# مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثالث والثلاثون
شوال ١٤٣٥هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع :٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ ـ ١٦٥٨

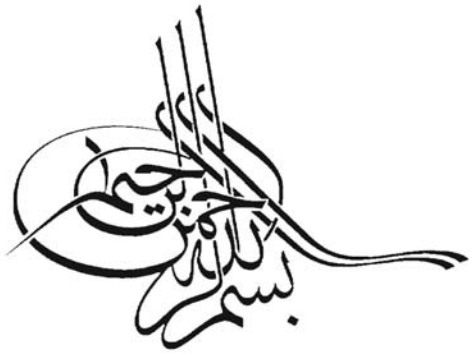
بسم الله الرحمن الرحيم

المشرف العام

**معالي الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبد الله أبا الخيل**

مدير الجامعة

نائب المشرف العام

**الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر**

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

**الأستاذ الدكتور / أحمد بن عبد الله السالم**

وكيل الجامعة لشؤون الطالبات

مدير التحرير

**الدكتور / رعد بن عبد الله التركي**

وكيل عمادة البحث العلمي للشؤون الثقافية

## أعضاء هيئة التحرير


**أ.د. أحمد محمد علي**

الأستاذ في البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

**أ.د. خالد بن محمد الجديع**

الأستاذ في قسم الأدب بكلية اللغة العربية

**أ.د. سيف بن عبدالرحمن العريفي**

الأستاذ في قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية

**أ.د. شكري عز الدين المبخوت**

عميد كلية الآداب في جامعة منوبة بتونس

**أ.د. عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي**

الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - معهد تعليم اللغة العربية

**أ.د. محمد عبد الرحمن خطابي**

الأستاذ في جامعة ابن زهر في أغادير بالمغرب

**د. هشام عبدالعزيز محمد الشرقاوي**

أمين تحرير مجلات الجامعة ـ عمادة البحث العلمي

# قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

**أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :**

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله .

٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .

٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .

٥- ألا يكون قد سبق نشره .

٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره .

**ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :**

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية(مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .

٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (٤ A) .

٣- أن يكون حجم المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .

٤- يقدم الباحث نسخة مطبوعة من البحث، ونسخة حاسوبية مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة .

**ثالثاً: التوثيق :**

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

**رابعاً** : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

**خامساً** : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

**سادساً** : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

**سابعاً** : تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

**ثامناً** : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

**تاسعاً** : يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه .

**عنوان المجلة :**

**جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية**

**الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١**

**هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - ناسوخ ( فاكس ) ٢٥٩٠٢٦١**

**www. imamu.edu.sa**

**E.mail: journal@imamu.edu.sa**

# المحتويات


| | |
|---|---|
| ما لم يستقرّ في كلام العرب "تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي"<br>**د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري** | ١٣ |
| تفسير الكشاف بين التحليل والتأويل<br>**د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر** | ٧٧ |
| مَلَامِحُ مِنْ مَظَاهِرِ المُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى فِي العَرَبِيَّةِ<br>**د. ناجح جميل** الصوافطه | ١٤٩ |
| شعر وليد الأعظمي بين القيم الإسلامية والتقنيات الفنية<br>**د.ناصر يوسف جابر شبانه** | ٢١٥ |

# ما لم يستقرّ في كلام العرب
## "تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي"

**د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري**
قسم اللغويات - كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

# ما لم يستقرّ في كلام العرب
# "تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي"

**د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري**
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

**ملخص البحث:**

يعرض هذا البحث دراسة لمصطلح تصريفيٍّ أكثر ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) من استخدامه في الأبنية: وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

ويدرس البحث في قسمه الأول: نماذج للتطبيق العملي لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح، وقد كان درس النماذج متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، مع استقراء خاص.

ويعرض البحث في قسمه الثاني: تأريخ هذا المصطلح، والتعليل لاستخدام ابن عصفور له، كما يعرض لتقويم استخدامه عند ابن عصفور، وأثر هذا المصطلح في الخالفين على ابن عصفور.

# An Etymological Study of the Phrase "Unsettled in Arabic" Used by Ibn Asfour Al-Eshbily

**Dr. BadrM. Al-Jabri**
Department of Linguistics, College of Arabic Language
Islamic University

**Abstract:**

This researchwork presents a study of the phrase "unsettled in Arabic," which is usedextensively by Ibn Asfour Al-Eshbely (died in 669 H) in inflecting words in Arabic.

In the first chapter, samplesofpractical application of this phraseis presented and studiedin an earnest, scientific objectivity,alongside a special investigation.

The second chapterpresents the history of this phrase and the reasonthat motivatedIbn Asfourto use it. Moreover, it provides an assessment of the mannerin which Ibn Asfour used the phrase, and itsimpacton people who succeeded him.

**تقدمة:**

الحمد لمن أنعم وعلّم، وصلى الله وسلم على خير نبي ومعلِّم، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان، وبعد؛

فهذا بحث يعرض دراسة لمصطلح تصريفيٍّ أكثر ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) من استخدامه في الأبنية، وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وقد كان هذا البحث في قسمين:

انتظم القسم الأول: دراسة نماذج للتطبيق العملي لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح؛ تحت عنوان: **نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وقد كان درس هذه النماذج[1] متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، مع استقراء خاص.

ويعرض البحث في قسمه الثاني: دراسة تحليلية لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح؛ تحت عنوان: **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير.**

ويتناول البحث في هذا القسم: تأريخ هذا المصطلح، والتعليل لاستخدام ابن عصفور له، كما يعرض لتقويم استخدامه عند ابن عصفور، وأثر هذا المصطلح في الخالفين على ابن عصفور.

والبحث في ثناياه يكشف سر استعمال ابن عصفور هذا المصطلح، وعُلقة هذا الاستعمال بالأبنية المستدركة على سيبويه.

---

(١) في النية (إن شاء الله) أن استكمل دراسة بقية الأبنية في جزء ثان.

ويعتمد البحث الترجيح عند الخلاف، بعد الاستقراء، وإمعان النظر، مع تسجيل عدد من الملحوظات التي عنّت للباحث.

وكل ما تقدم – على الرغم مما كتب قديما وحديثا في تناول بعض النماذج التي عرضها –؛ يجعل في هذا البحث إضافة جديدة، كانت داعية لتسطيره، وتحريره.

ولا يعني ما سلف أن البحث بلغ الغاية، بل هو محاولة لبلوغها، وهو يأمل ممن يقرأه التفضل بتصويب ما ورد فيه؛ مما زل به القلم، أو أخطأ فيه الفهم، أو لم يصب فيه الفكر.

والله أسأل توفيقا وسدادا لي، ولمن قرأه.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

**تمهيد:**

**ابن عصفور ومصطلح: "الاستقرار في الكلام"**

أغرم ابن عصفور في كتبه باستخدام مصطلح: "الاستقرار"، فكثيرا ما يقول: استقرّ لكذا، استقرّ في كذا، أو "لم يستقرّ"، ونحوها، وفي مواضع متعددة كان يستخدم مصطلح: "الاستقرار في الكلام" منفيًا وغير منفيٍّ، استخداما تصريفيًا كثيرا، ونحويًا قليلا.

أما في النحو فقد استخدمه غير منفيٍّ؛ حيث يقول: ((وأمّا امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام ما لم تتقدم على الذي أو الألف واللام، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر، فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب، فإن قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها؛ لأنَّ ذلك [ لا ][1] يخرجها عما استقرّ لها من كلام العرب))[2].

واستعمله غير منفيٍّ في قوله عن "أنْ" التي يرتفع بعدها المضارع: إن الأولى أن تكون مخفّفة من الثقيلة؛ ((لأنها هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها))[3].

وأما في التصريف، فقد استخدم غير المنفيّ كما في قوله: ((لئلا يكون في ذلك كسرٌ لِما استقرّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد))[4].

واستخدم المنفيَّ "لم يستقرّ في كلامهم" في الأبنية وغيرها، أما في الأبنية فسيأتي عرض نماذج تبين ذلك، وتكشف عنه.

---

(١) تتمة يستقيم بها الكلام.

(٢) شرح جمل الزجاجي الكبير ٢ / ٤٩٥.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٦٥.

(٤) الممتع الكبير ص ٢٠٤.

وأما في غير الأبنية، فقد وقف البحث على استخدامه منفيًا وغير منفيٍّ، وذلك حيث يقول: ((... ليبقوا على ما استقرّ في كلامهم من ردِّ المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفًا .... وحملهم على الكسر أنَّه لم يستقرّ في كلامهم الجمع بين ساكنين بهذا الشرط، وهو نية التشبث بالحركة ...))[1].

ومن خلال استقراء البحث، فقد أكثر ابن عصفور من استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** في الأبنية من أبواب التصريف، فقد أحصيت تسعة عشر بناء وسمها ابن عصفور بهذا المصطلح.

ويأتي هذا البحث ليكشف عن مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، واستخدامه عند ابن عصفور في الأبنية دراسة وتأصيلا.

**القسم الأول: نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"**

**١- إفْعَلَة (إمّعَة)**

**قال ابن عصفور:** ((والذي يدلُّ على أصالة الهمزة في إمَّعَة[2]، أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها "إفْعَلَة"، و"إفْعَلَةٌ" لا يكون صفة أصلاً، إنما يكون اسمًا غير صفة نحو: إشْفى وإنْفَحة، فدلَّ ذلك على أنَّ همزتها أصليَّةٌ، ويكون وزنها "فِعَّلَةً"؛ لأنَّ "فِعَّلة" في الصفات موجود نحو: رَجُلٌ دِنَّبةٌ. وأيضًا فإنك لو جعلت همزة إمَّعَة زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب دَدَنٍ، وهو قليل جدًّا – أعني: أن تكون الفاء

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير ٢ / ١١٩.

(٢) الإمّع والإمّعة الذي لا رأي له. المحكم ٢ / ٢١٠ (أمع).

والعين من جنس واحد –، فلمّا كان جعل الهمزة زائدةً يؤدّي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى **إثبات مثال في الصفات لم يستقرَّ فيها**، قُضي بأصالة الهمزة))[1].

**التأصيل:** يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ): ((ويكون على إفْعَلٍ نحو: إصْبَعٍ وإبْرَم وإبْيَن وإشْفًى وإنْفَحَة، ولا نعلمه جاء صفة))[2]، ويقول: ((ويكون على فِعّل فيهما، فالاسم نحو: القِنّب والقِلّف والإمّر، والصفة نحو: الدِّنَّب والإمَّعة والهيِّخ، وبعض العرب يقول: دِنَّبة))[3]، ويقول: ((والإمّر فِعّلٌ؛ لأنه صفةٌ فيه الثبت مثل ما قبله، والإمّرَة والإمّعَة؛ لأنه لا يكون إفْعَلٌ وصفًا))[4]، فبناء "إفْعَل" لا يأتي صفة عند سيبويه، و"فِعَّل" يأتي اسما وصفة.

ولم يستدرك الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) بناء: إفْعَل (بدون التاء) أو بالتاء "إفْعَلَة" على سيبويه، بل نقل نص سيبويه على ورود إفْعَل اسما[5]، وكون "إمّعَة" على زنة: "فِعّلَة"، وسلّمه[6].

ولم يردْ وزن "إفْعَلَة" فيما استُدرك على سيبويه[7].

وقد أورد السيرافي[8] (ت ٣٦٨ هـ)، وابن جني[9] (ت ٣٩٢ هـ) بعض ما تقدم في نص ابن عصفور الذي نقل كلامهما دون عزو مع زيادة شرح وبيان لكلام ابن جني.

---

(١) الممتع الكبير ص ١٥٨.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤٥.

(٣) السابق ٤ / ٢٧٦. وفيه: (( الذِّنَّب ))؛ إعجام الدال تطبيع.

(٤) السابق ٤ / ٣٠٨.

(٥) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٩٤.

(٦) ينظر: السابق ص ٢٣٣ – ٢٣٧.

(٧) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ١٥٠ و١٥١، وأبنية الأسماء المستدركة على سيبويه ص ٧٧ و٧٨.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٧١.

(٩) المنصف ١ / ١١٦ و١١٧.

ووزن "إفْعَلَة" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقر في أوزان الصفة في كلام العرب".

**موقف التصريفيين واللغويين:** لم يقع خلاف بين التصريفيين[1]، وكذا جمهرة اللغويين[2]، في وزن: "إمّعة"، بل هم مجمعون على أن وزنها: "فِعّلَة".

ووقع في العين إيراد "إمّعة" في "معي"، ثم قال: ((على تقدير فِعَّلة))[3]، ووضعه الأزهري[4] (ت ٣٧٠ هـ) متابعة للعين في "معا"، ولم ينص على الوزن، والأظهر متابعته للعين في وزنه.

وقد تواردت نصوص التصريفيين على نفي "إفْعَلَة"؛ قال المازني (ت ٢٤٩ هـ): ((ليس في الكلام إفْعَلَة صفة))[5]، وقال السيرافي: ((ليس في النعوت إفْعَلَة))[6]، وقال الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): ((ليس في الصفات شيء على إفْعَلَة))[7]، وقال ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ): ((إفْعَلَة ليس في الصفات، وفيها فِعّلَة))[8]، وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): ((وليس في الصفات إِفْعَلَة ولا إفْعَل بكسر الهمزة))[9]، وقال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): ((وأُهمل مطلقا

---

(١) ينظر مثلا: الأصول ٣ / ٢٣٢ (وفيه تحريف)، والمنصف ١ / ١١٦، وسيأتي نقل نصوص غيرهم.

(٢) ينظر مثلا: ديوان الأدب ٤ / ١٧٥، والصحاح ٣ / ١١٨٣ (أمع)، والمخصص ٥ / ١١٦، والمحكم ٢ / ٢١٠ (أمع)، وتاج العروس ٢٠ / ٢٩٨ (أمع).

(٣) العين ٢ / ٢٦٨ (معى).

(٤) تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٩ (معا).

(٥) التصريف (ضمن المنصف) ١ / ١١٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٧١. وفيه: (( أفعلة ))، تحريف.

(٧) التكملة ص ٥٥٣. وينظر: التعليقة ٤ / ٢٨١ و٢٨٢.

(٨) شرح جمل الزجاجي (القسم الثالث) ص ١٠٩.

(٩) اللباب ٢ / ٢٣٣.

إفْعَلَة وفِعْلَى صفتين إلا ما ندر كضِيْزَى))[1]، وقال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): ((الزائد أحد المضعفين؛ لفقدان إفْعَلَة في الصفات، ووجود فِعّلَة فيها))[2].

**المناقشة:** يذهب ابن عصفور إلى أن بناء "إفْعَلَة" لم يستقرّ في الصفات، وذلك بناء على القول بأنه وزن محتمل في "إمّعَة"، وهو عند الجمهور من المتقدمين والمتأخرين – على ما سبق بيانه – لم يرد في الصفات، وليس فقط لم يستقرّ.

ونص ابن سيده[3] (ت ٤٥٨ هـ) والزَّبيدي[4] (ت ١٢٠٥ هـ) على إن "إمّعَة" لا نظير له إلا إمَّر وإمَّرة، وأقول: لم يذكر سيبويه غيرهما، وقد سبق نقل كلامه، فلله درُّه.

وممن يقول بقريب من قولة ابن عصفور في "إفْعَلَة": الرضي (ت ٦٨٨ هـ)، حيث يقول: ((فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما، فإن كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به كميم "إمّعَة"؛ فإن فِعّلَة كدِنّبة وقِنّبة أكثر من إفْعَلَة كإوزّة))[5]، وقال أيضا: ((قوله: "وميم إمّعة"[6]، لأن إمع وممع مهملان، لكن فِعّلة أكثر كدِنّبة للقصير والقِنّبة والإمّرة، وإفْعَلَة كإوَزّة قليل))[7].

والذي يستظهره البحث أن ابن عصفور ومن قال بمثل قوله ناظرون إلى قولة ابن جني: ((وأنشد ابن الأعرابي:

---

(١) الفوائد المحوية ص ١٤٦، وينظر: التسهيل ص ٢٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٩.

(٣) المحكم ٢ / ٢١٠ (أمع).

(٤) تاج العروس ٢٠ / ٢٩٨ (أمع).

(٥) شرح الشافية ٢ / ٣٨٩.

(٦) الشافية ص ٨٢.

(٧) شرح الشافية ٢ / ٣٩٦.

إِنْ تَكُ ذَا بَزٍّ فَإِنَّ بَزِّي  سَابِغَةٌ فَوْقَ وَأَيِّ إِوَزِّ[1]

قال أبو علي: لا يكون "إوزٍّ" من لفظ الوَزّ، لأنه قد قال[2]: ليس في الكلام إِفْعَل صفة، وقد يمكن – عندي – أن يكون وُصف به لتضمُّنه معنى الشدّة))[3]، يدل عليه نقل ابن عصفور هذا النص موجزا عند كلامه عن إفْعَل، حيث يقول: ((فأمَّا قوله:

إِنْ تَكُ ذَا بَزٍّ فإنَّ بَزِّي  سابغةٌ فوقَ وأيِّ إِوَزِّ

فيمكن أن يكون "فِعَلاً"، والهمزة فيه أصلية، وذلك قليل، ويمكن أن يكون "إِوَزٌّ" اسمًا وصف به، لما فيه من معنى الشدة))[4].

واقتصر ابن سيده[5] على أن إِوَزًّا في البيت ونحوه مما وصف به على وزن: "فِعَلٍّ".

ويُشكل على هذا القول أصالة الهمزة ومعها ثلاثة أصول، وحكمها حينئذ الزيادة نحو: أفْكل وأرْنب[6]، فتكون زائدة في إوزٍّ[7]، ويجاب عنه بأن كونها هنا مع ثلاثة أصول غير مسلّم؛ لأن الحرف الأخير مضعّف، فهو أولى بالزيادة من الهمزة.

---

(١) البيت من الرجز، لم أقف له على نسبة. وهو في المحكم ٩ / ١١٨ (أوز)، والممتع الكبير ص ٥٨، ولسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز) و٤٢٨ (وزز)، وتاج العروس ١٥ / ١٧ (أوز).

(٢) أي: سيبويه (وقد نبه عليه محقق الخصائص)، وسبق نقل كلام سيبويه بحروفه.

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٧.

(٤) الممتع الكبير ص ٥٩.

(٥) المحكم ٩ / ١١٨ (وزأ). وفيه: (( فرس إِوَزٌّ: ملاحك الخلق شديده، وهو فِعَلٌّ ... حكى ذلك أبو علي )). وينظر: لسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز)، و٤٢٨ (وزز)، وتاج العروس ١٥ / ١٦ و١٧ (أوز).

(٦) ينظر في هذه القاعدة: المنصف ١ / ٩٩ و١٠٠، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٨٨، والمفصل ص ٥٠١، وشرح المفصل ٩ / ١٤٤، وشرح الملوكي ص ١٣٥، والممتع الكبير ص ١٥٧، وشرح الشافية ٢ / ٣٧٢، وارتشاف الضرب ١ / ١٩٣، والمقاصد الشافية ٨ / ٣٨٥، وشرح الأشموني ٣ / ٨٠٤.

وفي ارتشاف الضرب ١ / ١٩٥: (( همزة »أرنب«، قيل أصلية، ووزنه: فَعْلَل، وقيل: زائدة، ووزنه: أفْعَل، والجمهور على زيادة همزة أفكل، وقيل: يحتمل الوجهين، والحمل على الزيادة أولى )).

(٧) ينظر: اللباب ٢ / ٢٣٧، وتاج العروس ١٥ / ١٦ (أوز).

ومما ينبه عليه أن ابن عصفور قد تناقض رأيه في "إوَزٍّ" وصفا الذي جوّز فيه أن يكون "إفْعَلاً" أو "فِعّلاً"، و"إوَزّة" التي نص على أن وزنها: "إفْعَلَة"، حيث يقول: ((تقول في مثل: إوَزَّة من "وَأيتُ": "إيْناةٌ"؛ لأنَّ إوَزَّة: "إفْعَلَةٌ" بدليل قولهم: وَزٌّ))[1].

وتعقيبا على وزن: "إوَزّة"؛ فالذي يرجحه البحث أنها محتملة للوزنين؛ لأن العرب تقول: "إوزٌّ" و"وزٌّ"، وتقول: أرض مَأْوَزَة، ومَوَزّة[2].

ومما تقدم يعلم عدم صحة الاستدراك بـ: "إوَزٍّ" وصفا على سيبويه؛ لأنه في أعلى أحواله محتمل للوزنين، فلا يصلح للاحتجاج؛ مع ندرة هذا الاستعمال.

**الترجيح:** بناء "إفْعَلَة" لم يستقرّ في الصفات، و"إوَزّ" وصفًا يحتمل أن يكون فِعَلاً وإفْعَلاً.

**٢ - فُعْأَل (ضُنْأَك)**

**قال ابن عصفور:** ((فأمَّا ضُنْأَك[3] فـ"فُنْعَل" كعُنْظَب، وليس بـ"فُعْأَل"، وإن كان في معنى ضِنَاك[4]، لأنَّ "فُعْأَلاً" لم يثبت في الأسماء، وقد يكون اللفظان في معنًى واحد والأصول مختلفة، نحو: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، فحمله على هذا أولى من إثبات **بناء لم يستقرّ في كلامهم**))[5].

---

(١) الممتع الكبير ص ٤٨٧، وينظر تنبيه محققه.

(٢) ينظر: تاج العروس ١٥ / ١٧ (أوز)، و١٥ / ٣٧٢ (وزز).

(٣) الضُّنْأَكُ كجُنْدَبٍ فقط: النّاقَةُ العَظِيمَة المُوَثّقَةُ الخَلْقِ. تاج العروس ٢٧ / ٢٥٩ (ضنك).
وهي عند الزُّبيدي: العظيمة من النوق. كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٠٢.

(٤) الضِّناكُ ككِتاب: المُوَثَّقُ الخَلْقِ الشَّدِيدُ، للذَّكَرِ والأُنْثَى يكونُ ذلك في النّاسِ والإبِلِ، وكذلك من النَّخْلِ والشَّجَرِ. تاج العروس ٢٧ / ٢٥٩ (ضنك).

(٥) الممتع الكبير ص ٦٥.

**التأصيل:** استدرك الزُّبيدي[1] على سيبويه بناء: "فُعْأَل"، ومثّله بـ: "ضُنْأَك"، ويأتي هنا ابن عصفور لينافح عن سيبويه، وينفي صحة استدراك الزُّبيدي.

وبناء: "فُعْأَل" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

**موقف التصريفيين واللغويين:** اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "ضُنْأَك" إلى أربعة أقوال:

١/ ضُنْأَك: فُعْأَل، وهو قول الزُّبيدي كما مر، وبه قال ابن القطاع[2] (ت ٥١٥ هـ).

٢/ ضُنْأَك: فُنْعَل، وهو قول ابن عصفور كما تقدم.

٣/ تجويز أن يكون وزن ضُنْأَك: فُعْأَلا وفُنْعَلاً، ومال له أبو حيان[3]، ووافقه السيوطي[4] (ت ٩١١ هـ) ناقلا نص كلامه.

٤/ ضُنْأَك: فُعْلَل، وهو الوزن الوارد في العين[5]، ونقله الأزهري[6]، مع إيراده في المعجمين في مادة: "ضنك"، وهو قول يخالف قواعد التصريف، فلن يعرج عليه البحث.

**المناقشة:** نص سيبويه على أصالة نون "ضِنَاك" فجعلها "فِعَالاً"[7]، فيكون تركيبه من "ضنك"، وقد نقل ابن عصفور هذا البناء بمثاله[8]، ومن يقول: ضُنْأَك: فُعْأَل، فهو من المادة نفسها بزيادة الهمزة بدل الألف فحسب.

---

(١) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٠٢.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٢٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٦٢.

(٤) المزهر ٢ / ١٣.

(٥) العين ٥ / ٣٠٣ (ضنك).

(٦) تهذيب اللغة ١٠ / ٤١ (ضنك).

(٧) الكتاب ٤ / ٢٤٩.

(٨) الممتع الكبير ص ٦٤.

وابن عصفور يدرك قوة هذا الاحتجاج، ولذا لجأ إلى تعليل صرفيٍّ مشهور، وهو أن الكلمتين ضُنْأَك وضِنَاك من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وقد فسر ابن عصفور مراده هنا بباب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهو أن ((يكون اللفظان في معنًى واحد والأصول مختلفة))، وقال في موضع آخر: أن ((تكون الألفاظ متقاربة وأُصولُها مختلفة))[1].

وهذا التعليل في غير محله هنا، لما نص عليه ابن عصفور نفسه من أن هذا التعليل يُقتصر فيه على الضرورة، حيث يقول: ((باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ قليلٌ جدًا، لا ينبغي أن يُرتكبَ إلاّ إذا دعت إلى ذلك ضرورة))[2]، ولا ضرورة محوجة هنا إلى نفي أن يكون وزن "ضُنْأَك": فُعْأَلاً، لأنه على الوزنين من أوزان المزيد، يقول ابن مالك: ((باب ذوات الزوائد أوسع مجالاً من باب ذوات التجريد، فهو أحمل لنادر يستعمل))[3].

وعند الرجوع للمعجمات، فلم يجد البحث ضِنَاكًا وضُنْأَكًا إلا في مادة: "ضنك"، وهو مما يقطع بأصالة النون في الكلمتين معا، وهو يصحح قول الزُّبيدي.

وقد رد بعض الباحثين على ابن عصفور قولته بأن وزن ضُنْأَك: فُنْعَلاً، بأن كلامه ((ليس دقيقا، لأن معنى "ضُنْأَك": الناقة العظيمة، والضِّناك: الموثوق الخلق الشديد من الذكر والأنثى، فلا مناسبة بين المعنيين، لذا يمكن أن يكون أصل "ضُنْأَك" هو "ضُنَاك"، فقلبت الألف همزة كما قلبت في "ضألين" و"احمأر"، ومثل هذا القلب يقع كثيرا في كلام العرب، وهو أولى من كثرة التمحل والافتراضات))[4].

---

(١) السابق ص ١٤٦.

(٢) السابق ص ١٦٥.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٠٤.

(٤) حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ٦٢.

وقولة هذا الباحث بالاختلاف في المعنى بين ضُنْأَك وضِنَاك غير صحيحة؛ بناء على ما سبق نقله عن التاج عند بيان معنى اللفظتين، وعلى ما نص عليه ابن عصفور نفسه.

وأما القول بقلب الألف همزة؛ فهو تخريج على القليل، يقول ابن عصفور عن إبدال الهمزة من الألف: ((فأُبدلت من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكنٌ، فِرارًا من اجتماع الساكنين .... وقد كاد يتسع هذا عندهم إلاّ أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس. قال أبو العبَّاس: قلتُ لأبي عثمانَ: أتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال: "لا، ولا أقبلُه". بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر ...

وأُبدلت أيضًا من الألف، وإن لم يكن بعدها ساكن، وذلك قليل جدًّا لا يُقاس لقلَّته في الكلام ولا في الضرورة، فقد رُوِيَ أنَّ العجَّاج يَهمِزُ "العالَم" و"الخاتَم"))[1]، ولذا يعلم سر عدول ابن عصفور عن القول بقلب الألف همزة.

ونص أبو حيان[2] على أن القلب ليس بقياس عند النحويين؛ خلافا لأبي الفتح[3] الذي نقله لغة لبعض العرب.

**الترجيح:** ضُنْأَك فُعْأَل؛ لتعين أصالة النون في جميع معاني هذه الكلمة، والوزن مستدرك على سيبويه، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ، ولا يضير سيبويه هذا؛ فهو إنما دوّن في كتابه ما سمع.

**٣ - فَعْيَل - اسما (ضَهْيَأ)**

يقول ابن عصفور فيما زيدت فيه الهمزة غير أول: ((وضَهْيَأ؛ لأنهم يقولون في معناه: ضَهْيَاءُ، وحروف ضَهْيَاء الأصولُ إنما هي الضاد والهاء والياء، فكذلك ضَهْيَأ

(١) الممتع الكبير ص ٢١٤ – ٢١٦. والحكاية عن أبي العباس المبرد في المنصف ١ / ٢٨١.

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥١.

(٣) ينظر: المحتسب ١ / ٤٦.

المقصور. وأيضًا فإنَّ الضَهْيَأ: المرأة التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثدي لها؛ فهو على هذا مشتق من "ضَاهَيْتُ" أي: شَابَهْتُ، قال تعالى: ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾[1]، فالهمزة على هذا زائدة.

وزعم الزَّجَّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة ضَهْيَأ أيضًا أصليَّةً، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًا من "ضَاهَأْتُ" أي: شَابَهْتُ؛ لأنه يقال: ضَاهَيْتُ وضَاهَأْتُ، وهو أولى به؛ لأنَّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها؛ فيكون ضَهْيَاء الممدود عنده من "ضَاهَيْتُ" أي: شَابَهْتُ، وضَهْيَأ المقصور من "ضَاهَأْتُ".

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلاّ أنه يبقى في ذلك إثباتُ **بناءٍ لم يستقرَّ في كلامهم**؛ وذلك أنَّ الهمزة إذا جُعلت أصليَّة والياء زائدة كان وزن الكلمة "فَعْيَلاً"، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاّ أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرْيَم وحِذْيَم.

فإن قلتَ: وكذلك أيضًا جَعْلُ الهمزة زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غير موجود، وهو "فَعْلاً"؛ ألا ترى أنه لم يجئ منه إلاّ ضَهْيَأ المختلَفُ فيه، والمختلَف فيه لا يُجعل حُجَّة؟ فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود، فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر.

فالجواب: أنَّ "فَعْلاً" و"فَعْيَلاً" – وإن كانا بناءين معدومين – ينبغي أن يُحمل منهما على "فَعْلاً"؛ لأنَّ "فَعْيَلاً" يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوَّلَه نحو: حِذْيَم وطِرْيَم؟ ولم يظهر منهم ذلك في "فَعْلاً"؛ لأنهم لم يجتنبوا "فَعْلاً" كما فعلوا ذلك بـ"فَعْيَل".

---

(١) سورة التوبة من الآية ٣٠. وهذه قراءة غير عاصم من الأربعة عشر، وأما عاصم فيقرأ: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بالهمز. ينظر: السبعة ص ٣١٤، والنشر ٢ / ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٩٠، ومعجم القراءات ٣ / ٣٧١.

فثَبَتَ إذًا أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعَى فيه أنه "فَعْلاءُ"، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة، لا ثاني لها.

وأيضًا فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة ضَهْيَأ بضَهْيَاء الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خِلافها – وهو "ضَاهَأْتُ" –؛ فلذلك كان هذا المذهب باطلاً))[1].

**التأصيل:** نص سيبويه على أن "ضَهْيَأ" مما زيدت فيه الهمزة غير أول، قائلا: ((وكذلك الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأ، لأنك تقول: ضَهْيَاء، كما تقول: عَمْيَاء))[2]، فتكون "ضَهْيَأ" على زنة: "فَعْلأ".

وأقول: سبق لسيبويه النص على أن وزن: "ضَهْيَأ": "فَعْلأ"؛ ولكن النص وقع فيه تحريف شديد في طبعة الأستاذ: هارون (ت ١٤٠٨هـ)، فقد ورد النص هكذا: ((وتلحق الهمزة غير أول، وذلك قليل، فيكون الحرف على فَعْلَى، وذلك نحو: ضَهْيَا صفة، وضَهْيَا اسم))[3]، ووقع في طبعة بولاق تطبيع غير يسير، فأثبت النص هكذا: ((... فيكون الحرف على فَعْلاٍ، وذلك نحو: ضَهْيَاٍ صفة، وضَهْيَاٍ اسم))[4]، ومنه يظهر أن نص الأستاذ: هارون تصويب لما في طبعة بولاق، ولكنه تصويب أبعد النجعة، فلا علقة بين زيادة الهمزة وفعلى !.

وقد ورد النص مستقيما صحيحا في طبعة باريس، ففيها: ((... فيكون الحرف على فَعْلاٍ، وذلك نحو: ضَهْيَأٍ صفة، وضَهْيَأٍ اسم))[5].

---

(١) الممتع الكبير ص ١٥٥ و١٥٦.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٥.

(٣) السابق ٤ / ٢٤٨.

(٤) الكتاب طبعة بولاق ٢ / ٣١٧.

(٥) الكتاب طبعة باريس ٢ / ٣٢٥.

ومما يسجل هنا أن سيبويه لم يحتج لزيادة الهمزة في "ضَهْيَأ"، بأنه ليس في الكلام "فَعْيَل"، وإنما انصرف إلى الاستدال بزيادتها في ضَهْيَاء التي هي مثل: عَمْيَاء (فَعْلاء)، فحسب.

وكذا فعل سيبويه عن كلامه عن يَهْيَرٍ (مخفّفًا من يَهْيَرٍّ) حيث نص على زيادة يائه، وانصرف إلى تنظيره بما زيدت الهمزة في أوله نحو: أفْكل[1]، مع نصه عند حديثه عن "يَهْيَرٍّ" في الصحيفة نفسها على أنه ((ليس في الكلام فَعْيَلٌ))، فسيبويه لم ينف وجود "فَعْيَلٍ".

وذهب الزجاج[2] (ت ٣١١ هـ) إلى تجويز أن تكون الياء هي الزائدة والهمزة أصلية، وابن عصفور هنا يحاول رد هذا القول المخالف لقول سيبويه.

وعلى الرغم من تناقل المصادر[3] لتجويز الزجاج زيادة الياء إلا أن الزُّبيدي لم ينقله، بل نص على أن ضَهْيَأ مزيد بالهمزة في كلامه عن زيادة الهمزة[4]، ونقله في نص سيبويه في باب لحاق الهمزة في الثلاثي[5]، وسيحاول البحث تعليله.

وأغلب كلام ابن عصفور منقول من كلام ابن جني في سر الصناعة، مع زيادته عليه الاحتجاج بأن بناء "فَعْيَل" لم يستقرّ في كلام العرب، ومناقشته احتجاج الزجاج في الاشتقاق الذي سلمه ابن جني، وفي عبارة ابن عصفور بسط للمسألة الواردة مجملة عند ابن جني.

---

(١) الكتاب ٤ / ٣١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٤٣.

(٣) ينظر مثلا: شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤، ومختار التذكرة ص ٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٨.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٧٤.

(٥) السابق ص ١٠١.

وبناء: "فَعْيَل" اسما وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

**موقف التصريفيين واللغويين:** اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "ضَهْيَأ" إلى خمسة أقوال:

١/ ضَهْيَأ: فَعْلأ، وهو قول سيبويه، وبه قال ابن السراج[١] (ت ٣١٦ هـ)، وأبو علي الفارسي[٢]، والزمخشري[٣] (ت ٥٣٨ هـ)، وابن الحاجب[٤] (ت ٦٤٦ هـ).

وجمهرة المعجميين على إيراد ضَهْيَأ في: ضهي[٥]، ومفاد صنيعهم زيادة الهمزة في "ضَهْيَأ".

٢/ ضَهْيَأ: تحتمل "فَعْلأ" و"فَعْيَلاً"، وهو قول الزجاج، وجوّزه النحاس[٦] (ت ٣٣٧ هـ)، والسيرافي[٧]، وابن القطاع[٨]، وهو مؤدّى صنيع الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) الذي أورد "ضَهْيَأ" في: ضهأ وضها (ضهي)[٩].

٣/ جواز الوزنين، وترجيح فَعْلأ، وهو قول الرضي[١٠].

٤/ ضَهْيَأ: فَعْيَل قولا واحدا، وهو قول د. محمد الدالي[١١].

---

(١) الأصول ٣ / ١٨٧. وفيه: (( فعلاء مقصورا ... ضهياء ))، تحريف.
(٢) ينظر: التكملة ص ٥٥٦.
(٣) ينظر: المفصل ص ٥٠١.
(٤) الشافية ص ٧١.
(٥) ينظر: العين ٤ / ٧٠ (ضهي)، وتهذيب اللغة ٦ / ٣٦٠ (ضهى)، والصحاح ٦ / ٢٤١٠ (ضهى)، والمحكم ٤ / ٣٦٨ (ضهي)، ولسان العرب ١٤ / ٤٧٨ (ضها).
(٦) إعراب القرآن ٢ / ٢١٠.
(٧) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥، و٣٨٥.
(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢١٣.
(٩) ينظر: القاموس المحيط ١ / ١١١ (ضهأ)، و ٢ / ١٧١٢ (ضها).
(١٠) شرح الشافية ٢ / ٣٣٨ و٣٣٩.
(١١) الحاشية الواردة ص ٣٩٤ من الاستدراك للباقولي.

٥ / ضَهْيَأ: فَعْلَل، وضَهْيَأة: فَعْلَلة، وهو قول ابن السكيت[١] (ت ٢٤٤ هـ)، ونقله محقق الممتع في الحاشية وسكت عنه، وتعقبه في تحقيقه لكتاب ابن السكيت.

ونسبه التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) لبعض نحاة بغداد حيث يقول عقب نقل قول يعقوب: ((ليس عند البصريين كما قال، وأهل الكوفة يتسامحون في ضبط أوزان الكلام. وقد رأيت لبعض النحويين البغداديين مثل ذلك، وزعم أن "ضَهْيَأة" فَعْلَلة))[٢].

وهو قول لا تذكره المصادر ولا تعرّج عليه إلا على سبيل الافتراض العقلي[٣]، ولذا أنكره بعض الباحثين[٤]، والصواب هو ما سبق نقله بأن القول مقول، وإن كان بخلاف قواعد التصريف، ولذا فلن يعرج عليه البحث.

**المناقشة:** نص ابن دريد[٥] (ت ٣٢١ هـ) على أن "فَعْيَلاً" لم يرد في كلام العرب إلا مصنوعا، ونقله عن الخليل (ت ١٧٥هـ)، وفي العين: ((ضَهْيَد كلمة مُوَلَّدة؛ لأنَّها على بناء فَعْيَلِ، وليس فَعْيَل من بناء كلام العرب))[٦]، فيكون هذا معضِّدا لقول ابن عصفور بأن "فَعْيَلاً" بناء لم يستقرّ في كلام العرب.

وأقول: لعل هذا الكلام هو الذي حدا بالزُّبيدي إلى عدم ذكر هذا الوزن، أو التعريج على تجويز الزجاج. والله أعلم.

---

(١) الألفاظ ص ٢٥٢. وينظر: كنز الحفاظ ص ٣٦٧ و٣٦٨.

(٢) كنز الحفاظ ص ٣٦٨. وفيه: ((ضَهْيَأةٌ)).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٨، والدر المصون ٦ / ٤٠.

(٤) ينظر: نقد ابن عصفور ص ١٨٠ و١٨١.

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٤٠ و٤١.

(٦) العين ٢ / ٢٨٣ (هملع).

وأما قولة ابن عصفور: ((وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاّ أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرْيَم وحِذْيَم))، فقد نقلها عن ابن جني في سر الصناعة، ولكن ابن عصفور بتر النص ليصح له ويستقيم رد "فَعْيَل"، وذلك أن ابن جني يقول عن رأي الزجاج: ((وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء، إلا أنه ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء، إنما هو فِعْيَل بكسرها نحو: حِذْيم وطِرْيم وغِرْيْن[1]، ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبتا، إنما حكاه قوم شاذا))[2].

ولم يتعقب ابن جني رأي أبي إسحاق بغير هذا، وفرق بين نص كلام ابن عصفور الذي يفهم منه أنه لم يرد في لسان العرب "فَعْيَل"، ونص ابن جني الذي يدل على ورود ذلك عن العرب شاذًا.

وما نص عليه ابن جني هو الصحيح، لا ما نص عليه ابن عصفور، يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): ((ليس في كلام العرب فَعْيَلٌ إلا حرفان: ضَهْيَد: الرجل الصلب، وصَهْيَد: موضع))[3].

وقال الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) في ضَهْيَد اسم موضع ورواه بالصاد أيضا: ((وهو من الأبنية التي فاتت سيبويه))[4].

ويقول السيرافي عقب إيراده رأي أبي إسحاق واحتجاجه: ((وليس في الكلام فَعْيَل إلا هذا الذي ذكره، وحرف آخر في كتاب العين وهو مما ينكر))، وهو يقصد: ضَهْيَدًا،

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٤ / ٣٧٦): (( وأما فِعْيَلٌ مثل حِذْيَمٍ فبمنزلة فَيْعَلٍ، إلا أنك تكسر أول حرف فيه )).

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٨ و١٠٩.

(٣) ليس في كلام العرب ص ٢٩٣.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٢ / ٢٧٣ (ضهد). ونقله الزبيدي في تاج العروس ٨ / ٣١٧ (ضهد).

وقد سبق نقله عن العين، وسبق تسليم ابن خالويه به، وزيادته صَهْيَدًا (اسم موضع)، على أن السيرافي عاد ونص على أن ضَهْيَدًا مصنوع[1].

ونص الزَّبيدي على استدراك: عَتْيَد وضَهْيَد (أو هو بالصاد)، ونص على حمل بعضهم مريم عليه إن كان عربيا، وكذا مَدْين[2].

وأقول: قال ابن جني عن عَتْيَد وضَهْيَد: ((كلاهما مصنوع))[3]، وهو يناقض قوله المتقدم عن مذهب أبي إسحاق في "ضَهْيَأ".

ونقل ابن عصفور عن ابن جني أنهما مصنوعان، وأنه لا يثبت بهما "فَعْيَل"[4].

وأما مريم ومثلها مَدْين؛ فقد نص الجمهور[5] على أنهما "مَفْعَل". قال أبو علي: ((فأما العين في مريم ومَدْين؛ فعينان صحتا شاذتين كما شذ التصحيح في مَزْيَد، ولو كانتا زائدتين والميم أصلا لكسرت الصدر كما كسرت في عِثْيَر))[6].

ونقل أبو حيان[7] أن من النحويين من يقول بأصالة ميم مريم وزيادة الياء، ويثبت فَعْيَلاً.

وقد علق محققو شرح الشافية على قول الرضي بأن في القول بزيادة ياء مريم وأصالة الميم تكون ((الزنة فَعْيَلاً، وهي خارجة عن الأوزان))[8]؛ قائلين: إنه قد سمع

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٥.

(٢) ينظر: تاج العروس ٨ / ٣١٧ (ضهد)، و٣٨ / ٤٧٨ (ضهي).

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٦.

(٤) ينظر: الممتع الكبير ص ٦٥.

(٥) ينظر: مختار التذكرة ص ٢٤٦، والمصادر التي بحواشيه.

(٦) التكملة ص ٥٥٨.

(٧) البحر المحيط ١ / ٤٦٥.

(٨) شرح الشافية ٢ / ٣٩٢.

"عَثْيَر"، وبه يثبت "فَعْيَل"؛ إلا أن يكون مقلوب عَيْثَر[1]؛ ومنه يعلم مقدار التناقض الوارد فيما جاء على "فَعْيَل".

وقد نص الأصولي النظار الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) على أن ضَهْيَدًا وإن نفاه السيرافي فقد أثبته غيره، وأن الياء محتملة في مريم، وأن المسألة باقية في معرض الاجتهاد[2].

ومن خلال ما تقدم عرضه يظهر مقدار الخلاف في وجود النظير الذي يجسّر أن تكون "ضَهْيَأ" على زنة: "فَعْيَل" خلافا لما يذهب له ابن عصفور من أنه غير موجود.

وقد أحس ابن عصفور بإمكان ورود هذا على قوله، فزاد مناقشة أبي إسحاق في استدلاله بالاشتقاق من "ضَاهَأْتُ".

ومناقشة ابن عصفور للاشتقاق الذي احتج به أبو إسحاق، ودعواه بأنه اشتقاق باطل، من غرائب كتابه، وفيها من مجانبة الصواب ما لا يخفى، وبيان ذلك من وجوه:

١/ كيف يظن ابن عصفور بأبي إسحاق أن يجوّز هذا الوزن مخالفا لسيبويه، دون ثبت من الاشتقاق الواضح الصريح ؟

وقد سلّم السيرافي[3] وابن جني وغيرهما[4] لأبي إسحاق صحة دليله، والحق أحق أن يتبع، فدلالة الاشتقاق أقوى أدلة الزيادة، وهي هنا واضحة جلية.

٢/ دعوى ابن عصفور أن أبا إسحاق استدل بشيء آخر (وهو ضَاهَأْتُ)، فيها مغالطة صريحة، وذلك أن أبا إسحاق يجوز أن تكون "ضَهْيَأ" أصلية الهمزة، ويستدل على ذلك بورود ضَاهَأْتُ المهموز، وهو استدلال صحيح.

---

(١) تنظر: الحاشية ١ من شرح الشافية ٢ / ٣٩٢. وينظر: تاج العروس ١٢ / ٥٢٧ (عثر).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨ / ٣٧٧ و٣٧٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥، و٣٨٥.

(٤) ينظر مثلا: المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٩ و١٢٠٠، وشرح المفصل ٦ / ١٢٨.

٣/ دعوى ابن عصفور أن أبا إسحاق استدل بضَاهَأتُ، وهو مخالف لضَهْيَأ، دعوى غير صحيحة جملة وتفصيلا، وذلك أن استدلال أبي إسحاق بضَاهَأت المهموز، إنما كان لموافقته ضَاهَيْتُ في المعنى، وهو المشابهة، ولا يخفى أن المرأة التي لا تحيض قد شابهت الرجل، وهو ما قرر عليه السيرافي[١] كلام أبي إسحاق.

وكون ضَاهَأت بمعنى ضَاهَيْتُ مما أجمع عليه المعجميون، يقول الجوهري (ت ٤٠٠ هـ): ((والمُضاهاة: المشاكلة، تهمز ولا تهمز))[٢]، ويقول الفيروزآبادي: ((والمضاهأة: المضاهاة))[٣]، وقرره الزَّبيدي[٤].

وعلى النقيض تماما من قولة ابن عصفور ما يذهب له د. محمد الدالي من أن ((القول الصحيح الذي ينتهي له النظر في ضَهْيَأ أنه على زنة: "فَعْيَل"، من مادة: ض هـ ء))[٥]، وسلّمه بعض الباحثين[٦].

والبحث لا يوافق ابن عصفور، ولا يوافق من يقول: إن ضَهْيَأ: فَعْيَل قولا واحدا، بل يذهب البحث إلى تجويز القولين جوازا مستوي الطرفين، لوجود ضَاهَيْتُ من مادة: "ضهي"، وضَاهَأتُ من مادة: "ضهأ"، دالين على المشابهة، مما يصح اشتقاق "ضَهْيَأ" منهما معا.

وأما استدلال د. الدالي بورود الفعل ضَهْيَأ، حيث يقال: ضَهْيَأ الرجل أمره: إذا مرّضه ولم يصرمه، وهو نصٌّ بكون الهمزة لاما، وهو مستنده في القطع بتعين أصالة الهمزة،

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥ و٣٨٥.

(٢) الصحاح ٦ / ٢٤١٠ (ضهى).

(٣) القاموس المحيط ١ / ١١١ (ضهأ).

(٤) ينظر: تاج العروس ١ / ٣٢٢ (ضهأ)، و٣٨ / ٤٧٧ و٤٧٨ (ضهي).

(٥) حاشيته الواردة ص ٣٩٤ من الاستدراك للباقولي.

(٦) تنظر: الحاشية رقم ٥ من مختار التذكرة ص ٢٦٤.

فهو استدلال غير مسلم، لأنه في غير محل النزاع، إذ محل النزاع فيما دل على المشابهة، لا فيما دل على غيرها.

**الترجيح:** ضَهْيَأ تحتمل أن يكون وزنها: "فَعْلاً" و"فَعْيَلاً" معا، لوجود المادة اللغوية التي يصح الاشتقاق منها غير مهموزة "ضهي"، ومهموزة "ضهأ"، وعلى القولين فهما وزنان قليلان جدا، بل هما نادران.

**٤ - فَعْيَلَ - فِعْلاً (طَشْيَأ ورَهْيَأ)**

**قال ابن عصفور:** ((وكذلك قولهم: طَشْيَأ رأيُه ورَهْيَأ إذا خَلَّط، لا حُجَّة فيه على إثبات "فَعْيَلَ"، بل يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في: يَسْتَعُور، لئلاّ يؤدِّي إلى إثبات **بناء لم يستقرَّ في كلامهم**، وهو **"فَعْيَلَ"**.

والآخر: أن يكون أصله: رَهْيَا وطَشْيَا[1]، على وزن "فَعْلَى" كـ"قَلْسَى"، ثمّ أُبْدِلتِ الهمزة من الألف))[2].

**التأصيل:** لم يذكر سيبويه بناء: "فَعْيَلَ" في أوزان الفعل الثلاثي المزيد بحرف[3]، واستدركه الزُّبيدي[4]، ومثّله بـ: طَشْيَأ ورَهْيَأ، ونقل ابن جني عن أبي علي أن "رَهْيَأ" على زنة: فَعْيَلَ، ووافقه[5]، وابن عصفور هنا يحاول أن يرد هذا الاستدراك.

وبناء: "فَعْيَلَ" هنا وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

---

(١) كذا، والصواب: طشيى ورهيى، وتكون مثل: سلقى، وقد نظرها ابن عصفور بـ: "قلسى".

(٢) الممتع الكبير ص ١١٩.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٣٩١ – ٣٩٥، و٤٠٣.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٣٣٤.

(٥) ينظر: المنصف ١ / ٨٩، و١٠٧.

**موقف التصريفيين واللغويين:** اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: رَهْيَأَ، ومثله: طَشْيَأَ، إلى قولين:

١/ فَعْيَلَ، وهو قول الزُّبيدي، وابن جني[١]، ونقله عن الفارسي[٢]، وهو مختار ابن مالك – ومثله: بعَذْيَطَ[٣] –، وابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) – وزاد على أبيه الفعلين الآنفين[٤] –، واللبلي[٥] (ت ٦٩١ هـ)، والرضي[٦].

ومال له أبو حيان[٧]، والشاطبي[٨].

وهو قول الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد[٩] (ت ١٣٩٢هـ)، والشيخ: محمد عضيمة[١٠] (ت ١٤٠٤هـ).

٢/ فَعْلَلَ أو فَعْلَى في الأصل، ثم أبدلت الألف همزة، وهو قول ابن عصفور.

**المناقشة:** وقع في كلام ابن عصفور هنا مغالطة غير يسيرة، وذلك أن الكلام عن الفعلين: طَشْيَأَ ورَهْيَأَ، واللذان يحتملان أن يكونا على وزنين هما:

أ– فَعْلَلَ مثل: دَحْرَجَ.

---

(١) المنصف ١ / ٨٩. وينظر: ١ / ١٠٩.

(٢) السابق ١ / ١٠٧، و١١٠.

(٣) لامية الأفعال ص ١٨٦. وفيها: (( غَدْيَطَ ))، تطبيع.

(٤) شرح لامية الأفعال ص ٧٥. وينظر: ص ١٤٦.

(٥) بغية الآمال ص ٩٥.

(٦) شرح الشافية ١ / ٦٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ١٧٠.

(٨) المقاصد الشافية ٨ / ٣٧٩.

(٩) ينظر: دروس التصريف ص ٣٧، و٤٤.

(١٠) ينظر: المغني في تصريف الأفعال ص ٦٨.

ب- فَعْيَلَ (فعل ثلاثي مزيد بالياء بين العين واللام)، وهو مستدرك على سيبويه، على ما سبق بيانه

وابن عصفور حاد عن مناقشة الكلام في الفعل، وأتى بنقاش يخص الاسم لا الفعل، ثم حاول أن يبين أن الفعل يحتمل حصول إبدال فيه.

وقد وقع في كلام ابن عصفور عدة مغالطات بيانها ما يأتي:

١/ قول ابن عصفور: الياء تكون أصلا في بنات الأربعة، قول غير صحيح، فالياء فيما نص عليه التصريفيون لا تكون أصلا في بنات الأربعة من الأسماء إلا في المضاعف[١]، وهو ما نص عليه ابن عصفور في قوله: ((الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلاّ أن يشِذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، أو في مضاعف بنات الأربعة))[٢]، وقوله: ((وكذلك الياء لم تجئ أصلاً فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرفٍ إلاّ في يَسْتَعُورٍ، وفي ألفاظ قليلة نبَّهنا أيضًا عليها في الأبنية))[٣]، وتسليمه بذاك في قوله في يَسْتَعُورٍ: ((وجعلُها أصليَّةً يؤدِّي أيضًا إلى الخروج عمَّا استقرَّ للياء من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلاّ في باب: ضَوْضَيْتُ[٤]))[٥]، وقوله: ((إذ قد قام الدليل على أنَّ الواو والياء يكونان أصلين في مضاعفات بنات الأربعة، نحو: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَى، والذي شَذَّ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصليَّة، نحو: يَسْتَعُور))[٦]، وفي هذه القولة خلط من جهة أخري سيبين لاحقا.

---

(١) ينظر مثلا: المقتضب ١ / ١٠٩، والتكملة ص ٥٥٩، والمنصف ١ / ٣٥، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٨ و١١٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣١، واللباب ٢ / ٢٦٣، وشرح المفصل ٩ / ١٠٩.

(٢) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٣) السابق ص ٣٧٥.

(٤) نبه محقق الممتع إلى أن الصواب: حيحيت.

(٥) الممتع الكبير ص ١٩٢ و١٩٣.

(٦) السابق ص ١٩٢.

وقال أبو حيان: ((ولا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَى، وصِيصِيَة، ولا في بنات الخمسة إلا ما شذ، وهو يَسْتَعُور، فالياء أصل على الصحيح))[1].

٢/ تنظير ابن عصفور بـ: يَسْتَعُور، تنظير في غير محله من ثلاثة وجوه:

أ- أن التنظير بأصالة ياء الاسم "يَسْتَعُور" لا يستقيم في الاحتجاج على أصالة ياء الفعل، بل العكس هو الصحيح؛ فيستدل بأصالة أو زيادة الحرف في الفعل دلالة على أصالة أو زيادة الحرف في الاسم، يقول سيبويه: ((فما اشْتُقّ مما فيه الواو – وهو ملحق ببنات الأربعة – فذهبت فيه الواو؛ فنحو قولك في الشّوْحَط: شَحَطْتُ ...))[2]، ويقول: ((وأما جُنْدَب فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: جَدُبَ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه))[3].

وذلك أن ((الأسماء أخفُّ من الأفعال، وأحمَل للزيادة))[4]، ونص ابن جني على أن الاسم ((أحمل للزيادة في آخره))[5].

ب- أن يَسْتَعُورًا وقعت فيه الياء أولا، يقول سيبويه: ((وأما يَسْتَعُور فالياء فيه بمنزلة عين عضرفوطٍ، لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا، إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد))[6]، وطَشْيَأ ورَهْيَأ وقعت فيهما

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٠. وفيه: (( صَيْصَيَة )).

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٤.

(٣) السابق ٤ / ٣٢١.

(٤) السيرافي النحوي ص ٢١٠، والمخصص ٤ / ٣١٤، وشرح المفصل ٦ / ٤٨.

(٥) الخصائص ١ / ٢٣٦.

(٦) الكتاب ٤ / ٣١٣.

الياء غير أول، فالتنظير ليس مستقيما في موضع الياء، وينبني عليه الحكم على الياء بالأصالة أو عدمها.

وكان المتعين على ابن عصفور – وهو يرى تسليم ابن جني بورود رَهْيَأ شاذًّا – أن يأتي بتنظير صحيح من الأفعال وقعت فيه الياء أصلية غير أول؛ فينظِّر به.

ج– أن يَسْتَعُورًا مما كانت فيه الياء أصلا على مذهب الجمهور[1] لتصدرها في بنات الخمسة لا في بنات الأربعة، والفعل لا يكون من بنات الخمسة اتفاقا.

وقد حكم ابن عصفور على يَسْتَعُور بالشذوذ في قوله: ((إذ قد قام الدليل على أنَّ الواو والياء يكونان أصلين في مضاعفات بنات الأربعة، نحو: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَى، والذي شَذَّ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصليَّة، نحو: يَسْتَعُور))[2]، وفيه خلط يَسْتَعُور الخماسي المزيد بالواو[3] بالرباعي المضاعف؛ وهو غير مستقيم، وقد نبه محقق الممتع[4] على أن يَسْتَعُورًا خماسيٌّ.

٣/ دعوى ابن عصفور هنا أن الياء في طَشْيَأ ورَهْيَأ غير زائدة؛ يعارضه نصه هو نفسه على أن الياء إذا صحبت ثلاثة أصول فهي زائدة؛ حيث يقول: ((وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة))[5]، ويقول أبو حيان: ((والياء إن كان معها ثلاثة أصول فزائدة))[6].

---

(١) يذهب ثعلب وابن دريد إلى أن وزن يَسْتَعُور يَفْتَعُول، فيكون من مزيد الثلاثي. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٥، وفوائت كتاب سيبويه ص ٩٤، والخصائص ٣ / ٢١٥. وقول ابن دريد في جمهرة اللغة ٢ / ١٢٢٢.

(٢) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٣) نص ابن عصفور (الممتع الكبير ص ١١٣) على أن يَسْتَعُورًا: فَعْلَلُول.

(٤) الحاشية ١ ص ١١٩ من الممتع الكبير.

(٥) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٠.

٤ / قولة ابن عصفور إن أصل طَشْيَأ: طَشْيَى مثل: سَلْقَى، ((ثم أبدلت الهمزة من الألف))، محاولة منه لجعل الياء أصلا، وقولته برمتها غير مسلّمة من ثلاثة أوجه، وهي:

أ– أنها دعوى دون دليل؛ فلم يُسمع "رَهْيَأ" إلا مهموزا[١]، وكذا "طَشْيَأ" الذي ورد في بعض المعجمات[٢] دون بعض[٣]، وفي بعضها: "شَطْيَأ"[٤].

ب– أن فيه مخالفة النظير[٥] الذي زيدت فيه الواو أخت الياء (فَعْوَلَ)، وهو قولهم: هَرْوَل، وجَهْوَر، ودَهْوَر[٦].

قال ابن جني في تعليل مذهب أبي علي في كون "رَهْيَأ" على زنة: فَعْيَلَ: ((ولأنه رأى الياء في رَهْيَأ في موضع الواو من جَهْوَرَ وسَرْوَلَ))[٧].

ج– أن المطرد (بحسب استقراء البحث) في ألف الإلحاق أن لا تبدل همزة، فلم يقولوا في سلقى: سلقأ، وكذا ما كان مثله، وما جاء من جميع ذلك بزيادة مع ألف الإلحاق نحو: تسلقى واسلنقى، وقد نقل أبو عبيد[٨] (ت ٢٢٤ هـ) عن الأحمر (ت ١٩٤ هـ)

---

(١) الهمز لأبي زيد ص ٧، ونقله عنه في المنصف ١ / ١٠٦ و١٠٧.

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٣٩٢ (طشأ) نقلا عن الليث.

(٣) في العين ٦ / ٢٧٧ (طشأ): (( طشأ الرجل أمره )) فحسب، وأشار محققا العين لنقل التهذيب الآنف، و"طشيأ" ورد في مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص ٢٥٤ (طشأ، وينظر: تعليقة محققه)، ونقله عن صاحب العين ابن سيده في المخصص ٣ / ٣٦٣. ولا أثر للفعلين "طشأ" أو "طشيأ" بمعنى رهيأ في العباب ١ / ٨٤ (طشأ).

(٤) المحكم ٨ / ٨٦ (شطأ)، ولسان العرب ١ / ١٠٠ (شطأ)، والقاموس المحيط ١ / ١٠٩ (شطأ). وتاج العروس ١ / ٢٨٣ (شطأ). ولا أثر له في العباب ١ / ٧٣ (شطأ). وليس في هذه المصادر أثر للفعل "طشيأ".

(٥) ينظر: المنصف ١ / ١٠٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨٦، والتصريف للمازني (المنصف ١ / ٣٨، و٨٤)، والمنصف ١ / ٨٥.

(٧) المنصف ١ / ١٠٧.

(٨) الغريب المصنف ٣ / ٦٨٣ و٦٨٤ .

الهمز في: احبنطى، واجلنظى[1]، واطلنفى[2]؛ فيكون نادرا في بابه، ونقله ابن سيده عن أبي عبيد – والصواب ما تقدم –، وتعقبه قائلا: ((ولم يحكِ أحدٌ هذا غيرُ أبي عبيد، اللهم إلا أن يكون على التخفيف الذي ليس بِبَدَلِيٍّ))[3].

وعليه تكون قولة ابن عصفور من الحمل على النادر، والحمل على القليل بزيادة الياء أولى من الحمل على النادر؛ على ما هو مقرر في هذه الصناعة من أن ((النادر لا حكم له))[4]. والله أعلم.

٥ / قولة ابن عصفور: ((ثم أبدلت الهمزة من الألف)) فيها إضافة إلى ما تقدّم أن الإبدال قليل جدًّا لا يقاس عليه بحسب ما تم نقله عن ابن عصفور عند الكلام عن ضُنْأَك (فُعْأَل)، وكذا مخالفة ما نص عليه ابن عصفور نفسه من أن الأصل في الهمزة ((أن يوقف فيها مع الظاهر، ولا يدعى أنها مبدلة))[5]، ولما قرره من أن الأصل عدم الإبدال ((إذا لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع))[6]، وأنه لا ينبغي الخروج ((عن الظاهر بغير دليل))[7]، وقد قال ابن جني: ((لا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل))[8]، ولا دليل هنا.

---

(١) ينظر: تاج العروس ١ / ١٧٩ (جلظأ). وفي ٢٠ / ٢١٢ (جلنظ) نقله عن الجوهري (الصحاح ٣ / ١١٧١ – جلظ).

(٢) المخصص ٤ / ٢٠٨. ولم يعزه في المحكم ٩ / ٢٦٠ (طلفأ).

ونقله الجوهري (الصحاح ١ / ٦١ – طلفأ) عن أبي زيد، ونقله الزبيدي (تاج العروس ١ / ٣٢٨ – طلفأ) عن ابن دريد (جمهرة اللغة ٢ / ١٠٨٨).

(٣) المخصص ٤ / ٢٠٨.

(٤) الأشباه والنظائر (ط مجمع اللغة) ١ / ٦١٧.

(٥) الممتع الكبير ص ١٦٠.

(٦) السابق ص ٢٦٢.

(٧) السابق ص ٣٧٤.

(٨) المنصف ١ / ١٤٣.

٦ / وجود دلالة الاشتقاق في قولهم: رجل طُشَأَة، ولو كانت الياء أصلا لقالوا: طُشْيَأَة، وأنه يلزم من كلام ابن عصفور إثبات بناء مستدرك في الفعل، وهو فَعْلأ، وزيادة الهمزة غير أول[1].

**الترجيح:** طَشْيَأ ورَهْيَأ على وزن: "فَعْيَل"، لأن الياء إذا صحبت ثلاثة أصول فهي زائدة، ولوجود النظير في الواو أخت الياء، وهو قول العرب: هَرْوَل وجَهْوَر على وزن: "فَعْوَلَ"، والقول بغير الزيادة في طَشْيَأ ورَهْيَأ غير مستقيم على ما تقدم بيانه، ولأن فيه الخروج عما استقر في كلام العرب من كون الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة على ما تقدم نقله عن ابن عصفور نفسه.

و"فَعْيَلَ" في أبنية الإلحاق في الفعل بناء مستدرك على سيبويه، ومن حفظ زيادة الياء حجة على من لم يحفظ.

على أن كلام سيبويه عن "جَهْوَرَ" لا ينفي أنه إذا جاء مثله بالياء أن وزنه: "فَعْيَلَ". والله أعلم.

**٥ - فُنَاعِل (كُنَادِر)**

**قال ابن عصفور:** ((وأمَّا كُنَادِرٌ فـ"فُعَالِلٌ" كعُذَافِر، فيكون موافقًا لكُدُرٍّ في المعنى، مخالفًا له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهذا أولى من إثبات "فُنَاعِل"؛ لأنه **لم يستقرَّ في كلامهم**))[2].

**التأصيل:** استدرك الزُّبيدي[1] على سيبويه بناء: فُنَاعِل، ومثّله بـ:كُنَادِر، وابن عصفور هنا يحاول أن يرد هذا الاستدراك.

---

(١) ينظر: حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ١٦٢ و١٦٣. وينظر: ما سطره د. الدالي في حواشي الاستدراك (وهو أسبق نشرا) ص ٣٩٦. وأقول: الكلام هنا مما سبق له ابن جني (المنصف ١ / ١١٠ و١١١).

(٢) الممتع الكبير ص ٨٣.

ونقلَ كنادرًا في فوائت سيبويه ابن جني[٢] دون نص على الوزن؛ لوضوحه.

وقد وسم ابن عصفور بناء: "فُنَاعِل" بأنه لم يستقرّ في كلام العرب.

**موقف التصريفيين واللغويين:** هذه المسألة – وإن لم يعرِّج على ذلك الزُّبيدي، ومثله ابن عصفور – مبنية على إثبات بناء: "فُنْعُل"، نحو: كُنْدُر، فسيبويه ينص على أن وزن كُنْدُر: فُعْلُل[٣]، ومع هذا يأتي الزُّبيدي فيستدرك كُنَادِرًا (فُنَاعِلاً) على سيبويه.

ومن غريب صنيع الزُّبيدي هنا قوله: ((وفُنْاعِل: قالوا: حمارٌ كُنْادِرٌ وكُدُرٌّ وكُنْدُرٌ للغليظ))[٤]، إذ المتعين عليه بناء على قوله: إن كُنَادِرًا فُنَاعِل أن يستدرك على سيبويه فُنْعُلاً بزيادة النون بين الفاء والعين المضمومتين، والذي لم يذكره سيبويه في تعداده لأبنية الاسم الثلاثي الذي لحقته النون ثانية بين فائه وعينه[٥]، وتبعه الزُّبيدي[٦]! بل إنه جعل كُنْدُرًا رباعيًّا في مختصر العين قائلا: ((والكُنْدُر والكُنَادِر: الرَّجُلُ القَصِيرُ))[٧]! فوافق العين في عده في الرباعي، على الرغم من جعله "عُنْظُبا" في الثلاثي خلافا لما في العين من جعله في الرباعي[٨]!

---

(١) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٥٣.

(٢) الخصائص ٣ / ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٨.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٥٣. وينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ص ١١٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٦٩.

(٦) ينظر: كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٦ – ٢٠٩.

(٧) مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص ٩٣.

(٨) العين ٢ / ٣٢٧، ومختصر العين (رسالة الحميد) ص ١٧٨. وينظر: تعليق محققه.

ومن اللغويين والتصريفيين من يرى أن نون كُنْدُر زائدة، فالوزن: فُنْعُل، ومنهم من يرى أن النون أصلية، فالوزن: فُعْلُل، وهو رأي ابن عصفور في الأبنية[1] وهنا، ومنهم من يجوز الوزنين، وسيأتي بيان ذلك تفصيلا عند بيان موقف التصريفيين واللغويين.

ويظهر من عدم إيراد ابن خالويه[2] لكُنَادِر فائتا على سيبويه أنه يرى أصالة نونه موافقة لسيبويه.

وممن يجوز أن يكون "كُنْدُر": "فُنْعُلاً" السيرافي، واستدل له بورود كُدُرٍّ[3]، ومثله فعل ابن سيده[4]، وهنا يحاول ابن عصفور الجواب عن هذا الاحتجاج بكونهما من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

وأما عن "كُنَادِر" فقد أورده ابن جني[5] في الأبنية الفائتة لسيبويه، ثم رد استدراكه بأن النون فيه أصل[6]، ولم يعرض لما عرض له ابن عصفور.

ومن الغريب هنا أن يسقط "كُنَادِر" من الجدول الذي وضعه محقق فوائت كتاب سيبويه، والذي أورد فيه مستدركات كل من ابن السراج والسيرافي وابن جني[7].

وأقول: من عجائب ما وقفت عليه في بحث الأبنية من لدن سيبويه إلى يومنا الحاضر، أن كل من كتب فيها لا يخلو كتابه من استدراك !.

---

(١) الممتع الكبير ص ٥٤.

(٢) ليس في كلام العرب ص ١٧٤ – ١٧٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٨٥. وينظر: النكت ٢ / ١١٦٨.

(٤) المحكم ٦ / ٧٤٧ (كدر).

(٥) الخصائص ٣ / ١٨٧.

(٦) ينظر: السابق ٣ / ١٩٦.

(٧) ينظر: فوائت كتاب سيبويه ص ١٠٠ و١٠١.

**موقف التصريفيين واللغويين:** من خلال ما تقدم عرضه في التأصيل، ومن خلال الرجوع للمصادر التصريفية والمعجمية، يمكن القول إن في وزن "كُنَادِر" ثلاثة أقوال:

١/ كُنَادِر: فُنَاعِل، وهو قول الزُّبيدي، وابن القطاع[١] نصًّا.

وهو مؤدّى قول السيرافي ومن وافقه: إن "كُنْدُرًا": "فُنْعُل".

ونص ابن فارس[٢] (ت ٣٩٥ هـ) على زيادة نونه، فيكون وزنه عنده: فُنَاعِلاً.

وأورد الجوهري[٣] كُنَادِرًا وكُنْدُرًا في مادة: "كدر"، فيكون وزن كُنَادِر: فُنَاعِلاً.

٢/ كُنَادِر: فُعَالِل، وهو مؤدّى كلام سيبويه في "كُنْدُر"، وهو الوزن المفهوم من كلام ابن جني، وهو منصوص قول ابن عصفور.

وهو مؤدّى قول المعجميين الذين يوردون "كُنْدُرًا" و"كُنَادِرًا" في الرباعي، فيجعلونهما في "كندر"[٤].

وهو منصوص ابن دريد[٥] على الرغم من تناقض رأيه في نون :كُنْدُر"، فجعلها تارة زائدة[٦]، وتارة أصلية[٧]، وهو منصوص الفارابي[٨] (ت ٣٥٠ أو ٣٧٠ هـ)، مع جعله "كُنْدُرًا": فُنْعُلاً[٩]، ولعله تابع ابن دريد في وزن "كُنَادِر".

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٥.

(٢) مقاييس اللغة ٥ / ١٩٣.

(٣) الصحاح ٢ / ٨٠٤ (كدر).

(٤) العين ٥ / ٤٢٩، وتهذيب اللغة ١٠ / ٤٣٠، والمحيط في اللغة ٢ / ٧٢.

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١٢٠٨.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ٦٣٧ (كدر).

(٧) ينظر: السابق ٢ / ١١٤٧ (كندر).

(٨) ديوان الأدب ٢ / ٥٧.

(٩) السابق ٢ / ٤٨.

٣/ تجويز الوزنين: فُنَاعِل وفُعَالِل، وهو ظاهر صنيع أبي حيان في الارتشاف[١].

وهو مؤدّى قول من يورد "كُنْدُرًا و"كُنَادِرًا" في مادتي: كدر وكندر[٢].

**المناقشة:** احتجاج ابن عصفور بأن "كُنَادِرًا" مع "كُدُرٍّ" من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ مغالطة صريحة، وذلك أن "كُدُرًّا" دليل قاطع على زيادة نون "كُنْدُر" و"كُنَادِر" بناء على أصل سيبويه الذي قرره في قُنْبَر[٣]، وسلّمه ابن عصفور[٤]، حيث يرى سيبويه أن نون قُنْبَر مزيدة لقولهم: قُبّرٌ بالتشديد.

ولذا قال ابن سيده – وهو من هو في متابعة سيبويه ونصرة مذهبه –: ((وذهب سيبويه إلى أن كُنْدُرًا رباعيٌّ، وقد نرى كُدُرًّا يسوّغ غير ذلك))[٥].

وما دام أنه قد ثبتت زيادة النون في "كُنْدُر"؛ فيكون "كُنَادِر": "فُنَاعِلاً" قولا واحدا.

وأما دعوى كون "كُنَادِر" و"كُدُرٍّ" من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ؛ فهي دعوى لا تثبت هنا، ولا يُلجأ لها إلا عند الضرورة بنص ابن عصفور نفسه على ما سبق بيانه عند الكلام عن "فُعْأَل" (ضُئْأَك)، ولا ضرورة محوجة إلى القول بها.

وقد رد أبو حيان على ابن عصفور قوله هذا في كُنَادِر وكُنْدُر وكُدُرٍّ، قائلا: ((وقد أولع هذا الرجل بهذا النوع، وإن كانت الكلمة ظاهرة الاشتقاق))[٦].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٧١.

(٢) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر)، و٧/ ١٦٥ (كندر)، ولسان العرب ٥/ ١٣٤ (كدر)، و١٥٣ (كندر)، والقاموس المحيط ١/ ٦٥٢ (كدر)، و٦٥٦ (كندر).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٢، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٢.

(٤) الممتع الكبير ص ١٧٨.

(٥) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر).

(٦) التذييل والتكميل ج ٦/ ١/ ل ٦٨ أ.

وأقول: هناك كلمة أخرى أوردها ابن القطاع حيث وقع له تكرار بناء: "فُنَاعِل"؛ ففي الموضع الأول مثّل له بكُنَادِر – وقد سبق نقله –، وفي الموضع الثاني مثّل له بخُنَابِس للأسد[1]، و"خُنَابِس" مختلف في ثلاثيته أو رباعيته؛ بناء على الحكم على نونه، فالجمهور من المعجميين على إيراده في: "خنبس"[2]، وبعضهم يورده في: "خبس" و"خنبس"[3]، ونقل الزَّبيدي أن الصغاني نص على زيادة نونه، وأورده في "خبس"[4]، وعند رجوعي للتكملة للصغاني وجدته يورد خَنْبَسًا (الأسد) في "خبس"، وينص على زيادة نونه، ولم يورد خُنَابِسًا[5]، فهل هو سقط في المطبوع من التكملة أم سهو من الزَّبيدي؟! لعل الأول أولى.

وجعل الفارابي[6] خُنَابِسًا: "فُعَالِلاً"، ومما تقدم يتضح أن خُنَابِسًا محتمل بعكس "كُنَادِر" الذي لا يحتمل؛ لسماع "كُدُرٍّ" بمعناه دالا على زيادة نونه.

**الترجيح:** كُنَادِر: فُنَاعِل، وكُنْدُر: فُنْعُل قولا واحدا؛ لدلالة "كُدُرٍّ" على زيادة النون فيهما، ولا يزول اليقين بدعوى مجردة عن الدليل.

وبناء: "فُنْعُل" و"فُنَاعِل" مستدركان على سيبويه، ومن حفظ حجة على من يحفظ.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٠.

(٢) العين ٤ / ٣٣٢، وتهذيب اللغة ٧ / ٦٦٤، والصحاح ٣ / ٩٢١، والمحكم ٥ / ٣٣٥، والعباب (حرف السين)، والقاموس المحيط ١ / ٧٧٤.

(٣) لسان العرب ٦ / ٦٢ (خبس)، و٧١ (خنبس).

(٤) تاج العروس ١٦ / ٣١ (خنبس).

(٥) التكملة والذيل والصلة ٣ / ٣٤٣ (خبس).

(٦) ديوان الأدب ٢ / ٥٨.

٦ - **نَفْوَعِل (نَخْوَرِش)**

**قال ابن عصفور:** ((وأمَّا نَخْوَرِشٌ فـ"فَعْلَلِلٌ" كجَحمَرِش، والواو أصليّة في بنات الخمسة، وهذا أولى من ادّعاء **بناء لم يستقرَّ في كلامهم**))[١].

ولم يذكر ابن عصفور البناء الذي لم يستقرّ هنا؛ وهو غريب منه.

**التأصيل:** استدرك الزُّبيدي على سيبويه بناء: "نَفْوَعِل"، ومثّله بـ: نَخْوَرِش[٢]، وابن عصفور يأتي هنا ليدفع هذا الاستدراك.

**موقف التصريفيين واللغويين:** اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "نَخْوَرِش" إلى أربعة أقوال، وهي:

١/ نَخْوَرِش: فَعْلَلِل، وهو رأي المبرد[٣] (ت ٢٨٥ هـ)، وابن عصفور في نصه الآنف.

٢/ نَخْوَرِش: نَفْوَعِل، وهو قول الزُّبيدي، وأبي الفتح محمد بن عيسى العطار[٤] (تلميذ السيرافي)، وابن سيده، ونص على أنه ((ليس في الكلام نَفْوَعِل غيره))[٥]، وهو قول ابن القطاع[٦].

٣/ جواز الوزنين، وهو مفهوم صنيع أبي حيان في الارتشاف[٧]، وإن كان قد نص على أن الصحيح في نَخْوَرِش إلحاقه بفَعْلَلِل[٨].

---

(١) الممتع الكبير ص ٧١.

(٢) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٨.

(٣) المقتضب ١/ ٦٨، وينظر: تعليق محققه.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٣/ ٤٧١ (خرش)، وينظر: تاج العروس ١٧/ ١٧٩ (خرش)، و٤٠٧ (نخرش).
ووقع في مختصر شرح أمثلة سيبويه (ص ٣٢٩): ((نَفْعَوْلٌ: كَلْبٌ نَخْوَرْشٌ))، وهو تحريف وخطأ في الوزن والضبط، ووقع في التاج ١٧/ ٤٠٧ (نخرش): ((ووزنه هناك بِنَفْعَوِل كابن سيده))، وهو تحريف نَفْوَعِل.

(٥) المحكم ٥/ ٢٢ (خرش).

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٨٧.

(٨) السابق ١/ ١٤٣.

وممن اضطرب رأيه في نَخْوَرِش: الفيروزآبادي؛ لأنه وضع نَخْوَرِشًا في "خرش" – وهو هنا متأثر بابن سيده –، ونص على أنها: "نَفْوَعِل" من أبنية أغفلها سيبويه، ثم وضعها في "نخرش"، ووزنها: بجحمرش، ونبه عليه الزَّبيدي[1].

٤ / نَخْوَرِش: فَعْوَلِل ملحق بجَحْمَرِش، وهو مفهوم كلام السيرافي[2]، وابن جني[3]، والصيمري[4] (تلميذ السيرافي)، ونص عليه السخاوي[5] (ت ٦٤٣ هـ)، وهو ما صححه أبو حيان على ما سبق بيانه.

وقد نص ابن عصفور على هذا في موضع آخر من الممتع؛ قائلا: ((قالوا: جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ أي: إذا كَبِرَ خَرَشَ؛ ألا ترى أنَّ الواو زائدة، وأنَّ الاسم ملحق بجَحْمَرِش))[6].

وعليه فيكون لابن عصفور قولان.

وهو ما صرح أبو حيان بنسبته لابن عصفور، ووقع في نص أبي حيان أن الوزن عند الزيادة: نَفْوَعِل[7]! والصواب أن الوزن في الموضع الثاني عند ابن عصفور هو: "فَعْوَلِل"، ويظهر هذا بتأمل نص كلام ابن عصفور بكامله.

وقال الفاسي (ت ١١٧٠ هـ) فيما نقله تلميذه الزَّبيدي: ((وقد تعارَضَ فيه كلامُ ابن عصفور في الممتع، فحَكَمَ مَرَّةً بأصالة الواو، زَاعِمًا أنّه ليس لهم فَعْوَعِلٌ غَيْره، وزَعَمَ

---

(١) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٠٧ (نخرش). وسبق التنبيه على تحريف وقع في الوزن.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٩٤. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧١٥، وشرح الشافية ٢ / ٣٦٤.

(٣) ينظر: المنصف ١ / ٣١. وسيأتي نقل كلام ابن جني بحروفه.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٠٨ و٨٠٩.

(٥) سفر السعادة ١ / ٤٧٣.

(٦) الممتع الكبير ص ١٩٨. والنص منقول بتصرف عن شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٩٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٣.

مَرّةً أنَّها زِيْدَت للإلحاق))[1]، ولا يخفى أن الوزن: "فَعْوَعِلٌ" غير صحيح، وإذا قيل إن صوابه: نَفْوَعِل[2]، وهو موافق لما نقله أبو حيان فهو معارض للمفهوم من كلام ابن عصفور في الموضعين جميعا، ويزداد الأمر بعدا عن قول ابن عصفور في نسبة الفاسي له أنه يزعم أنه ليس لهم غيره، فلم يقله ابن عصفور، وهو يدل على خلل في النقل؛ مع وقوع تحريف في النص.

وقد نص بعض الباحثين[3] على أن ابن عصفور في أحد قوليه يرى وزن نَخْوَرِش: فَعْوَلِلاً، وهو ما يذهب له البحث.

**المناقشة:** نص ابن عصفور هنا على أن الواو أصل، ونص في الموضع الآخر الذي سبق نقله على أن الواو في "نَخْوَرِش" زائدة والاسم ملحق بجَحْمَرِش، وهو تناقض غريب، وقد تنبه لهذا التناقض أبو حيان في تعليقة له على نسخته من الممتع[4]، ومثله قال الفاسي ونقله الزَّبيدي، وسبق التعليق على نصه.

وقولة ابن عصفور في نصه الذي في صدر النموذج إن الواو أصل في بنات الخمسة، يخالف المتقرر من أن الواو لا تكون أصلا في بنات الخمسة[5]، ولا في بنات الثلاثة فصاعدا[6]، وهو ما قرره ابن عصفور حيث يقول: ((والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات

---

(١) تاج العروس ١٧ / ٤٠٧ (نخرش).

(٢) قال به محقق الممتع الكبير الحاشية ١٠ ص ١٩٨.

(٣) هو د. محمد الدالي في الحاشية (١) من سفر السعادة ١ / ٤٧٣.

(٤) نقلها محقق الممتع في الحاشية ١٠ ص ١٩٨، والحاشية ٥ ص ٧١.

(٥) ينظر: المنصف ١ / ٣١ و٣٢، وشرح الملوكي ص ١٨٣.

(٦) ينظر: شرح الملوكي ص ١٢٣، و١٣٤، وشرح المفصل ٩ / ١٥٠.

الخمسة إلاّ فيما شَذَّ))[1]، ويقول عن الواو: ((إن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا قَضيتَ على الواو بالزيادة، لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة))[2].

وأما عن أصل "نَخْوَرِش"، فيقول ابن جني: ((و"نَخْوَرِش" ليس عندي من بنات الخمسة، لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلا في بنات الخمسة))[3]، ومعناه أصالة النون، فالكلمة رباعية، والأصل: "نخرش"، فيكون وزن: "نَخْوَرِش": فَعْوَلِلاً، وصرّح الشيخ: محمد عضيمة بأن "نَخْوَرِشًا" رباعي مزيد بالواو، حيث يقول: ((فنَخْوَرِش ليس من أبنية الخماسي المجرد، وإنما هو رباعي مزيد بحرف على وزن: نَفْوَعِل))[4]، وصواب الوزن: فَعْوَلِل.

والذي يشكل على القول بأن "نَخْوَرِشًا": فَعْوَلِل، بل يردُّه هو عدم وجود "نخرش"، وإنما الموجود "خرش"، قال ابن سيده: ((الخَرْش: الخَدْش في الجَسد كله، خَرَشَهُ يَخْرِشُهُ خَرْشًا، واخْتَرَشَهُ، وخَرَّشَهُ، وخَارَشَهُ مُخَارَشَةً وخِرَاشًا))[5].

ولم أقف على "نخرش"، ولا تصريف له أو مصدر، ومنه يظهر أن "نَخْوَرِشًا" من مزيد الثلاثي؛ لا من مزيد الرباعي.

وخلص الزَّبيدي بعد النظر إلى الاشتقاق من "الخَرْش" إلى أن النون والواو زائدتان[6].

---

(١) الممتع الكبير ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٩٥.

(٣) المنصف ١ / ٣١.

(٤) مقدمة المقتضب ١ / ١٢٠. وفي المغني في تصريف الأفعال (ص ٨٧) هو ملحق بالخماسي فحسب.

(٥) المحكم ٥ / ٢٢ (خرش).

(٦) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٠٨ (نخرش).

ورجح الأساتذة محققو شرح الشافية للرضي كون "نَخْوَرِش" على: "نَفْوَعِل" لدلالة الاشتقاق؛ ((لأن الخرش هو الخدش))[1]، وهو الصحيح الموافق للسماع المنقول عن العرب.

وعند البحث عن نظير لهذه الكلمة؛ يجد الباحث العرب تقول: هَارَش بين الكلاب؛ وهو من الهرش – وهو المحارشة بينها[2] –، وتقول: هَتَشَ الكلب فاهْتَتَشَ؛ حَرَّشَه فاحْتَرَشَ[3]، وتقول: هُدِشَ الكلب فانْهَدَشَ؛ أي: حُرِّشَ فاحْتَرَشَ[4]، وكلها مع "نَخْوَرِش" ألفاظ تتعلق بالكلاب بين الحَرْش والخَرْش (الخَدْش)، فكونها من واد واحد – وهو الثلاثي – أولى من غيره.

**الترجيح:** نَخْوَرِش: نَفْوَعِل قولا واحدا؛ لأنه من الخَرْش، وهو بناء لا ثاني له.

**٧ - فِعلِّينٌ (كِفرِّينٌ عِفرِّينٌ)**

**قال ابن عصفور:** ((فأمَّا عِفرِّين فهو جمع في الأصل لعِفرٍّ على وزن: طِمِرٍّ، وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وهذا أولى من أن يكون اسمًا مفردًا في الأصل على وزن: "فِعِلِّين"؛ لأنه **بناء لم يستقرَّ في المفردات**. وكذلك كِفرِّين))[5].

**التأصيل:** استدرك الزُّبيدي على سيبويه بناء: "فِعِلِّين"، ومثّله بـ: كِفرِّين عِفرِّين، ووقع في مطبوعة كتابه: كِفرِّين وعِفرِّين[6]، وما أثبته البحث وارد في النسختين: "ف" و"ج" من

---

(١) شرح الشافية ٢ / ٣٦٥، أول سطر في حواشي هذه الصفحة.

(٢) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٥٩ (هرش).

(٣) ينظر: السابق ١٧ / ٤٥٨ (هتش).

(٤) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٥٩ (هدش).

(٥) الممتع الكبير ص ٩٨.

(٦) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٩٩.

النسخ التي اعتمدها المحقق، ووصف المحقق ما في هذين النسختين بأنه تحريف، والصواب أن إقحام الواو هو التحريف بعينه؛ لأن هذين الوصفين أوردهما الزبيدي على الإتباع في كتابه: مختصر العين؛ قائلا: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ أي: خبيث))[1]، ونقله عنه السيوطي في المزهر عند كلامه عن الإتباع[2]، ومن الغريب أن المحقق قد نقل نص المزهر.

والسؤال الآن هل "كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ" إتباع أم لا ؟ والجواب في الوقفة الآتية:

**– وقفة مع معاجمنا في كِفِرِّين عِفِرِّين:**

– في العين: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[3].

– في تهذيب اللغة: ((وقال الليث: رجل كِفِرِّين عِفِرِّين؛ أي: عِفْرِيت خَبِيثٌ))[4].

– في المخصص: ((أبو زيد: رجُل عِفِرِّينٌ كِفِرِّينٌ: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[5].

– في المحكم: ((ورجل كِفِرِّين: داهٍ))[6].

– في اللسان: ((ورجل كِفِرِّينٌ: داهٍ .... الليث: رجل كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ؛ أي: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[7]. وهو جمع من ابن منظور بين نص التهذيب والمحكم.

– في التاج: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ كعِفِرِّينٍ: داهٍ، وقال الليث: أي: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ كعِفِرِّينٍ وَزْنًا ومعنًى))[8].

---

(١) مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص٥١ (كفر).
(٢) المزهر ١ / ٤٢٤.
(٣) العين ٥ / ٣٥٨ (كفر).
(٤) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٠٣ (كفر).
(٥) المخصص ١ / ٢٨٤.
(٦) المحكم ٧ / ٧ (كفر).
(٧) اللسان ٥ / ١٤٤ (كفر).
(٨) تاج العروس ١٤ / ٦٢ (كفر).

– في العين: ((ويُقَالُ للخبيث: عِفْرِيٌ، أيْ: عِفِرٌّ، وهم العِفرِيّونَ))[1].

– في تهذيب اللغة: ((قال الليث: ويقال للخبيث: عِفرِيٌّ، أي: عِفِرٌّ، وهم العِفرِيُّونَ))[2].

– قال ابن فارس: ((ويقال للخبيث: عِفرِينُ، وهم العِفرُّون))[3].

– في المخصص: ((ورجل عِفرِينٌ: داهٍ))[4].

– في المحكم: ((وحكى اللحياني: امرأة عِفْرِيتة، ورجل عِفْرِين وعِفرِّين كعفريت .... وليث عِفرِّين: دويبّة ...))[5].

– في اللسان: مثل المحكم[6].

– قال الجوهري: ((عِفرِّينُ: مأسدة، وقيل لكل ضابط قوي: ليث عِفرِّين ...))[7].

ومما تقدم نقله يظهر الآتي:

١– صريح العين، ومختصره للزُّبيدي، وما نقله الأزهري عن الليث (راوية العين)، وما نقله ابن سيده عن أبي زيد (ت ٢١٥ هـ) أن كِفرِّينًا عِفرِّينًا (رواية الجمهور) أو عِفرِّينًا كِفرِّينًا (رواية أبي زيد) إتباع.

---

(١) العين ٢ / ١٢٣ (عفر).

(٢) تهذيب اللغة ٢ / ٣٥٢ (عفر).

(٣) مقاييس اللغة ٤ / ٦٥.

(٤) المخصص ١ / ٢٥٥.

(٥) المحكم ٢ / ١١٦ (عفر).

(٦) ينظر: اللسان ٤ / ٥٨٣ (عفر).

(٧) الصحاح ٢ / ٧٥٣ (عفر).

٢- صريح صنيع ابن سيده في المحكم، ومفهوم كلام غير واحد ممن سبق ذكرهم، ومنصوص كلام الزَّبيدي أن كِفِرِّينًا عِفِرِّينًا ليس إتباعا بل هو توكيد، وذلك على التفريق الذي يمكن نسبته للجمهور[١] بأن الثاني إذا أمكن إفراده أو عطفه فليس إتباعا.

وعودا على مسألة الاستدراك على سيبويه؛ فالزُّبيدي مسبوق بابن السراج في استدراك بناء: "فِعِلِّين" مستدلا له بلفظ: "عِفِرِّين" في قولهم: ليث عِفِرِّين، وهو دويبّة، قال ابن سيده: ((وهو من المُثل التي لم يحكها سيبويه))[٢]، وهو يختلف عن استدراك الزُّبيدي.

وابن عصفور هنا يحاول رد هذا الاستدراك على كل من ابن السراج والزُّبيدي، وقد وقع له سهو غير مقصود في إيراد القولين؛ فجعلهما من واد واحد، والصواب أن استدراك الزُّبيدي يختلف دلالة عن استدراك ابن السراج، وسيأتي بيانه.

وبناء: "فِعِلِّين" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في المفردات في كلام العرب".

**موقف التصريفيين واللغويين:** لا خلاف في أن كِفِرِّينًا عِفِرِّينًا على زنة: "فِعِلِّين"، ولكن الخلاف هل هما من قبيل المفرد أصالة؛ وهو قول ابن السراج، والزُّبيدي، وابن القطاع[٣]، أو أنهما ليسا من قبيل المفرد في الأصل، وإنما هما من قبيل وصف المفرد

(١) ينظر في الخلاف في هذه المسألة: الإتباع لأبي الطيب ص٢ و٣، والمزهر ١ / ٤١٤ – ٤١٦، ومقدمة محقق الإتباع، والإتباع في اللغة (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة الأردني) ص ١٢٣ – ١٣٦.

(٢) المحكم ٢ / ١١٧ (عفر).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٨.

بالجمع؛ فهما في الأصل جمع لعِفرٍّ، وكِفِرٍّ، وهو قول السيرافي[1]، وابن جني[2]، وابن عصفور.

**المناقشة:** قبل النقاش أحب أن أبين أن ابن عصفور وقع له سهو غير مقصود هنا، لأنه قال: عِفِرّين أصله: عِفِرٌّ اسم مفرد، وكلامه ينطبق على قول العرب: ليث عِفِرّينَ، وعِفِرّينَ ((قرية بالشام بالغور))[3]، وأما الزُّبيدي فنص كلامه على ما صححه البحث: ((وفِعِلّينٌ قالوا: رجل كِفِرّينٌ عِفِرّينٌ للخبيث))، وواضح منه أن يقصد ورودهما وصفين على الإتباع لا اسمين، لأنه لا يخفى على مثل أبي بكر في اطلاعه وعلمه جواز أن تُسمّي العرب المفرد بالجمع السالم، ولذا لم يمثل بليث عِفِرّين.

ومما تقدم يُعلم أن تعليقة محقق الممتع في قوله: ((عِفِرّين: اسم موضع))[4] غير مناسبة للسياق، وكذا تعليقته التي يقول فيها: ((الكِفِرّين: الداهي))[5]، وهو إن كان من معاني كِفِرّين، إلا أنه غير مناسب للسياق. والله أعلم.

والجواب الذي ذكره ابن عصفور هو جواب السيرافي[6] عن استدراك ابن السراج "ليث عِفِرّين"، ونحوه عند ابن جني إلا أنه يجعل الياء إعرابا، لأنه لم يُسمع مرفوعا[7]، ونقله ابن سيده عنه في المحكم[8].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٢، وفوائت كتاب سيبويه ص ٧٩.

(٢) ينظر: الخصائص ٣ / ١٩٩.

(٣) الجيم ٢ / ٣٤٨.

(٤) الحاشية ١٣ من الممتع الكبير ص ٩٨.

(٥) الحاشية ١٤ من الممتع الكبير ص ٩٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٢، وفوائت كتاب سيبويه ص ٧٩.

(٧) ينظر: الخصائص ٣ / ١٩٩.

(٨) ينظر: المحكم ٢ / ١١٧ (عفر).

وقد كرر ابن عصفور النص على أن "عِفِرِّينًا" مما جعل إعرابه على النون[1].

ووافق بعض الباحثين[2] ابن عصفور على أن كِفِرِّينًا وعِفِرِّينًا من التسمية بالجمع السالم، وفاتهما أن الزُّبيدي لا يمثِّل بكِفِرِّين عِفِرِّين مسمًّى بهما، وإنما يمثِّل بهما صفة، ونصه صريح وقاطع بذاك.

**الترجيح:** كِفِرِّين عِفِرِّين بمعنى الخبيث على زنة: "فِعِلِّين"، والوزن ليس مستدركا على سيبويه؛ لأن الأظهر في عِفِرِّين وكِفِرِّين أنهما مما جعل إعرابه على النون، وهو قول الأخفش[3]، وجوّزه الرضي حيث يقول: ((وقولهم: ليث عِفِرِّين، يجوز أن يكون شاذا، من هذا الباب، جعل النون معتقب الاعراب))[4].

يدل عليه في عِفِرِّين (اسم بلد) ما نقله ابن الأنباري من أنه يقال: ((عِفِرُّون: بلد))[5].

وأما كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ للخبيث؛ فهما على زنة: "فِعِلٍّ" في الأصل؛ لأن الحكاية عن العرب اختلفت، فقيل: رجل عِفْرِينٌ وعِفِرِّينٌ لغة فيه حكاها اللحياني[6] (ت ٢٢٠ هـ)، و((قال شَمِرٌ: امْرَأَةٌ عِفِرَّةٌ، ورَجُلٌ عِفِرٌّ – بتشديد الراءِ –، ورِجَالٌ عِفِرُّونَ))[7].

ومن رواية شمر (ت ٢٥٥ هـ) يظهر جليًّا أن ما ورد في رواية اللحياني من قولهم: رجلٌ عِفِرِّين – وقد سبق نقله إتباعا – هو بناء: "فِعِلّ" صفة كطِمِرٍّ، أجري مجرى غسلين

---

(١) الممتع الكبير ص ١٠٢.

(٢) حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ١١٩.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٥٨٤؛ ونقله الجوهري في الصحاح ٥ / ١٧٨٢ (غسل).

(٤) شرح الرضي (القسم الثاني) ص ٦٧٨.

(٥) الزاهر ١ / ٣١٠.

(٦) ينظر: المحكم ٢ / ١١٦، وتاج العروس ١٣ / ٨٧ (عفر).

(٧) تاج العروس ١٣ / ٨٨ (عفر). وينظر: الزاهر ١ / ٣١٠.

في الإعراب، وقد نص سيبويه على بناء: "فِعِلّ" اسما وصفة[1]، ونص على لزوم الياء وجعل الإعراب على النون بمنزلة غسلين، فيمن قال: هذه سنينٌ[2].

وبناء على ما سبق فلا يصح استدراك بناء: "فِعِلّين" على سيبويه؛ لأنه على اختلاف مدلوله من التسمية – أو الوصفية – بالجمع السالم، وهو لا يغيّر بناء المفرد، وهو: "فِعِلٌ".

وبناء عليه يصح قول ابن عصفور: إن بناء "فِعِلّين" في "كِفِرّين عِفِرّين" لم يستقرّ في المفردات، ولكن ليس على سبيل التسمية الذي يذهب إليه ابن عصفور، ومن وافقه من الباحثين، وإنما من وجه الرواية والسماع اللغوي الثابت.

ومن عجائب هذا النموذج أن قولي ابن السراج والزُّبيدي يتفقان في الوزن، ويختلفان في معنى المثال المستدرك، ورد ابن عصفور على الاستدراك يصح إجمالا، ولا يصح تفصيلا؛ إذ هو رد صحيح على استدراك ابن السراج لا الزُّبيدي على ما سبق بيانه. والله أعلم.

**القسم الثاني: مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير.**

**أولا: تأريخ مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب".**

مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**. مصطلح نادر الاستعمال جدا في وصف الأبنية، ولم يقف عليه البحث مع بذل الجهد والطاقة قبل ابن عصفور.

وهذا الأمر يطرح سؤالين يتعين الإجابة عنهما؛ وهما:

أولا: هل ابن عصفور مخترع هذا المصطلح ؟

ثانيا: إذا لم يكن ابن عصفور مخترعه، فمن أين له هذا المصطلح ؟

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٧.

(٢) السابق ٣ / ٢١٧.

أما عن اختراع المصطلح فالأمانة العلمية تقتضي أن أقول: إن ابن عصفور لم يخترع هذا المصطلح، وإنما اقتبس ابن عصفور المصطلح وأشهره.

وأما أول من استعمل **"لم يستقرّ في الكلام"** بحسب ما وقفت عليه؛ فهو الخليل، يقول سيبويه في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف":

((قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كل أفْعَلَ في الكلام لا أصرفُه، إذا أردت الذي مثَّلت به الوصف، كما أقول: كلُّ آدَمَ في الكلام لا أصرفُه ؟

فقال: لا يجوز هذا، لأنه **"لم يستقرّ أفْعَلُ في الكلام"** صفةً بمنزلة آدَمَ، وإنما هو مثال))[1].

وواضح من هذا النص أن الخليل يستخدم "لم يستقرّ في الكلام" استخداما نحويًا[2].

والذي يظهر لي أن ابن عصفور اقتبس مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** من استخدام الخليل له في هذا النص السيبويهي، وأكثر استخدامه في الحكم على بعض الأبنية.

ولم أقف خلال بحثي على من استخدم مصطلح: "لم يستقرّ في الكلام" أو "لم يستقرّ في كلام العرب" أو "لم يستقرّ في كلامهم" في الأبنية خاصة قبل ابن عصفور؛ فهو أشبه بالطفرة من نص سيبويه عن الخليل إلى ابن عصفور فحسب.

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٦٨.

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول: إن ابن عصفور اقتبس مصطلح الخليل النحوي، ونقله إلى التصريف عند الكلام عن الأبنية؛ غير مسبوق في هذا الصنيع، بحسب ما أمكن الوقوف عليه.

**ثانيا: تعليل القول بمصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" عند ابن عصفور.**

يتضح جليا من خلال ما سبق عرضه في القسم الأول من هذا البحث، أن التعليل لاستخدام ابن عصفور مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، هو الرد على المستدركين على سيبويه في الأبنية.

ولم ينخرم هذا ظاهرا إلا في نموذج واحد كان البناء فيه افتراضا، وهو النموذج الأول: بناء إفْعَلَة (إمّعَة)، وقد أثبت البحث أن لاستخدام المصطلح عُلقة بالاستدراك على سيبويه.

**ثالثا: تقويم استخدام مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" عند ابن عصفور.**

أبدع ابن عصفور في استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، ولكنه لم يلتزمه في كل ما اسْتُدرك على سيبويه فقد قال في النموذج الثاني عن فُعْأَل (ضُنْأَك): ((لم يثبت في الأسماء))[1]، وقد استخدمه في غير ما موضع[2]، وقال في النموذج الثالث عن فَعْيَل – اسمًا (ضَهْيَأ): ((بناء غير موجود في كلامهم))[3]، وقد استخدم مصطلح: ((بناء

(١) الممتع الكبير ص ٦٥.

(٢) من ذلك: الممتع الكبير ص ٦٧ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٣٦)، وص ٧٢ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٥٢).

(٣) الممتع الكبير ص ١٥٥.

غير موجود))[1]، وكذا ((بناء لم يوجد))[2]، وكذا ((بناء لم يوجد في كلامهم))[3]؛ في وسم بعض المستدركات على سيبويه.

ولا يمكن تخطئة ابن عصفور في وسمه بعض ما فات سيبويه من أبنية مما استدركه عليه المستدركون بأنه بناء **"لم يستقرّ في كلام العرب"**؛ إذ لو كثر واستقرّ في كلام العرب لسجله الحجة الثبت إمام الأئمة وشيخ شيوخ الصنعة: سيبويه.

ولكن ابن عصفور لم يكن مصيبا في محاولته تخريج كل ما ورد مستدركا؛ إذ اضطر في سبيل ذلك إلى مخالفة المجمع عليه في الصناعة، كما في النموذج الرابع: فَعْيَلَ – فِعْلاً (طَشْيَأً ورَهْيَأً)؛ فقد جعل الياء أصلية في بنات الأربعة في غير المضاعف، وكما فعل في النموذج السادس: نَفْوَعِل (نَخْوَرِش)؛ فقد جعل الواو أصلية في بنات الخمسة، وكل ذلك بخلاف الإجماع، بل أوقعه ذلك في تناقض كلامه مع مواضع أخر من كتابه وافق فيها الإجماع، وقد بينه البحث.

كما اضطر إلى مخالفة دلالة الاشتقاق – وهي أقوى أدلة الزيادة – مدعيا أن الكلمتين من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، كما في النموذج الثاني: فُعْأَل (ضُنْأَك)، والثالث: فَعْيَل – اسمًا (ضَهْيَأ)، والخامس: فُنَاعِل (كُنَادِر)، كما أنه لم ينظر إلى دلالة الاشتقاق في النموذج الرابع: فَعْيَل – فِعْلاً (طَشْيَأ ورَهْيَأ).

---

(١) من ذلك: الممتع الكبير ص ٦٦ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩)، وص ٧٧ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٥٣).

(٢) من ذلك: الممتع الكبير ص ٧٥ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩ و٢٠٩)، وص ٨٦ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٠٨).

(٣) من ذلك: الممتع الكبير ص ٨١ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩)، وص ١٠١ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٠٠).

قال أبو حيان: ((وقد أولع أصحابنا بأن كل بناء لم يذكره سيبويه يستخرجون له وجها من التأويل، وإن كان بعيدا حتى لا يكون سيبويه فاته ذلك البناء، وهذا[1] كله تعصب، والذي ينبغي أن نعمل في هذا أنه متى كان اشتقاق البناء من لفظ ظاهر، فلا يعدل عنه، وإن تكثرت الأبنية، وفات سيبويه ذلك))[2].

وفي مقابل ذلك فقد أحسن ابن عصفور وأجاد التعليل في النموذجين: الأول: إفْعَلَة (إمّعَة)، والسابع: فِعِلّين (كِفِرّين عِفِرّين).

وخلاصة القول: أن ابن عصفور لم يخالفه الصواب في السواد الأعظم، مما حاول به التخريج لما استدركه المستدركون على سيبويه في الأبنية.

**رابعا: تأثير مصطلح: " لم يستقرّ في كلام العرب" فيمن جاء بعد ابن عصفور**

استخدم ابن عصفور مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** في التصريف عند كلامه عن بعض الأبنية المستدركة على سيبويه، والكلام عن الأبنية المستدركة على سيبويه قليل الدوران في المصادر التصريفية.

وهذا الأمر يعلل عدم وقوف البحث على انتشار لمصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وغاية ما وقف عليه البحث ممن تأثروا بابن عصفور في استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، ثلاثة من العلماء، وهم:

١/ صالح بن محمد الهسكوري (من تلامذة الشلوبين).

---

(١) في الأصل: (( هكذ ))، تحريف.

(٢) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٦٥ أ.

كان الهسكوري في شرح كتاب سيبويه مولعا بالنقل دون نص عن الممتع، ومن ذلك أنه نقل تخريج ابن عصفور دون عزو لفُعَّال (ضُنَّاك)، وذكر فيه أنه ((بناء لم يستقرّ في كلامهم))[1]، وكذا فعل في فُنَاعِل (كُنَادِر) قائلا: ((لأنه لم يستقرّ))[2]، وكذا فعل في غيرهما، وقد وثق محقق كتابه كل ذلك من الممتع لابن عصفور.

٢/ أبو حيان الأندلسي.

يعد أبو حيان ناقل علم الأندلسيين وناشر أقوالهم، وهو من أشد المعجبين بابن عصفور وكتابه: الممتع، وقد نقل أبو حيان كثيرا من آراء وأقوال ونصوص ابن عصفور.

والذي يعني البحث هنا أنه نقل عنه في مواضع من التذييل والتكميل؛ التعليل بمصطلح: "لم يستقرّ في كلامهم"[3] دون تصريح باسم ابن عصفور، وإنما كان يسميه: "بعض أصحابنا".

٣/ الفاسي (شيخ الزَّبيدي).

الفاسي من المعجبين بكتاب: الممتع لابن عصفور، وقد مضى نقل ومناقشة نصٍّ نقل فيه الزَّبيدي عن شيخه الفاسي رأي ابن عصفور.

وقد وقف البحث على نقل الفاسي عن ابن عصفور التعليل بمصطلح: ((بناء لم يستقرّ في كلامهم))[4].

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٢ / ٣٣٢. وينظر: تعليق محققه عن النقل عن ابن عصفور.

(٢) السابق ٢ / ٣٣٨. وينظر: تعليق محققه عن النقل عن ابن عصفور.

(٣) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٦٩ ب، و٧١ أ، و٧٢ ب.

(٤) تاج العروس ٤ / ٥٣١ (زيت).

**الخاتمة:**

تناول هذا البحث غير مسبوق مصطلحا تصريفيا أكثر من استخدامه ابن عصفور في الأبنية، وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وعرض البحث في التمهيد: لشغف ابن عصفور في كتبه بمصطلح: الاستقرار، ومصطلح: "الاستقرار في الكلام" منفيًا وغير منفيٍّ، وعنايته باستعماله في التصريف، وفي الأبنية خاصة.

ثم تناول البحث في قسمه الأول: **نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وعرض فيه البحث سبعة نماذج تُفصح عما هو مثلها، وتكشف طريقة ابن عصفور في استعمال المصطلح.

وتناول البحث هذه النماذج بالدرس التحليلي المعمّق، من حيث: التأصيل، وموقف التصريفيين واللغويين، والمناقشة، ومن ثم الترجيح.

وقد كان التناول البحثي متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، والاستقراء الخاص.

وتناول البحث في قسمه الثاني: **مصطلح "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير**.

وعرض فيه البحث رأيه في تأريخ استعمال المصطلح، وتعليل استخدام ابن عصفور له، وتقويم هذا الاستخدام، وتأثيره في الخالفين على ابن عصفور.

**النتائج:** خلص البحث إلى عدة نتائج، كان من أبرزها:

١- كان ابن عصفور في استخدام مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" في الأبنية سابقا لا مسبوقا.

٢- غرض ابن عصفور من استعمال هذا المصطلح، هو رد بعض المستدركات من الأبنية التي استدركت على سيبويه.

٣- لم يوافق البحث ابن عصفور في تخريج بعض الأبنية المستدركة على سيبويه، معتمدا في رد تخريج ابن عصفور الأصول التصريفية، والنظر في المعجمات اللغوية.

٤- وقع لابن عصفور في سبيل رد بعض المستدركات عدة تناقضات، ووقع في مخالفة بعض القواعد التصريفية التي أقر هو بها.

٥- كشف البحث عن أصول بعض المسائل، وربطها بعضها ببعض، وصوّب طائفة من النصوص، ورد بعض الأقاويل في بعض المسائل، مجتهدا في تحري الصواب قدر المستطاع.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن،

وأن يجعله من الصواب أقرب ما يكون.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

## ثبت المصادر والمراجع


– أبنية الأسماء المستدركة على سيبويه (دراسة تاريخية نقدية تطبيقية):رسالة ماجستير، أعدها: ظافر يوسف، جامعة حلب، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة– بغداد، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

– الإتباع: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

– الإتباع في اللغة: د. علي البواب، مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد ٣١.

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب – بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

– الاستدراك على أبي علي في الحجة: للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة نشر التراث العربي– الكويت، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

– الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

– الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– الألفاظ: لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٨م.

– أمالي ابن الشجري: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مطبعة المدني، ١٤١٣هـ – ١٩٩٨م.

– إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق: د. محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، مطبوعات الجامعة الإسلامية – المدينه المنورة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

– الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.

– البحر المحيط = تفسير البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

– تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.

– التبصرة والتذكرة: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط ١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. من مطبوعات جامعة أم القرى.

– التذييل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– التسهيل= تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.

– التصريف: للمازني، مطبوع مع شرحه: المنصف لابن جني.

– التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة – القاهرة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

– تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، ط ١، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

– التكملة: للفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

– التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: للصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب – القاهرة، ١٩٧١م.

– تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

– جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين– بيروت، ١٩٨٧م.

– الجيم: للشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

– حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي: أ.د. مجيد خير الله الزاملي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

– الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– دروس التصريف: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية– بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

– ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، طبع مجمع اللغة العربية.

– الزاهر في معاني كلمات الناس: لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.

– السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

– سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

– سفر السعادة وسفير الإفادة: للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط ٢، دار صادر– بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

– السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط ١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م. [ جزء من شرح السيرافي، ويبدأ من الجزء ٤ من ط أ. هارون، وينتهي في منتصفه ].

– الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد عثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي – لبنان، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

– شرح جمل الزجاجي (القسم الثالث) = شرح جمل الزجاجي: لابن خروف (من باب ماذا إلى نهاية باب شواذ الإدغام): تحقيق:[ د.] سلوى محمد عمر عرب، ط١، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

– شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

– شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): للهسكوري (صالح بن محمد)، تحقيق: خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ.

– شرح لامية الأفعال: لابن الناظم، تحقيق: محمد أديب جمران، ط١، دار ابن قتيبة – بيروت، دمشق، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

– شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.

– شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية – حلب، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، دار العلم للملايين – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

– ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م.

– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة): للصغاني، تحقيق: فير محمد حسن، ط ١، المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف السين): للصغاني (نسخة إليكترونية).

– العين: للخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي.

– الغريب المصنف: لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، ط ٢، دار مصر للطباعة – القاهرة، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

– فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب: للسيرافي، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ٢٠٠٠م. [ قطعة صغيرة جدا من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ويقابلها في طبعة بيروت ٥ / ٣٨٠ – ٣٨٦ ].

– الفوائد المحوية في المقاصد النحوية: لابن مالك، تحقيق: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ.

– القاموس المحيط: للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط ١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

– الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– الكتاب: تحقيق: هرتيوغ درنبرغ، المطبع العامي – باريس، ١٨٨١م.

– الكتاب: طبع بولاق، ١٣١٦هـ.

– كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه): للزبيدي، تحقيق: د. أحمد راتب عرموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

– كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: للتبريزي، ضبط: لويس اليسوعي، بيروت، ١٨٩٥م.

– لامية الأفعال: لابن مالك، مطبوع مع شرح لامية الأفعال لابن الناظم.

– اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، ط ١، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

– لسان العرب: لابن منظور: دار صادر– بيروت.

– ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

– المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– المحيط في اللغة: للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف – بغداد، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

– مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جني، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ– ٢٠١٠م.

– مختصر العين: للزبيدي، رسالة ماجستير، إعداد: عبد العزيز بن حميد الحميد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ.

– مختصر العين: للزبيدي (من أول حرف الكاف إلى آخر الكتاب)، رسالة ماجستير، إعداد: محمد بن سلمان الرحيلي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

– مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار: للجواليقي، تحقيق: د. دفع الله عبد الله سليمان، مطبوعات مركز البحوث بكلية الآداب – جامعة الملك سعود.

– المخصص: لابن سيده، قدم له: د. خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– المزهر: للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، ط ٣، دار التراث – القاهرة.

– معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

– معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين– دمشق، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

– المغني في تصريف الأفعال: محمد عضيمة، دار الحديث– القاهرة، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

– المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: قدم له وبوبه: د. علي بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط ١، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

– مقاييس اللغة: لابن فارس،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

– المقتصد في شرح التكملة: للجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

– المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

– الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٩٦م.

– المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

– النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تعليق: علي محمد الضباع. مصورة.

– نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع عرض ودراسة: عبد الله بن سرحان القرني، بحث تكميلي لنيل الدكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

– النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، معهد المخطوطات العربية – الكويت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– الهمز: لأبي زيد الأنصاري، نشر: لويس اليسوعي، بيروت، ١٩١١م.

* * *

# تفسير الكشاف
# بين التحليل والتأويل

**د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر**
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

# تفسير الكشاف بين التحليل والتأويل

**د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر**
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**ملخص البحث:**

هذا بحث يعرض لكشاف الزمخشري، ويكشف عن مواضع الإجادة فيه، ويبين كيف توصل مؤلفه من خلاله إلى إبراز بلاغة القرآن، وإماطة اللثام عن وجوه الإعجاز، ثم يكشف البحث عن أثر الكتاب في الساحة البلاغية، وكيف انتفع به البلاغيون وغيرهم، ثم يعرض للمخالفات العقدية وغير العقدية التي بثها الزمخشري في الكتاب مستغلا قدرته البيانية، مما كان سببا للنيل من الكتاب، وينتهي البحث بعد ذلك إلى وضع حلول ومقترحات، يمكن من خلالها إصلاح هذا السفر المهم، والانتفاع به على الوجه المرضي الآمن.

An Explanatory, Analytical Study of TafsirAl-Kashshaaf

**Dr. Abdulmohsin A .Al-Askar**
Department of Rhetoric, Critique and Islamic literature,
College of Arabic Language
Imam Muhammed bin Saud Islamic University

**Abstract:**

The present research paperexaminesAz-Zamakhsharee's*Al-Kashshaaf*, shows itspoints of excellenceand howits author has, to a great extent, managed to highlight theeloquence ofthe Qur'an and revealthe various forms ofits miraculous nature in this respect. It also discusses the impact the book has left in the rhetorical arenaand howit has benefited rhetoricians and others. Furthermore, it sheds some light onthe mistakes pertaining to the Islamic creed and other issues which Az-Zamakhshareeincludedin his book, taking advantage of hisrhetorical ability, which was the reason behind the criticism which the book received.It concludes by presenting solutionsand suggestions which rightly serve to correct the errors in this monumental work and, thus;utilize it in the best and safest way.

**المقدمة**

الحمد لله حق حمده، وصلى الله وسلم على نبيه وعبده، أما بعد:

فإن من المعلوم عند أولي الإنصاف أن تفسير الكشاف للزمخشري من أعظم كتب التفسير البلاغي، على ما عرف به صاحبه من الاعتزال، عفا الله عنه، ولقد تبين لي حين كنت أكتب بحث البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد[1] أن الزمخشري أكبر شخصية علمية حاولت استغلال البلاغة لخدمة معتقدها، أعني في محيط أهل السنة بالمعنى العام، دع عنك الفرق الأخرى، ولقد أثار صنيعه هذا حفيظة العلماء عليه، فتكلموا فيه وفي كتابه الكشاف،وأبعد بعضٌ فنادى بهجر الكتاب، وتحريم النظر فيه، وأن غيره يغني عنه، فأحببت في هذا البحث ـ بمقدار ما تتيحه المجلة من مساحة ـ أن أخص الكشاف ببحث كاشف يتوخى العدل ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وكان غرضي من الكتابة هدفين:

الأول: إنصاف الكشاف ببيان ماله وما عليه.

ثانيا: وضع المنهجية الصحيحة للإفادة من الكشاف.

وسميت البحث (تفسير الكشاف بين التحليل والتأويل)، وأردتُ بالتحليل ما أجاد فيه مؤلفه من التحليل المبدع لكلام الله تعالى، والكشف عن بلاغته البالغة حد الإعجاز، وقصدتُ بالتأويل ما صرفه المؤلف من آي الذكر الحكيم بغير برهان سائغ، ليوافق معتقده، فالبحث يقف بين موقفي الزمخشري في التفسير، ما أبدع في تحليله، وما اشتط في تأويله، ليصل من ذلك إلى القول المنصف في الكشاف والمنهج الصحيح في التعامل

---

(١) نشر ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول في المدة ٢١ـ٢٢/٦/١٤٣٢هـ. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

معه. وآمل أن يسد البحث فراغا في المكتبة البلاغية، فإن البلاغيين أكثر من غيرهم رجوعا إلى الكشاف، أو من أكثرهم.

أسأل الله أن يجعلنا من القوامين بالقسط، وأن يهدينا لكلمة الحق في الرضا والغضب، إنه تعالى أكرم مسؤول وأعظم مأمول.

**منزلة الكشاف**

إنَّ الكلام على تفسير الكشاف واسع المدى، متعدد الجوانب، فهو أحد أشهر كتب التفسير بالرأي، ويكفيه شرفا عند مؤلفه أنه ألفه لجماعته المعتزلة العدلية كما سماهم، ولكن الكتاب صار له شأن، وبات أهل الفرق الأخرى يرجعون إليه، ويفيدون منه في شقه المهم، الذي هو العربية وبلاغة القرآن، يقول الزمخشري في مقدمته: "ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليَّ في تفسير آية، فأبرزتُ لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستُطيروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إلي مقترحين أن أملي عليهم الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد، والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه عليَّ واجبة؛ لأن الخوض فيه كفرض العين، ما أرى عليه الزمان، من رثاثة أحواله، وركاكة رجاله، وتقاصر هممهم عن أدنى عُدد هذا العلم، فضلا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان"[1].

(١) الكشاف (١/ ١٥).

لقد ألف الزمخشري كتابه الكشاف بأخَرة من حياته، أي فيما بين الستين والسبعين من عمره، وهو ما عبر عنه بقوله في مقدمته: "وناهزت العشر التى سمتها العرب دقّاقة الرقاب"[1]، فمعنى أن ذلك أنه ألف الكشاف بعد ما تكاملت علومه، ونضجت مواهبه، وصار مرجعا معتبرا لدى جماعته المعتزلة، كما أنه ألفه وهو في هناء بال ونعومة حال، حيث صنفه وهو مجاور بمكة جواره الثاني، يضاف إلى ذلك أنه لقي كفًّا ندية من أميرها عُلَيّ بن حمزة بن وهَّاس الحَسَني الشريف الممدح، فلهذا أشاد به في مقدمة ديوانه، إذ يقول:

ولولا ابنُ وهَّاسٍ وسابغُ فضلهِ رَعيتُ هَشيمًا واستقيتُ مُصَرَّدا[2]

ولا يلبث أن يظهر سروره بمقامه بمكة، ومجاورته البيت الحرام، وأن يذكر ذلك في تفسيره شكرا لله على نعمه، كقوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦] يقول: "معنى الآية: أنّ المؤمن إذا لم يتسهل له العبادة في بلد هو فيه، ولم يتمش له أمر دينه كما يحب، فليهاجر عنه إلى بلد يقدّر أنه فيه أسلم قلباً، وأصح دينًا، وأكثر عبادة، وأحسن خشوعًا. ولعمري إن البقاع تتفاوت في ذلك التفاوت الكثير، ولقد جربنا وجرّب أوّلونا، فلم نجد فيما درنا وداروا: أعون على قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضم للهم المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة من سكنى حرم الله، وجوار بيت الله، فللّه الحمد على ما سهل من ذلك وقرب، ورزق من الصبر وأوزع من الشكر"[3].

---

(١) الكشاف (١٨/١).

(٢) ديوان الزمخشري (ص١). المُصَرَّد: القليل.

(٣) الكشاف (٤٠٠/٢).

فلما اجتمعت له تلك الأسباب طابت نفسه، وتحركت قريحته، فكان من آثار ذلك أن تيسر له تأليف الكشاف في مدة وجيزة في نظره، هي سنتان وأربعة أشهر، أشار إليها بمدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أقل الخلفاء الراشدين أياما في مدة حكمه، وهذا يتناسب مع ما أراده الزمخشري من قصر المدة في تأليف الكشاف، نسبة إلى المدد التي ألف فيها غيره من كتب التفسير التي في جِرمه، هذا مع أنه قدَّر له أن تكون مدة تأليفه ثلاثين سنة، ورَجَعَ الفضلَ في ذلك إلى مقامه بجوار البيت الحرام. ويلوح من كلامه أنه كان معجبا بتفسيره، ولذا كان يقول:

إنَّ التفاسير في الدنيا بلا عدد ... وليس فيها لعمري مثل كشَّافي

إنْ كنتَ تبغي الهدى فالزم قراءته ... فالجهل كالداء والكشاف كالشافي[1]

ويذكر الزمخشري في مقدمة الكشاف أن هناك أمالي أملاها في وقت سابق على بعض الآيات سارت بها الركبان، وذلك قبل أن يدخل مكة في جواره الثاني، وكان يُسأل عنها في كل بلد يدخلها، على كثرة ما دخل من البلاد[2]، حتى دخل مكة فوجد أميرها ابن وهَّاس يسأله عن تلك الأمالي، وكان شديد الرغبة فيها، حتى إنه هم أن يرحل إليه في خوارزم ليأخذها منه، وحينئذ لم يجد الزمخشري بدًّا من تأليف الكشاف[3].

(١) ديوان الزمخشري (ص٣٩٦).

(٢) يقول عن نفسه في أساس البلاغة (٧٨/١) (ترب): "وطئتُ كلَّ تربة في بلاد العرب".

(٣) ينظر: الكشاف (١٨/١).

ويبدو أن تلك الأمالي التي تفرقت في البلاد هي التي تسمى في بعض المصادر القديمة بالكشاف القديم[1]، والله أعلم. ويبدو أيضا أنها فقدت واختفت؛ لأنها تفسير غير متكامل، ولأن الكشاف بصورته الأخيرة هو المعتمد عند المصنف؛ لأنه تفسير لكامل القرآن، ولأن مصنفه كتبه بيده، وحرره تحريرا، فلذلك تلقاه الناس عنه، وتركوا تلك الأمالي، حتى نسيت وانقرضت.

وأيًا ما كان، فيكفي الزمخشري فخرا عند نفسه أن يكون صاحب مدرسة في التفسير البلاغي، وأن يكون كما قيل: أكبر دارس لبلاغة القرآن من المفسرين[2]، ولقد حاكاه كثيرون، وترسم خطاه جماعات، ومن أشهر السائرين على سننه المقتبسين من ناره البيضاوي والنسفي وأبو السعود، ومن بعدهم من أصحاب التفسير البلاغي.

وأحدث الكشاف دويًا في الساحات العلمية، وقامت على هذا التفسير دراسات مختلفة، فمن ذلك ما وضع عليه من الحواشي الشارحة له، ومنها محاكمات له في اعتزاله، ومنها محاورات له في إعراباته، وشرح لشواهده الشعرية، ومنها تخريج لأحاديثه، وهذا من أجلِّها، كما فعل الحافظان الزيلعي وابنُ حجر، رحمهما الله، كما أفردت خطبته بالشرح، وفي كشف الظنون لحاجي خليفة عشرة أعمدة في خمس صفحات من القطع الكبير، كلها حديث عن الكشاف وما بني عليه من المصنفات الدارسة والشارحة والمتعقبة[3]، وذلك قليل في تاريخ التأليف.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٧٢/١و٣٠٤و٣٤٧و٤١٧/٢و١٤٥/٣و١٤٦و٢٨٧و١٩٧/٤و٣٨٥). الإتقان في علوم القرآن (١٦٤٣/٥و١٨٢٤). ورأيت نصًا مهمًا عند ابن تيمية في الرد على الرافضة في كتابه منهاج السنة (١٣٧/٤) عزاه إلى الزمخشري في تفسيره، ولم أجده في الكشاف المطبوع، فلعله في الكشاف القديم، والله أعلم.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص٩٥).

(٣) ينظر: كشف الظنون (١٤٧٦/٢).

وبلغ من إعجاب بعض العلماء بالكشاف أن كَتب عليه حاشيتين، كما فعل الفاضل يحيى بن القاسم اليمني (توفي بعد ٧٥٠هـ)، فقد صنف في ذلك: درر الأصداف وتحفة الأشراف[١]. وأجل حواشيه وأكبرها وأغزرها فائدة حاشية الطيبي (ت٧٤٣هـ) الموسومة بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وقد طبعت حديثا.

لقد أفرغ الزمخشري جهدا كبيرا في تفسير كتاب الله، وكان أكبرُ همه استخراجَ الوجوه البلاغية في القرآن؛ لأن كل وجه بلاغي في القرآن هو من أدلة إعجازه[٢]، وظاهر أنه استقر في نفس الزمخشري أن القرآن استوعب جميع شعب البلاغة التي يحتملها اللسان العربي، فلم يدع القرآن وجها من وجوه البلاغة يمكن أن يرد في كلام إلا اشتمل عليه، استمع إليه يقول: "ولله در أمر التنزيل وإحاطته بفنون البلاغة وشعبها! لا تكاد تستغرب منها فنا إلا عثرت عليه فيه على أقوم مناهجه، وأسد مدارجه"[٣]. وتبعا لذلك فقد صرح الزمخشري بأن نظم القرآن هو أمُّ الإعجاز، والقانونُ الذي وقع عليه التحدِّي، وأن مراعاتَه أهمُّ ما يجب على المفسر[٤]، وذكر في مقدمة أساس البلاغة أن الله تعالى "أنزل كتابه مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة، التي تقطَّعت عليها أعناقُ العِتَاقِ السُّبَّق، وَوَنَتْ عنها خُطا الجيادِ القُرَّح"[٥].

فالزمخشري يرى أن الإعجاز من جهة النظم هو الأهم، وأن نظم القرآن هو مناط التحدي، ومعنى ذلك أنه يرى أن الإعجاز البلاغي للقرآن هو الأهم، وأنه قطب الرحى

---

(١) ينظر: السابق (١٤٨٠/٢). وقد حقق (تحفة الأشراف) في رسائل علمية في جامعة الأزهر.
(٢) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص٢٠١).
(٣) الكشاف (٢٠٤/١).
(٤) ينظر: الكشاف (٢٤٢/٢).
(٥) أساس البلاغة (١/ج).

الإعجاز، وأن بلاغة القرآن كانت مناط التحدي. وتبعا لذلك فعلم البلاغة عنده هو الوسيلة إلى إدراك اعجاز القرآن من جهة نظمه، كما صرح بذلك في فاتحة كشافه، يقول: "إن أملاً العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطُف مسلكها، ومستودعات أسرار يدِقُّ سَلْكُها، علمُ التفسير الذي لا يتم لتعاطيه، وإجالة النظر فيه كل ذي علم.... فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بزَّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظُ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة[1] أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحويُّ وإن كان من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجلٌ قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهَّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنها أزمنة"[2].

وقد اعترف كثير من العلماء بما قدمه الزمخشري من الحديث عن بلاغة القرآن، وسلموا بأنه سلطان هذه الطريقة، والإمام السالك في هذا المجاز إلى الحقيقة[3]، وبالغ بعضهم فقال: لولا الأعرجان لذهبت بلاغة القرآن، سمعته من بعض أساتذتنا، يريد بهما الزمخشري والسكاكي، ولم أجده منسوبا في المصادر المعتبرة، وأورده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن شيخه المتفنن محمد الناشد الحلبي (ت١٣٦٢هـ) بلفظ: لولا الأعرج

(١) ابن القِرِّيَّة بكسر القاف وتشديد الرار المكسورة، بعدها ياء مشددة، هو أيوب ابن القِرِّيَّة، هو أحد الفصحاء، نقل الكتب القديمة إلى العربية، كما في فتوح الغيب (٦٥٩/١).

(٢) الكشاف (١٣/١).

(٣) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (٣/١).

والكوسج لظل القرآن بكرا[1]، أي لم تتبين بلاغته على وجهها الأكمل. والكوسج هو السكاكي، وهذه مبالغة كما تقدم، وفيها مصادرة لجهود سابقة على الرجلين ولاحقة لهما في بلاغة القرآن، وممن سبقوا الزمخشري، وكان لهم قدم صدق في هذا المضمار، كابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وابن جرير (ت ٣١٠هـ) والواحدي (ت ٤٦٨هـ) صاحب الوجيز والوسيط والبسيط، وهي ثلاثة أسفار في التفسير، وأوسعها وأجلها البسيط، وقد طبع أخيرا في خمسة وعشرين مجلدا[2]، فهؤلاء عُنوا باللغة وبنظم القرآن إلى جانب عنايتهم بالتفسير، فلا ينبغي أن تطوى جهودهم، وإن فاقهم الزمخشري بعنايته ببلاغة القرآن، فهذا ظاهر لا ينكر، فإن الكشاف أول تفسير يصل إلينا هدفُه الكشف عن بلاغة القرآن، فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب. كما يقول صاحب نواهد الأبكار[3].

وصار للكشاف ذكرٌ بين المشارقة فانتفعوا به، وفتح لهم بابا من العلم تقدموا به، ولما تكلم ابن خلدون عن علم البيان ونشأته والمؤلفات فيه، قال: "وأحوج ما يكون إلى هذا الفن [أي البلاغة] المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل منه، حتى ظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن، بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير"[4]، وقال أيضا: "وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه ـ والله أعلم ـ أنه كماليٌّ في العلوم

(١) ينظر: العلماء العزاب (ص ١١٨)

(٢) أشرف الباحث على أطروحة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بعنوان (المباحث البلاغية في تفسير البسيط)، وأبان الباحث عبد الله المهنا بجهده المتميز عن جهود الواحدي في علوم البلاغة، ومن اللطائف أن ما كتبه الواحدي في بديع القرآن خاصة أظهر من جهد الزمخشري فيه.

(٣) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (٣/١).

(٤) مقدمة ابن خلدون (ص٤٥٩).

اللسانية، والصنائعُ الكمالية توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه. أو نقول: لعناية العجم ـ وهم معظم أهل المشرق ـ بتفسير الزمخشري، وهو كلُّه مبني على هذا الفن، وهو أصله"[1].

هذا ما قاله ابن خلدون في وقته، وقد توفي سنة ( ٨٠٨ هـ)، ولكن الكشاف دخل المغرب في عصره وبعد عصره، وانتفع به المغاربة كما انتفع به المشارقة، إلى يومنا هذا، ويكفيك تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشورٍ التونسي رحمه الله (ت ١٣٩٣هـ)، فإنه ألفه على منهج الزمخشري، وقد ترسم فيه خطاه.

**إبداع الزمخشري:**

لقد أبدع الزمخشري في الكشف عن بلاغة القرآن أولا ثم في إعرابه، حتى اعترف له الكثير بالفضيلة في ذلك، وحتى إن كثيرا مما نجد في كتب التفسير من الأسرار البلاغية واللطائف البيانية والنكات الإعرابية منقول من الزمخشري مباشرة، أو منقول من أتباعه وأهل مدرسته، السائرين على طريقته، سواء أشير إلى ذلك أم لم يشر إليه، كما نجد في المصادر البلاغية من يعتمد على الكشاف في تحليله واستنباطه، كالجامع الكبير لابن الأثير، والإيضاح للخطيب القزويني، والطراز للعلوي، وغيرها. وأحسب أن إجادة الزمخشري في تفسيره راجعة إلى أمرين:

الأول: قوته في علوم العربية، وتمكنه منها، ومعلوم أن معرفة العربية هي المدخل لفهم القرآن وإدراك إعجازه، يقول عبد القاهر: "ليس النظمُ إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ

(١) السابق (الموضع نفسه).

عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[1]. قلت: والزمخشري من أئمة العلم بالعربية والنحو، وله فيها اختيارات مشهورة، وقد ألف المفصل في النحو، وقامت عليه شروح، وله فيه اختيارات نحوية، وهو من أشهر كتب النحو بعد سيبويه، لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف، وقد سار فيه مؤلفه على طريقة المدرسة البغدادية التي تقوم على اختيار آرائها من مدرستي البصرة والكوفة[2]. والمفصل سابق على الكشاف في تأليفه، حيث فرغ من تأليف المفصل في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ[3]، وانتهى من تأليف الكشاف ـ كما جاء في آخره ـ في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ.

وقد سلك الزمخشري في المفصل الطريقة القاعدية التقريرية، ولكنه حين اشتغل بتفسير القرآن وجد نفسه في مواضع يخالف ما قرره سابقا في مفصله، فكان يختار من الآراء ما يراه منسجما مع المعنى الصحيح الذي يلائم السياق القرآني، دون التفات إلى القاعدة النحوية، فهو إذن في عملية التفسير يرى وجوب الانطلاق من مراعاة جانب المعنى أولا، لا ما تقتضيه الصنعة الإعرابية، بل كان هذا دأبه أيضا في اختيار الوجوه البلاغية، فإنه كان يختار منها ما يناسب صحة المعاني[4]، وكأن هذا منهج مطرد عند الرجل، وهذه ـ في الحق ـ طريقة المحققين الكبار، من أمثال ابن جرير وابن تيمية وابن القيم، ومن بعدِهم عصرينا العلامة الفقيه المفسر الشيخ محمد العثيمين رحم الله الجميع، فإنهم يراعون المعنى، وإن كان يخالف ـ في بعض الأحيان ـ ما اشتهر من قواعد

(١) دلائل الإعجاز (ص٨١).
(٢) ينظر: المدارس النحوية (ص٢٨٥)، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي (ص٤١٨).
(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٦٩).
(٤) ينظر: الكشاف (١٨١/١).

العربية البصرية أو الكوفية، بل هي طريقة أئمة النحاة المتقدمين كأبي علي الفارسي وابن جني، قال ابن جني: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب"[1]. وكان ابن جني نفسه عقد في خصائصه بابا قال فيه: "بابٌ في تجاذُب المعاني والإعراب"، ثم صدره بقوله: "هذا موضع كان أبو عليٍّ رحمه الله يعتاده، ويُلمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذِبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت[2] لتصحيح الإعراب"[3]. ثم ذكر ابن جني شواهد من القرآن يستدل بها على قوله هذا.

فالزمخشري يراعي المعاني، ولهذا تجده يرد وجوها من الإعراب لأن المعنى يأباها[4]، وهذه فضيلة له، كما أنه في الكشاف يختار رأيا إعرابيا كان ذهب إلى خلافه سابقا، فمن ذلك أنه قرر في المفصل أن عطف البيان لا يأتي إلا جامدا[5]، ثم أعرب في الكشاف مَلِكا من قوله تعالى: (مَلِكِ النَّاسِ) [الناس:٢] عطف بيان، وهو مشتق، كما ترى، وهو الصحيح؛ لأن القرآن حاكم على النحو. وقد جمع أحد الباحثين مسائل اختلف

---

(١) الخصائص (١/٢٨٤،٢٨٣).

(٢) كذا، وأحسبها: احتلتَ، فهو المناسب للسياق.

(٣) الخصائص (٣/٢٥٥).

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكشاف (٢/٤٥٩).

(٥) المفصل في علم العربية (ص١٢٢).

فيها قول الزمخشري ما بين المفصل والكشاف[1]، ومن أكبر أسباب هذا الاختلاف ما ذكرته آنفا.

ومن جهود الزمخشري في العربية أنه صنف معجما لغويًا، وقد أجاد فيه، وبين الحقيقة من المجاز في الألفاظ المستعملة إفرادا وتركيبا، وتأمل كيف سماه أساس البلاغة! فكأنه يرى أن العلم باللغة مفرداتها وتراكيبها ومجازاتها هو أساس البلاغة.

وكان معتزًا بكونه من علماء العربية، يقول في مقدمة المفصل: "اللّهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية"[2].

ونجده يفتخر في الكشاف وتأخذه النشوة في بعض المواضع التي يقرر فيها مسألة من مسائل النحو، فيشير إلى أن هذا وأمثالَه [أي التقريرَ الذي قرره] مما يوجب الَجثْوَ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، وهو يعني نفسه.

قلت: فتضلُّع جار الله من النحو أعانه على فهم أسرار التراكيب وبلاغة الأساليب ومعرفة مقتضيات الأحوال، ولهذا فإنه يؤكد على المفسر أن يعنى بأوضاع اللغة، استمع إليه يقول في الكشاف: "ومن حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاءَ النظم على حسنه، والبلاغةَ على كمالها، وما وقع به التحدي سليما من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مراحل"[3].أهـ ويذكر في موضع آخر من الكشاف أيضا أن من يتناول التفسير ولا يد في العربية أنه قد

---

(١) هو الباحث عبد العزيز الحربي، وعنوان بحثه آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف، نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٨ محرم ١٤٣٢هـ، ولم يستقص الباحث جميع المسائل، بل اكتفى بدراسة ثمان عشرة مسأله فحسب.

(٢) المفصل في علم العربية (ص٢).

(٣) الكشاف (١/ ١٤٥).

يلحد في آيات الله وهو لا يشعر[1]. وكان ذكر في مقدمة المفصل أنه: "المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه"[2].

قلت: والعلماء مقرون للزمخشري بالتقدم في العربية، حتى خصومُه الذين أكثروا من التعقب عليه ومناقشته، كأبي حيان رحمه الله، فإنه ذكر بعد أن ساق كلمة الزمخشري السابقة في إشارته لنفسه وأنه فهم سيبويه = أن ذلك صحيح، ثم ذكر أبو حيان عن الزمخشري أنه رحل في شيبته من بلده خوارزم إلى مكة شرفها الله تعالى، ليقرأ سيبويه، فقرأه كله هناك على العلامة أبي بكر عبد الله بن طلحة بن محمد اليابُرِيّ الأندلسي، وكان مجاورا بمكة، وأجازه به، ثم ذكر أبو حيان أن كتابه الكشاف يدل على أن صاحبه ناظر في كتاب سيبويه[3]. قلت: وتأمل في همة الزمخشري وتواضعه، فإنه قرأ الكتاب على هذا العالم، مع أنه ـ أي الزمخشري ـ كان إذا ذاك عالما ذائع الصيت يشار إليه بالبنان، وقد قال مجاهد: "لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر"[4].

وأيًّا ما كان فإن هذا كله مما يدفع قول السَّلْسِيلِيّ المصري (ت ٧٧٠هـ) شارح تسهيل ابن مالك أن الزمخشري اطلع على كتاب سيبويه على وجه التصفح والانتقاء، لا على وجه التدبر والاستقصاء[5]، ومما يرد هذا القول أيضا ما جزم به العلامة المعاصر ابن

---

(١) ينظر: الكشاف (٥٠٣/١).

(٢) المفصل في علم العربية (ص٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٧٢/٤).

(٤) أخرجه البخاري معلقا في كتاب العلم، باب الحياء في العلم (٦٠/١)، ووَصَله ابن حجر في تغليق التعليق (٩٣/ ٢).

(٥) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ص٦٨٨).

عاشور رحمه الله أن الزمخشري معروف بشدة متابعته لسيبويه[1]، ولو لم يكن متقنا لكتابه ما تيسر له أن يتابعه ويتحرى مذهبه.

ومما يجمل أن أتناوله هنا من الحديث أيضا، ما اشتهر من مناقشات أبي حيان للزمخشري، فأقول: إن من أهل العلم من ينتصر للزمخشري من أبي حيان، فمن ذلك ما يذكره ابن هشام في مغني اللبيب عن الزمخشري أنه يستعمل مصطلحات البيانيين، أي البلاغيين فيعترض عليه أبو حيان ظنًا منه أنه يتكلم في النحو، وأبو حيان ليس من علماء البلاغة[2]، بل ليس ماهرا في هذا الفن، كما سيأتي.

وكان أستاذنا الدكتور العالم محمد أبو موسى يقول: إن أبا حيان متحامل على الزمخشري، سطحيٌّ في مناقشاته له[3]، كذا قال الأستاذ! والمسألة بحاجة إلى تتبع أكبر من هذا، على أني رأيت السمين الحلبي يقول عن شيخه أبي حيان: "وهو [يعني أبا حيان] مغرًى بأن يقال: اعتَرَض على الزمخشري"[4].

ومن قوة الزمخشري في العربية وتعظيمه لها أنه ليس بمقلد لأصحابه المعتزلة فيما يتعلق بمسائل العربية، كما ذكر ذلك الشهاب في حاشيته على البيضاوي[5]، كما أنه ليس بمقلد لهم في مسألة الإعجاز؛ فإن كثيرا من المعتزلة يقولون: إن القرآن معجز بالصَّرفة، أما الزمخشري فيرى أنه معجز بنظمه وما فيه من الإخبار بالغيوب، وقرر ذلك في مواضع من الكشاف[6].

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٢٩/٣٤٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص٥٢١).

(٣) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص٩٩).

(٤) الدر المصون (٤/٢٤١).

(٥) ينظر: حاشية الشهاب (١/٢٢٥).

(٦) ينظر: الكشاف (١/٧٥و٢/٧٥و١٩٢و٢٤٢و٣٧١)، وينظر: منهج الزمخشري في إعجاز القرآن (ص٢١٧).

وحاصل القول أن الزمخشري علامة في العربية، فيؤخذ عنه فيها كما يؤخذ عنه في البيان.

وثاني الأمرين في إجادة الزمخشري: أنه ترسم خطا العالم الجهبِذ والبلاغيّ الكبير عبدِ القاهر الجرجاني رحمه الله، وطبق في تفسيره - في الجملة - كل ما كتبه عبد القاهر في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، لأنه اكتشف في هذين الكتابين عبقرية اللغة العربية، ودلائل عظمتها، كما أدرك فيهما أسرار الفصاحة في الكلام العربي، ومتى تبلغ البلاغة ذروتها.

لقد كانت آراء عبد القاهر ونظريته في النظم واضحة كل الوضوح في ذهن جار الله، وصرح بأن أسرار القرآن ونكته لا يبرزها إلا علم البلاغة، وإلا بقيت محتجبة في أكمامها[1]، ومن هنا مضى يحلل آي الذكر الحكيم، ويكشف عن روعته وجماله، ليبين وجه الإعجاز، مهتمًا خاصة بعلمي المعاني والبيان، لتشابكهما في دلالات الألفاظ والتراكيب، وفي أسرار التنزيل القرآني ولطائفه الدقيقة، وإن كانت عنايته - أي الزمخشري - بالعلم الأول (المعاني) أتم وأكمل؛ لأنه رأسُ علوم البلاغة، ولأن عبد القاهرِ وغيرَه عللوا به إعجاز القرآن، فهو مدار الحجة القاطعة والدلالة الساطعة[2].

لقد أفاد الزمخشري أيَّما فائدة من علم عبد القاهر في كل ما عرضه في الكشاف من خصائص التعبير، مستعينا بما عنده من حس أدبي وعقل ثاقب ومعرفة باللغة، مع أنه لم يذكر عبد القاهر إلا مرة واحدة[3]، مستشهدا ببيت له على سبيل التمليح.

---

(١) ينظر: الكشاف (٣/٣٠).

(٢) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ (ص٢٢٢).

(٣) ينظر: الكشاف (٣/١٣٤).

وإنك إذا قرأت التفسير بتركيز فإنك تجد الزمخشري يطل عليك من بين السطور بحماسته وتوثبه، وقد جمع نفسه وعقله وعلومه، وتراه وهو يستثير ذهنك ويحرك عقلك بطريقة السؤال والجواب، فإن قلتَ قلتُ، [استعملها أكثر من ١٥٠٠مرة]، وتحت كل سؤال نكتة وفائدة، وبقوله ألا ترى، [٢١٤مرة] ونحو ذلك، يفعل ذلك ليطلعك على عظمة القرآن وإعجازِه، وجمالِ أسلوبه في مناسباته، وفي معانيه الإضافية من تقديم وتأخير، وتنكير وتعريف، وذكر وحذف، وقصر، ووصل وفصل، وما إلى ذلك من خصائص العبارات، وما يكمل ذلك من علوم البيان في تشبيهاته وكناياته ومجازاته، ووجوه الحسن اللفظية والمعنوية.

وما زال الزمخشري يعالج البلاغة في تفسيره حتى أتى بإضافات مهمة تحسب له في تاريخ هذا العلم، من وضع بعض المصطلحات البلاغية، كالتهكم[١]، والترجيع[٢]، والكلام المنصف[٣]، والإلهاب والتهييج[٤] وغيرها مما يحتاج إلى تتبع أكبر من هذا. وذكر ابن أبي الإصبع المصري أن مصطلح التهكم من مخترعاته[٥]، فإن كان يريد أنه أول من عقد له بابا من البلاغيين، فذلك حق، وإلا فإنه مسبوق بالزمخشري، ويذكر الدكتور أحمد مطلوب أن العلوي أول من استعمل مصطلح الإلهاب والتهييج[٦]، والحق أن الزمخشري متقدم عليه في ذلك، وكم من مصطلحات بلاغية ولطائف بيانية نسبت إلى رجال، والزمخشري أبو عذرتها وممتطي صهوتها.

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/١، ٣٩٦/ ٣٨٦).

(٢) ينظر: السابق (٤٤/٢).

(٣) ينظر: السابق (٤٤٩/٢).

(٤) ينظر: السابق (١٣٦/٢).

(٥) ينظر: تحرير التحبير (ص٥٨٦)، بديع القرآن (ص٢٨٣).

(٦) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣١٠/١).

ومن أهم ما قدمه الزمخشري في العمل البلاغي أنه هو الذي قسم البلاغة التقسيم الثلاثي المعروف: المعاني والبيان والبديع[1]، ولم تكن معروفة بهذا التقسيم، وإنما تسمى البلاغة كلها بالبديع، كما هو عند ابن المعتز، أو بالبيان، كما تراه عند عبد القاهر وعليّ بن خلف الكاتب. فجاء الزمخشري ورأينا البلاغة العلمية عنده تعني علوما ثلاثة، وإن كان ثمَّ تداخلٌ في بعض الموضوعات لديه، شأن أول فكرة تبتدع، وهو على كل حال سابقٌ السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وسابق بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ)، وإن كان بدر الدين هو الذي صرح بتسمية البديع علما قسيما لعلمي المعاني والبيان في أول كتابه المصباح[2]، بينما صرح الزمخشري بالقسمين الأولين في أول كتابه، وصرح بالبديع في موضع آخر[3].

ومهما يكن من شيء، فإن للزمخشري فضلَ الريادة في ذلك التقسيم، ولهذا تابعه جمهور البلاغيين عليه.

لقد أحدث الكشاف حركة علمية في الساحة البلاغية، وصار له تأثير لايدفع فيمن بعده، ومن ذلك أن كان أحد المراجع التي اعتمد عليها الخطيب القزويني في تأليف كتابه المشهور الإيضاح في علوم البلاغة، وقد سماه الخطيب في هذا الكتاب قرابة ثلاثين مرة.

كما كان من آثار الكشاف أنه كان دافعا ليحيى بن حمزة العلوي لتأليف كتابة الكبير الطراز الذي يعد من مصادر البلاغة المهمة، مع أن مؤلفه وضعه في الأصل لطلابه

---

(١) ينظر: الكشاف (١٤/١و١٧)، وينظر أيضا: البلاغة تطور وتاريخ (٢١٦)، النظم القرآني في كشاف الزمخشري (٢٦).

(٢) ينظر: المصباح (٤).

(٣) ينظر: الكشاف (٣٦٠/٢).

ليكون مرقاةً لفهم الكشاف وإدراك الإعجاز، كما هو ظاهر من اسمه المرقوم على طرته، يقول العلوي في مقدمته: "ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب، هو أن جماعة من الإخوان شرعوا عليَّ في قراءة كتاب الكشاف؛ تفسير العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود بن عمر الزمخشري، فإنه أسسه على قواعد هذا العلم، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز من التنْزيل، وعُرِف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوج من التأويل. وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق إعجاز القرآن إلا بإدراكه، والوقوفِ على أسراره وأغواره، ومن أجل هذا الوجه كان متميزًا عن سائر التفاسير؛ لأني لا أعلم تفسيرًا مؤسسًا على علمَي المعاني والبيان سواه، فسألني بعضهم أن أُملي فيه كتابًا يشتمل على التهذيب والتحقيق، فالتهذيب يرجع إلى الألفاظ، والتحقيق يرجع إلى المعاني؛ إذ كان لا مندوحة لأحدهما عن الثاني"[1].

فالطراز إذن مرقاة ومدخل لفهم الكشاف وتقريب بلاغاته، وذلك مشعر بدقة مسالك الكشاف ولطف إشاراته. وهذا ما أدركه مؤلفه جارُ الله نفسُه، فالذي يبدو أنه أحس أن كتابه مركَّز في عباراته، كما يقال في لغة العصر، ومضغوط في مباحثه وتعليلاته، وأن قارئه سيبذل فيه جهدا في قراءته وفهمه، حتى إن بعض عباراته لتخفى على بعض العلماء، وقد رأيت رسالة لعضد الدين الإيجي المتكلم المشهور صاحب كتاب المواقف (ت ٧٥٦هـ) يسأل فيها العلماء عن عبارة في الكشاف خفيت عليه، وقد ساقها السبكي في طبقات الشافعية[2]، والسيوطي في الأشباه والنظائر[3].

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/٥).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية (١٠/٤٧).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو (٦/٢٩٥).

لهذا كله وضع الزمخشري لقارئ الكشاف جماما واستراحة يخلد فيها إلى الراحة بعد قراءة التفسير، ذلكم هو كتاب ربيع الأبرار، وهو كتاب في الأدب، حافل بالأخبار والحكم. يقول في مقدمته: "هذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في الكشاف عن حقائق التنزيل، وترويح قلوبهم المتعبة بإجالة الفكر في استخراج ودائع علمه وخباياه، والتنفيس عن أذهانهم المكدودة باستيضاح غوامضه وخفاياه، وأن تكون مطالعته ترفيهًا لمن ملَّ، والنظر فيه إحماضا لمن اختلَّ، فأخرجته لهم روضة مزهرة وحديقة مثمرة"[1]. اهـ.

وبهذا يكون للكشاف مدخلٌ واستجمامٌ، كتابان صنفا من أجله، وهذا ما لم أقف على مثله في تاريخ التصنيف.

لقد كتبت دراسات عن الكشاف، فألف الدكتور أحمد الحوفي سفرا سماه الزمخشري، وكتب أستاذنا الدكتور درويش الجندي كتابا بعنوان النظم القرآني في الكشاف، وألف الدكتور محمد أبو موسى مصنفه الموسوم بالبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وهي رسالة دكتوراة، وكان أستاذنا أبو موسى يقول: لوجاءني طالب يريد التسجيل في بلاغة الكشاف لم أمانع، وتذكرني هذه العبارة بما جاء في كشف الظنون من وصف الكشاف بأنه حصن حصين[2]، ومُهرة لم تركب، ودُرة لم تثقب[3].

ولا يزال الكشاف مرجعا معتبرا عند العلماء يرجعون إليه، وبخاصة أهل التفسير والعربية، وكان من العلماء من يقرئ الكشاف في المساجد والمدارس، كما تجد ذلك في تراجم العلماء في بغية الوعاة وفي البدر الطالع وغيرهما من كتب التراجم والتاريخ.

---

(١) ربيع الأبرار (١/١٩).

(٢) كشف الظنون (٢/١٤٧٨).

(٣) السابق (٢/١٤٧٩).

وعناية أهل اليمن في العصور المتأخرة أكثر من غيرهم، وذكرت آنفا أن الفاضل اليمني كتب حاشيتين على الكشاف.

وحين دخلت صنعاء اليمن في منتصف ربيع الآخر لعام ١٤١٧هـ وجدت جماعة من الزيدية في جامع صنعاء في حلقة يقرؤون الكشاف، ومعلوم أن الزيدية معتزلة في أصول الدين، فهم معنيون بهذا الكتاب وغيره من تراث المعتزلة. ولذلك فإن كتاب المغني لعبد الجبار أكثر ما وجدت مجلداته الكثيرة في اليمن.

وما يزال المفسرون منذ ألف الزمخشري كتابه حتى يومنا هذا يرجعون إلى الكشاف، على اختلاف مذاهبهم، ويعتمدونه في توجيه الآيات وإعرابها وفي بلاغة القرآن، فكلهم يعول عليه وينقل منه، فهو مرجع للمتقدمين والمتأخرين، حتى الذين يردون عليه بقسوة وينتقدونه، كالفخر الرازي الذي قال عنه مرة: "مسكين... فضوليٌّ كثير الخوض فيما لا يعرف... ما شمَّ رائحة العلم"[١]. ومع ذلك ورد اسم الزمخشري وكشافه في مفاتيح الغيب أكثر من تسعمئة مرة، مستفيدا منه في بلاغة القرآن ونظمه ومناسباته وفي إعراباته، وغير ذلك.

وممن انتفع بالزمخشري وقسا عليه أبو حيان، فإنه قال عنه: إنه "كثير التبجح بكتاب سيبويه، وكم من نص في كتاب سيبويه عمى بصره [عنه] وبصيرته"[٢]، وقال عنه أيضا: "أصحابنا يقولون: إن الزمخشري غير نحوي، ولا يلتفتون إليه، ولا إلى خلافه في النحو، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين، وانفرد بها، وكتابه (المفصل) عندهم محتقر، لا يشتغل به، ولا ينظر إليه إلا على وجه النقص له والحط عليه!"[٣]. أقول: هذا

(١) مفاتيح الغيب (٧/٢٢١).
(٢) البحر المحيط (٨/٣٠٣).
(٣) الأشباه والنظائر في النحو (٥/٢٧).

الكلام نقله السيوطي عن أبي حيان، ولم أجده في مؤلفاته، فإن صح هذا النقل عنه، فلعله صدر من أبي حيان في لحظة غضب، لأن أبا حيان أثنى على الزمخشري في مقدمة البحر البحيط، فقال بعد أن ساق كثيرا من مقدمة الكشاف: " انتهى كلام الزمخشري في وصف متعاطي تفسير القرآن، وأنت ترى هذا الكلام، وما احتوى عليه من الترصيف الذي يبهر بجنسه الأدباء، ويقهر بفصاحته البلغاء، وهو شاهد له بأهليته للنظر في تفسير القرآن، واستخراج لطائف الفرقان"[1].

ثم إن العلماء يعرفون فضل الزمخشري وتقدمه في العلوم، بل قالوا عنه: "كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه"[2]، بل إن أبا حيان نفسه أفاد من الزمخشري واغترف من تفسيره كثيرا، وحسبك أن يرد اسم الكشاف في البحر المحيط أكثر من ثلاثة آلاف مرة![3]، نعم قد يردُّ عليه أبو حيان ويخالفه، لكن الجمهور الأعظم من هذه النقول عن الكشاف منقول للفائدة وللتكثر به، وأظن أن من أسباب حمل أبي حيان على الزمخشري ما أشير إليه آنفا، وهو أن الزمخشري بلاغي من الطراز الأول، وقد وصفوه بأنه "في غاية المعرفة بفنون البلاغة"[4]، فهو يستعمل مصطلحات البلاغيين، ويتحاكم إلى قواعدهم، ويرجع إلى أصولهم، وأبو حيان لا يعتد بأحكام البلاغيين، ويرفض أن تحكى على أنها مذهب، مدَّعيًا "أنهم يبنون على خيالات هذيانية، واستقراءات غير كاملة"[5]، وهذا الكلام يكشف عن مقدار علم أبي حيان بالبلاغة، وأنه

---

(١) البحر المحيط (١/ ٩).

(٢) وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨).

(٣) توصلت إلى هذه الإحصاءات من طريق المكتبة الشاملة عبر الحاسب، فلله الحمد على ما يسَّر.

(٤) لسان الميزان (٦/ ٤).

(٥) الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ٢٠)، و عجب أن أبا حيان في مقدمة البحر المحيط (٥/ ٢٠) أثنى على علم البلاغة، وذكر أنه من أهم علوم التفسير.

ليس من أهلها، فهو مصدق لما قاله ابن هشام عنه، وتقدمت الإشارة إلى كلامه، وأصرح منه قول ابن الطيب الفاسي عنه إذ يقول: "وأما أبو حيان فإنه لما دخل البلاد المشرقية صار ظاهريا، فلذلك تراه يجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائل كلها تحقيق مدقق ماهر، ولذلك تراهم كثيرا ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان وغيرهما من العلوم الدقيقة، والله أعلم"[1].

وأما كلام أبي حيان عن المفصل وأنه محتقر عند العلماء، فليس هذا بصحيح، وقد تكلمت آنفا عن المفصل، وليت أبا حيان سمَّى لنا الذين طعنوا في المفصل. بل الذي رأينا عكس ذلك، وهو أن النحويين مقبلون عليه بالشرح والتعليق، وقد ذكر حاجي خليفه أكثر من أربعين شرحا له، وما ترك أكثر من غير شك، وقد صدَّر الكلام عنه بقوله: "هو كتاب عظيم القدر"[2]، ثم طفق يسرد الشروح، وفي مكتبتي من شروحه المطبوعة شرح صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، وشرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وشرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرح الجَنَدي (ت ٧٠٠هـ).

يقول صدر الأفاضل في مقدمته: "إن المفصَّل لشيخنا[3] جار الله العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله كتاب جامع، فيه من كل فن إعرابي فصل، محصوله معنى لطيف ولفظ جزل، ولعمري إنه باكتنازه واختصاره، خيرٌ من (الكتاب)[4] مع سعته وانتشاره"[5].

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح (٤٥٧/١).

(٢) كشف الظنون (١٧٧٤/٢).

(٣) صدر الأفاضل لم يدرك الزمخشري، وإنما يقول شيخنا من باب التعظيم.

(٤) أي كتاب سيبويه.

(٥) شرح المفصل (التخمير) (١٣٢/١).

هذا، وممن أفاد من الكشاف وعوَّل عليه العلماء المنتسبون إلى أهل السنة والجماعة السائرون على سنن السلف، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير وغيرهم، رحمة الله على الجميع، فإنهم ذكروه في مؤلفاتهم وأخذوا بقوله في مسائل، ورجحوا بترجيحاته، وإن ردوا عليه، كما رد عليه غيرهم.

وتمتد الاستفادة من الزمخشري وتفسيره حتى عصرنا الراهن؛ إذ نجد شيخي التفسير وحبريه النحريرين المحمدين ابن عاشور والأمين الشنقيطي (توفيا في سنة واحدة ١٣٩٣هـ)، فقد اعتمدا على الكشاف اعتمادا واضحا في مصنفيهما، وناهيك بهما. وقد ورد اسم الزمخشري وكتابه الكشاف في التحرير والتنوير أكثر من ألف مرة! كما ورد اسم الزمخشري وكتابه في أضواء البيان أربعين ومئتي مرةٍ، تقريبا.

وأخبرني صديقنا العالم الشيخ الدكتور العالم عبد الله الأمين بن محمد الأمين الشنقيطي[١]، أن والده العلامة محمد الأمين صاحب أضواء البيان كان كثير الرجوع إلى الكشاف في تحضيره لدروسه التي كان يلقيها في المسجد النبوي وفي الجامعة الإسلامية، وأنه يشيد بقوة فهمه وحسن تعبيره، وربما قدم اختياره على غيره.

هذا وللكشاف مزايا يذكرها العلماء، سوى ما ذكرتُ، فمن ذلك خلوه من الحشو والتطويل، ومنها سلامته من القصص والإسرائيليات في الجملة، وانظر رده العنيف على من اتهم يوسف عليه السلام بمقاربة المرأة، اعتمادا على أخبار إسرائيلية[٢].

ومنها: اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب[٣]، وانتقاؤه للشواهد الحسنة من أشعار العرب قديمها وحديثا، التي يوضح بها معاني القرآن، ويستدل بها على صحة

---

(١) عميد كلية القرآن (سابقا) بالجامعة الإسلامية بالمدينة،والمدرس بالمسجد النبوي الآن.

(٢) ينظر: الكشاف (١٠٥/٢).

(٣) مناهل العرفان (٧٨/٢)، التفسير والمفسرون (٤٥٢/١).

الإعراب، ونحو ذلك، وقد جاوزت الشواهد الشعرية في الكشاف ألف بيت، وربما استشهد بشيء من شعره، ولكنه لا ينسبه لنفسه، هذه عادته، كما يقول شارح شواهده محب الدين أفندي[1]، ولكل مؤلف عادات.

ومن مزايا الكشاف عناية مؤلفه بكشف بدع التفاسير، والرد على أصحاب الأقوال الضعيفة، وبيان سقوطها، لا سيما في الإعراب والمعاني، ففتح بذلك روزنة لمن بعده، رأى منها أحد العلماء المعاصرين أن يؤلف كتابا بهذا العنوان (بدع التفاسير)[2]، وكثير من مادته منقول من الكشاف.

ومن مزايا الكشاف إجلاله للصحابة وثناؤه عليهم[3]، وردوده على الروافض، وإبطال شبههم[4]، ودفاعه عن عائشة رضي الله عنها، ورده على الرافضة الذين يرمونها بالفاحشة، فإنه قال في تفسير آيات الإفك: "ولو فليت القرآن كله، وفتشت عما أوعد به من العصاة، لم تر الله تعالى قد غلظ في شيء تغليظه في إفك عائشة رضوان الله عليها، ولا أنزل من الآيات القوارع المشحونة بالوعيد الشديد والعتاب البليغ والزجر العنيف، واستعظام ما ركب من ذلك، واستفظاع ما أقدم عليه، ما أنزل فيه على طرق مختلفة وأساليب مفتنة. كل واحد منها كاف في بابه، ولو لم ينزل إلا هذه الثلاث لكفى بها، حيث جعل القذفة ملعونين في الدارين جميعًا، وتوعدهم بالعذاب العظيم في الآخرة، وبأن ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم تشهد عليهم بما أفكوا وبهتوا، وأنه يوفيهم جزاءهم الحق الواجب الذي هم أهله، حتى يعلموا عند ذلك ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، فأوجز في

(١) تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (ص١٠٠).
(٢) هو عبد الله بن الصديق الغماري المغربي، وكتابه مطبوع.
(٣) ينظر: الكشاف (١٦/٢).
(٤) ينظر: السابق (١٦٩،٣٥٩/٢).

ذلك وأشبع، وفصل وأجمل، وأكد وكرّر، وجاء بما لم يقع في وعيد المشركين عبدة الأوثان إلاّ ما هو دونه في الفظاعة، وما ذاك إلا لأمر، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان بالبصرة يوم عرفة، وكان يسأل عن تفسير القرآن، حتى سئل عن هذه الآيات فقال: (من أذنب ذنباً ثم تاب منه قبلت توبته، إلاّ من خاض في أمر عائشة)، وهذه منه مبالغة وتعظيم لأمر الإفك. ولقد برَّأ الله تعالى أربعة بأربعة: برَّأ يوسف بلسان الشاهد ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦]، وبرَّأ موسى من قول اليهود فيه بالحجر الذي ذهب بثوبه. وبرَّأ مريم بإنطاق ولدها حين نادى من حجرها: إني عبد الله. وبرَّأ عائشة بهذه الآيات العظام في كتابه المعجز المتلوّ على وجه الدهر، مثل هذه التبرئة بهذه المبالغات . فانظر، كم بينها وبين تبرئة أولئك ؟! وما ذاك إلاّ لإظهار علوّ منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتنبيه على إنافة محلِّ سيد ولد آدم، وخيرة الأوّلين والآخرين، وحجة الله على العالمين. ومن أراد أن يتحقق عظمة شأنه صلى الله عليه وسلم، وتقدِّم قدمه وإحرازه لقصب السبق دون كل سابق، فليتلق ذلك من آيات الإفك، وليتأمَّل كيف غضب الله في حرمته؟! وكيف بالغ في نفي التهمة عن حجابه؟!"[1]. وإنما أوردت النص على طوله لما فيه من الجزالة وصدق الغيرة، فلله در صاحبه من بليغ أصاب المحز، وطبق المفصل، وأتى على الأرب.

ومن مزايا الكشاف تعظيمه للشريعة، وعيبه على الناس تساهلَهم بالأحكام، وذلك في مواضع من تفسيره، يقول: "وكم من باب من أبواب الدين هو عند الناس كالشريعة المنسوخة، قد تركوا العمل به"[2]، وقال مرة: "وهذا مما الناس منه في غفلة،

(١) الكشاف (٢/٣٠٦).
(٢) السابق (٢/٣٠٧)

وهو عندهم كالشريعة المنسوخة"[1]، ومن ذلك مصاولته للمبتدعة الصوفية، وتكذيب دعاواهم[2].

ومن ذلك تعظيمه لآيات الله الكونية، وذم الغفلة عنها، كتعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٢]، يقول: "﴿عَنْ ءَايَٰتِهَا﴾ أي عما وضع الله فيها من الأدلة والعبر بالشمس والقمر وسائر النيرات، ومسايرها وطلوعها وغروبها، على الحساب القويم والترتيب العجيب، الدال على الحكمة البالغة والقدرة الباهرة، وأيُّ جهل أعظم من جهل من أعرض عنها ولم يذهب به وهمه إلى تدبرها، والاعتبار بها، والاستدلال على عظمة شأن من أوجدها عن عدم، ودبَّرها ونصبها هذه النَّصْبَة، وأودعها ما أودعها مما لا يعرف كنهه إلا هو؟! عزَّت قدرته ولطف علمه"[3].

وللزمخشري من بعدُ استنباطات بديعة، وتحليلات ماتعة، في بيان المعاني ولطائف النظم، كقوله تعليقا على قول المشركين: (﴿فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]: "أنكروا أن تكون الرسل بشرا ، ولم ينكروا أن يكون الله حجرا!"[4].

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾ [طه:٧٠]: "سبحان الله! ما أعجب أمرهم! قد ألقوا حبالهم وعصيهم للكفر والجحود، ثم ألقوا رؤوسهم بعد ساعة للشكر والسجود، فما أعظم الفرق بين الإلقاءين!"[5].

---

(١) السابق (٢/٣١٧).
(٢) السابق (١/٤٢١،٢/٣٠١/١٣٠).
(٣) السابق (٢/٢٦٣).
(٤) السابق (٣/١٩٢).
(٥) السابق ٢٢٤٨

ومن استنباطاته اللافتة قوله عند آية المائدة: ﴿مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة:٤]، قال: "وفيه فائدة جليلة، وهي أن على كل آخذ علما أن لا يأخذه ألا من أقتل أهله علما، وأنحرهم دراية، وأغوصهم على لطائفه وحقائقه، وإن احتاج إلى أن يضرب إليه أكباد الإبل، فكم من آخذ عن غير متقن، قد ضيَّع أيامه، وعضَّ عند لقاء النحارير أنامله"(١).

ومن تنبيهاته المهمة التي تعين الدارس البلاغي، وتخرجه من مضايق الإشكال قوله: "ليس بواجب أن يجيء بالآكد في كل موضع، ولكن يجيء بالوكيد تارة وبالآكد أخرى، كما يجيء بالحسن في موضع وبالأحسن في غيره، ليفتنَّ الكلام افتنانا، وتُجمع الغاية وما دونها"(٢).

ومن تحليلاته البلاغية المبينة عن حذقه في الصناعة ما تراه عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، قال: "فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازا في معنى الاستبدال، فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة؟ قلت: هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذِّروةَ العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقن لم تر كلاما أحسن منه ديباجة، وأكثر ماء ورونقا، وهو المجاز المرشح"(٣)، ثم بسط في التمثيل والاستشهاد.

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾: "

(١) السابق (٤٠٥/٢).
(٢) السابق (٥٦٢/٢).
(٣) السابق (١٤٧/١).

فإن قلت: ما معنى (عندك)؟ قلت: هو أن يكبرا ويعجزا، وكانا كلًّا على ولدهما، لا كافل لهما غيره، فهما عنده في بيته وكنفه، وذلك أشقُّ عليه وأشدّ احتمالا وصبرا، وربما تولى منهما ما كانا يتوليان منه في حال الطفولة، فهو مأمور بأن يستعمل معهما وطأة الخلق ولين الجانب والاحتمال، حتى لا يقول لهما إذا أضجره ما يستقذر منهما أو يستثقل من مؤنهما: أفٍّ، فضلاً عما يزيد عليه. ولقد بالغ سبحانه في التوصية بهما؛ حيث افتتحها بأن شفع الإحسان إليهما بتوحيده، ونظمهما في سلك القضاء بهما معًا، ثم ضيَّق الأمر في مراعاتهما، حتى لم يرخص في أدنى كلمة تنفلت من المتضجر، مع موجِبات الضجر ومقتضِياته، ومع أحوال لا يكاد يدخل صبر الإنسان معها في استطاعة"[1].

وله قدرة على التحليل وتلمس البلاغات في الصيغ والاستعمالات المألوفة، كما في تحليله لأسلوب النداء (يا أيها)، يقول: "فإن قلت: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قلت: لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة؛ لأن كل ما نادى الله له عباده؛ من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم وغير ذلك مما أنطق به كتابه، أمور عظام، وخطوب جسام، ومعان عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم عنها غافلون، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ"[2].

ومن ذلك حديث عن بلاغة ضرب الأمثال، يقول: "ولضرب العرب الأمثال، واستحضار العلماء المثلَ والنظائرَ شأنٌ ليس بالخفي في إبراز خبيات المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق، حتى تريك المتخيل في صورة المحقَّق، والمتوهَّم في معرض

(١) السابق (١٨٤/٢).
(٢) السابق (١٧٤/١).

المتيقَّن، والغائب كأنه مشاهد، وفيه تبكيت للخصم الألدِّ، وقمعٌ لسورة الجامح الأبيّ، ولأمرٍ ما أكثر الله في كتابه المبين وفي سائر كتبه أمثاله، وفشت في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الأنبياء والحكماء"[1].

وله تعبيرات أدبية لطيفة، كأنه يريد بها أن يروِّح عن القارئ، يقول عند قوله تعالى: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١]: "السُّحْت لغة أهل الحجاز. والإسحات لغة أهل نجد وبني تميم. ومنه قول الفرزدق: (...إلاَّ مُسْحَتًا أوْ مُجَلَّفُ) في بيت لا تزال الركب تصطكُّ في تسوية إعرابه"، ويبدو أن هذه طريقة للزمخشري، أعني الترويح على القراء، أو أن بين جنبيه نفسا مرحة تأنس للطرفة أحيانا، فإني رأيته يقول في مادة (بلع) من أساس البلاغة: "ومن المجاز: أَبْلِعْني ريقي، أي أمهلني حتى أقول أو أفعل، وقلت لبعض شيوخي: أبلعني ريقي. فقال: قد أبلعتك الرافدين"[2].

والحاصل أن الرجل له تعبير رائق في الكشاف، وتحليل مطرب، وهو كثير معجب، مصدق لما وصف به من الفصاحة وحسن التصرف في الكلام وجودة القريحة[3]، حتى إن ابن المنيِّر الذي ألف كتابه لتعقب الزمخشري، كما سيأتي، لم يستطع أن يكتم إعجابه بكتابات الزمخشري، فقال مرة: "هذا كلام نفيس يستحق أن يكتب بذوب التبر لا بالحبر"[4].

---

(١) السابق (١٤٩/١).

(٢) أساس البلاغة (٦٢/١).

(٣) ينظر: لسان الميزان (٤/٦)، بغية الوعاة (٢٧٩/٢).

(٤) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٤٠٦/٢).

وقال في موضع من تعقيباته: "هذا تفسير مهذب، وافتنان مستعذب، ردَّته على سمعي فزاد رونقا بالترديد، واستعاده الخاطر كأني بطيء الفهم حين يفيد"[1].

وقال عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾: "هذا أيضا من دقة نظره في الكتاب العزيز، والتعمق في آثار معادنه وإبراز محاسنه"[2].

وقال عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾، قال: "وهذا من محاسن نكته الدالة على أنه كان مليًّا بالحِذاقة في علم البيان"[3].

ذكرتُ آنفا، أن كثيرا من الأسرار والنكات البيانية المتداولة في كتب المفسرين بعد الزمخشري هي مأخوذة عنه، أو عن فكرة أثارها الزمخشري، ونماها من بعده، وقد قيل: إن الفكرة كالشجرة تنمو وتكبر بتعاهد اللاحق بعد السابق، وذكر أبو حيان في بحره عند كلام نقله عن الكشاف أن الزمخشري أخذ عن المتقدمين، وحسَّنه بتكثير ألفاظه ومصاغها[4]، فإن صح ذلك وأنها عادة له فلا بأس به، فإن أخذ كلام المصنفين والزيادة عليه وبسطه وتهذيبه هو من صميم العلم والتأليف.

أقول: أحسب أني أنصفت الزمخشري إجمالا، أو قاربت أن أنصفه، فيما هو له، فلنتقل إلى ما أخذ عليه، والله عز وجل أمرنا بالعدل مع كل أحد، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أقول: إن ما تقدم من الحديث عن الكشاف يعد من الجوانب الحسنة

---

(١) السابق (٢/ ٤٤٩).

(٢) السابق (٢/ ٤٦٠)

(٣) السابق (٢/ ٩١).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٣٢٩).

المضيئة فيه، ولكنْ في الكشاف أمر جلل أذهب بهجته وأفسد حسنته، وأعظم ذلك ما دُسَّ فيه من أصول المعتزلة، بطرق ظاهرة وأخرى خفية، فإن الزمخشري معتزلي جلْد، وقد رسخ الاعتزال في قلبه وجرى في دمه، فإنه أخذ هذا المذهب عن أبي مضر محمود بن جرير الضبي (ت ٥٠٧هـ)، وكان داعية معتزليا كبيرا، وهو الذي أيقظ هذا المذهب من هجعته، وأدخله خُوارَزم، وكان توارى من الأمصار الإسلامية عقودا، وانحسر ظله، فقام أبو مضر هذا بأعباء الدعوة، مستعينا بشخصيته القوية وتمكنه من العلوم، ولنستمع إلى قول ياقوت عنه: "كان يلقب فريد العصر، وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام بخوارزم مدة، وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه، وأخذوا عنه علماً كثيراً، وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو، منهم الزمخشري، وهو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها، فاجتمع عليه الخلق لجلالته وتمذهبوا بمذهبه"[1]، إذن تأثر الزمخشري بأبي مضر هذا أيما تأثر، وأخذ عنه الاعتزال، ولما مات رثاه بقصائد عدة، يقول في إحداها، وهي طويلة:

فقلتُ لطبعي: هات كل ذخيرة ... فمن أجله ما زلت أدَّخر الذُّخْرا

وأبرز كريمات القوافي وغيرها ... فمنه استفدنا العلم والنظم والنثرا[2]

وورث الزمخشري عن شيخه هذه الروح المتحمسة لنشر المذهب، والحمية له، وتلميع رجاله، وعندي أن الزمخشري فاق شيخه في ذلك، فإن شيخه لم يترك مصنفات تذكر إلا كتابا فيه ملح وأشعار، سماه زاد الراكب[3]، أما الزمخشري فألف الكشاف،

(١) معجم الأدباء (١٩/١٢٣).

(٢) ديوان الزمخشري (ص٢١٠).

(٣) معجم الأدباء (١٩/١٢٤).

والكشاف هو وكر المعتزلة، وهو أحد أهم أسفارهم الباقية، وله أثره في تخليد مذهب الاعتزال حقيقة، ولهذا لم يبعد الذهبي رحمه الله حين وصف الزمخشري في سِيَر أعلام النبلاء بأنه كبير المعتزلة[1].

ومن تعصب الزمخشري لمذهبه أنه مجاهر به، ونقل ابن خلكان عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب[2]. قلت: ومجاهرته بالاعتزال ظاهرة في الكتاب من أولى صفحاته، فإنه ذكر في ديباجته أنه ألف التفسير بناء على طلب فئة من أصحابه العدلية[3]، ولذا فقد كان له في تفسيره للكشاف هدفان، لا أدري أيُّهما هو الأكبرُ في ذهنه:

الأول: الكشف عن بلاغة القرآن.

الثاني: الاستدلال للاعتزال والدعوة إليه.

ومهما يكن فإن الزمخشري ـ عفا الله عنه ـ جعل تفسيره لكتاب الله تعالى ديوانا يعرض فيه عقيدة أصحابه المعتزلة، منتصرا لها، وقسر الآيات على ذلك قسرا، وإذا مرت به آية تخالف مذهبه لوى عنقها، وجعل يدور عليها من كل جهة ليبطل دلالتها، كما يدور السبع على فريسته.

إن تفسير الكشاف يدور في فلك الاعتزال، ولا عجب، فقد صرح مؤلفه بأن "الإسلام هو العدل والتوحيد وهو الدين عند الله وما عداه فليس عنده في شيء من الدين"[4]، ويظهر أن التعصب سمة عند جار الله، فهو لا يعرف التوسط، فكما كان متعصبا في

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥١/٢٠).

(٢) ينظر: وفيات الأعيان (١٧١/٥).

(٣) الكشاف (١٥/١).

(٤) الكشاف (٢٩٧/١).

أصول الدين للاعتزال، فقد كان متعصبا في الفروع للإمام أبي حنيفة، وفي ذلك يقول: "وتَّد الله الأرض بالأعلام المنيفة، كما وطَّد الحنيفية بعلوم أبي حنيفة. وفي كلامه رضي الله عنه: الجلة الحنفية أزمة الملة الحنيفية، الجود والحلم حاتمي أحنفي، والدين والعلم حنيفي وحنفي"(١).

وإذا قرأت تفسير الكشاف وجدت الرجل يقبل ويدبر في نصرة مذهبه، وآية ذلك أن الزمخشري نظر إلى القرآن نظرة عامة، فجعل الآيَ المؤيدَ ظاهرُها للمذهب الاعتزالي محكمة، وتلك التي تخالفها متشابهة، ثم طفق يرد المتشابه إلى المحكم في نظره، ليخضع تفسيرها للرأي الاعتزالي، وهذا النحو من التفسير ما يعرف بالتأويل، وهذا نفسه ما صنعه سلفه القاضي عبد الجبار الهمَذَاني المعتزلي (ت ٤١٥هـ) وألف من أجله كتابه متشابه القرآن.

يقول الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧]: "محكمات: أُحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه، ﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ مشتبهات محتملات ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ أي أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد إليها، ومثال ذلك: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ، ﴿ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا)"(٢).

فأورد شاهدين من المحكم في رأيه، ثم أتبع كل واحد منهما بالمتشابه، فقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ محكمٌ عند المعتزلة يفيد نفي رؤية الله مطلقا، وهذا من

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير (٢/ ٨٤).
(٢) الكشاف (٢/ ٦٩٤).

عقائدهم، وقولُه: ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ محكمٌ عندهم؛ لأن الأمر في الآية عند المعتزلة هو الأمر الكوني، فالفاحشة الواقعة ليست بمشيئة الله، ولا خلقا له، وهذا تحقيق قولهم بنفي القدر، وإخراج أفعال العباد عن مشيئته تعالى، والصواب الذي عليه أهل السنة أن الأمر المنفي في الآية هو الشرعي؛ لأن الأمر الشرعي لا يتعلق بما يُبغضه الله وما يَسخطه، بل بما يحبه من الإيمان والطاعات.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] من المتشابه عند المعتزلة، لأن ظاهرها أن فسق العباد بأمره تعالى الكوني، فيكون بمشيئته وخلقه، وهذا يخالف مذهبهم في نفي القدر، ونفي خلق الله أفعال العباد، فيحملونها على الأمر الشرعي، ففسق العباد مخالف لأمر الله الشرعي، وهذا متفق عليه بين المعتزلة وبين أهل السنة، والأمر في الآية عند أهل السنة يحتمل الأمرين: الشرعي والكوني؛ لأن الأمر عندهم نوعان، والإرادة نوعان، كونية وشرعية، وأما المعتزلة فليس عندهم إلا الإرادة الشرعية والأمر الشرعي. فأفعال العباد لا تتعلق بها مشيئة الله عند المعتزلة، لكن يتعلق بها أمره الشرعي وإرادته الشرعية. أما عند أهل السنة فإرادة الله الكونية عامة لكل موجود من محبوب ومسخوط، وإرادته الشرعية تختص بما يحبه الله من فعل وترك. فالطاعة الواقعة تتعلق بها الإرادتان، كإيمان المؤمن. والمعصية الواقعة تتعلق بها الإرادة الكونية، ككفر الكافر.

والمقصود هنا أن الزمخشري يؤيد الاعتزال بكل ما يستطيع من فكر وعلم وعقل، ويستعمل اللغة والنحو وعلوم البلاغة، ويستنجد بكل شيء أمامه ليصحح عقيدته، وما زال كذلك حتى جعل يستشهد بكلام السائلين (الشحَّاذين) من أهل مكة، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: "وَجْهُ رَبّك: ذاتُه، والوجه يعبر به عن الجملة والذات، ومساكين مكة يقولون: أين وجه

عَربيٍّ كريم ينقذني من الهوان"[1]، أراد بذلك نفي صفة الوجه الثابتة لله تعالى. وقال في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة٢٢-٢٣]: "وسمعت سَرْوِيَّة[2] مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم، ويأوون إلى مقائلهم تقول: عُيَيْنتِي نويظرةٌ إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم، كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه"[3]. أراد بذلك نفي رؤية الله في الآخرة، حيث حمل النظر على التوقع والرجاء.

ومضى على هذا النحو يقرر عقائد المعتزلة، ولم يدع سورة من سور القرآن إلا دسَّ فيها من معتقده، كما يقول ابن المنير[4]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة التفسير المشهورة: "وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة"[5]، ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أصول المعتزلة الخمسة، وهي التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشرع في تفسيرها، فذكر أن معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات، وبيَّن أن هذا إلحاد في أسماء الله وآياته، وأن معنى العدل عندهم يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على كل شيء، وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه، كما

---

(١) الكشاف (١٥٣/٣). بولاق.

(٢) نسبة إلى السَّرْو، محلة في حِمْير، قاله الطيبي في الحاشية (١٧٢/١٦).

(٣) الكشاف (٢٣٧/٣).

(٤) الانتصاف من صاحب الكشاف (بهامش الكشاف) (١٣٩/٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣).

لا يسمى كافرا، فنزلوه بين منزلتين. وإنفاذ الوعيد عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك، كما تقوله الخوارج. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف. ثم قال شيخ الإسلام: "وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين"[1].

فهذه الأصول الخمسة كانت حاضرة في ذهن الزمخشري وفي قلبه حين كان يكتب الكشاف، ولهذا جعل يحمل عليها الآيات ويقسرها عليها قسرا، من قرب أو من بعد، وقد يغبر في وجه الآية[2]، كما يقول ابن المنير، فهذا دأبه مع الآي، صرفها عن ظاهرها وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعا له فيه أدنى مجال سارع إليه، ولا يهمه أن يواجه القارئ بذلك؛ لأنه في الأصل إنما كتب التفسير لأصحابه.

ولا يضره أن يكون استدلاله بعيدا عن الحق، حيث يتعامى عن أصول العلم، ويستغفل القارئ، أو قل:كأنه لم يعبأ بأحد؛ ولقد رأيت الطاهر ابن عاشور رحمه الله على أدبه الجم يقول في تفسيره: "الزمخشري دأبُه كثيرًا ما يُرْغِم معاني القرآن على مسايرة مذهبه، فتنزو عصبيته، وتَنْزوي عبقريته"[3].

ومن العجب أن الزمخشري حين يخلي بين نفسه وما فطرت عليه، فإنه يكون مع الحق، ويرجع إليه، ومصداق ذلك أنه تضرع في آخر الكشاف بدعاء طويل، قال فيه:

---

(١) السابق (١٣/٣٧٨).

(٢) الانتصاف من صاحب الكشاف (٣/٣١).

(٣) التحرير والتنوير (٣/١٥٨).

"أسأله بخضوع العنق وخشوع البصر، ووضع الخدّ لجلاله الأعظم الأكبر، مستشفعا إليه بنوره الذي هو الشيبة في الإسلام، متوسلا بالتوبة الممحصة للآثام، وبما عنيت به من مهاجرتي إليه ومجاورتي، ومرابطتي بمكة ومصابرتي، على تواكل من القوى، وتخاذل من الخطا، ثم أسأله بحق صراطه المستقيم، وقرآنه المجيد الكريم، وبما لقيت من كدح اليمين وعرق الجبين، في عمل الكشاف... أسأله تعالى أن يهب لي خاتمة الخير، ويقيني مصارع السوء، ويتجاوز عن فرطاتي يوم التناد، ولا يفضحني بها على رؤس الأشهاد، ويحلني دار المقامة من فضله، بواسع طوله وسابغ نوله، إنه الجواد الكريم، الرؤوف الرحيم". فلاحظ قوله: "ويحلني دار المقامة من فضله [أي الجنة]، بواسع طوله"، مع أنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[الأعراف: ٤٣] "بسبب أعمالكم، لا بالتفضل، كما تقول المبطلة"[1]. ولو رجع الزمخشري إلى معتقده، وحقق مذهب المعتزلة هنا لوجد أن سؤاله الجنةَ من الله عبثٌ لا فائدة فيه، لأنه إن كان عاملا بما كُلفه، فهي له حق واجب، كما هو عند المعتزلة، فلا يصح من الله الإخلال به، لأن الله لا يخلف وعده، وإن لم يكن عاملا فليس له حق أن يسأل الله الجنة، لأنه حينئذ يسأل ما لا يستحق، فتبين أن دعاء الزمخشري هذا اقتضته منه الفطرة، وهو دليل على أن مذهب أهل السنة هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، وأن الخصوم يرجعون إليها. يشعرون أو لا يشعرون.

ودعاء الزمخشري هذا يذكرنا بدعاء سلفه المعتزلي الجاحظ؛ فإنه قال في ديباجة البيان والتبيين: "اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول، كما نعوذ بك من فتنة العمل، ونعوذ

(١) الكشاف (٤٨٧/١).

بك من التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العجب بما نحسن"[1]. وأقول معقبا على كلام الجاحظ: العُجب والتكلف من أفعال العبد الاختيارية، وعلى أصول المعتزلة فالله لا يقدر أن يصرف العبد عن فعله، ولا أن يجعله فاعلا، فكيف يقول: نعوذ بك من العُجب والتكلف؟! ولكن ذلك من الجاحظ رجوع إلى الفطرة من حيث لا يشعر. نعم لو قال: أعوذ بالله من الجنون والمصائب، وما أشبه ذلك، فهذا مستقيم على أصولهم، لأن النعم والمصائب فعل الله وخلقه.

ومما ناقض فيه الزمخشري مذهبه الاعتزالي في نفي القدر قولُه في تفسير قوله تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ قال: "﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ يعني قوله: ﴿وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ﴾، وعلمُه بأن القدر لا يغني عنه الحذر"[2] فاضطرته الفطرة إلى الإقرار بأن الحذر لا يغني من القدر، فإن مذهب القدرية يقتضي أن الحذر ـ وهو من فعل العبد ـ لا تأثير للقدر فيه وجودا ولا عدما، فلا قدرة لله على فعل العبد، ولا تعلق لمشيئته به، فمشيئة العبد غالبة لمشيئة الله عندهم.

وأيًا ما كان من مناقضة فالزمخشري لمذهبه فإنه يبقى معتزليا صُلبًا، ونحن الآن لا نحاكم الرجل، فقد رجع إلى ربه، وما ربك بظلام للعبيد، وكنت سمعت من عالم الوقت الشيخ الراحل عبد العزيز بن عبد الله بن باز تغمده الله برحمته أنه لا ينبغي الترحم على الزمخشري، سمعته من فَلَق فيه، في منزله بالرياض، جوابا عن سؤال خاص وجه إليه[3]، قلت: وهذا من الشيخ ليس تكفيرا للزمخشري، بل يكون من جنس ترك الصلاة على

(١) البيان والتبيين (٣/١).
(٢) الكشاف (٢/ ١١٩).
(٣) في الثاني والعشرين من شوال لعام ١٤١٩هـ.

المبتدع، وهذه مسألة منصوص عليها في كتب أهل السنة[1]، والزمخشري مغرق في الاعتزال، بل هو إمام داعية إلى الاعتزال، كما يقول مؤرخ الإسلام الذهبي[2]، ومن كان كذلك فلا يخص بدعوة، ولكن يدعى للعموم فيدخل فيهم، فمن ترك الترحم عليه، فهذا منزعه.

وبعضهم يرى أن الزمخشري تاب من اعتزاله، وقد صنف أبو عبد الله الصغيرُ المعروفُ بالإفراني (من علماء القرن الثاني عشر) رسالة سماها: طلعة المشتري في ثبوت توبة الزمخشري، ولكن نَقَل المقَّريُّ في نفح الطيب عن الراعي رحمه الله تعالى قال: سمعت شيخنا أبا الحسن عليَّ بنَ سمعة الأندلسي رحمه الله تعالى يقول: شيئان لا يصحان: إسلامُ إبراهيمَ بنِ سهلٍ، وتوبةُ الزمخشريِّ من الاعتزال[3]، أقول: الله أعلم بذلك كله، بيد أن الذي يهمنا الآن هو الحديث عن الكشاف باعتباره مرجعا معتبرا في التفسير، فلا بد من الحديث عنه، وبيان الحق فيه، فأقول: إن الذي استوقفني وغيري هو ما دسه فيه مؤلفه من الاعتزال دسًّا بدهاء، حتى إنه ليروج على كثير من العلماء والمفسرين الذين يعتقدون فساد قوله ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ فينقلون كلامه وهم لا يهتدون إلى باطله[4]، وذكر ابن المنير في أحد تعقباته للزمخشري أن اعتزاله خفيٌّ أدق من دبيب النمل، يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشفا[5].

---

(١) ينظر مثلا: السنة للخلال (٩٤٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٣٥٩)، منهاج السنة (٥/ ٢٣٥).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٧٨).

(٣) ينظر: نفح الطيب (٣/ ٥٢٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩).

(٥) ينظر: الانتصاف (بهامش الكشاف) (٢/ ٦٩).

ويقول حيدر الخَوَافي[1] (توفي بعد ٥٨٢٠): "لا يهتدي إلى حبائل الزمخشري إلا وارد بعد وارد من الأذكياء الحذاق، ولا يتنبه لمكايده إلا واحدٌ من فضلاء الآفاق، وهذه آفة عظيمة، ومصيبة جسيمة"[2].

إن الزمخشري يغلف الاعتزال بدهاء، ويخلع عليه خلعة الفصاحة، ليروج على العلماء فضلا عن الدهماء، فإذا قرأت كلامه أعجبك، لأنه من الكلام الذي يملأ الفم، ويعذب في الأذن، وعليه رواء، ولو قدر أن طرق باليد لكان له رنين، ولكنْ في داخله السَّمٌّ والبلاء.

استمع إلى ماقال عند قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد: ٣٣]: يقول: "وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسان طلق ذلق: أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه، فتبارك الله أحسن الخالقين"[3]. أراد أن القرآن مخلوق.

ولهذا تناقل الناس عبارة البلقيني الشهيرة: "قال البلقيني: استخرجت من الكشاف اعتزالا بالمناقيش، منها قوله تعالى في تفسير (فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز) قال: "وأي فوز أعظم من دخول الجنة؟!" أشار به إلى عدم الرؤية"[4].

وإن من أكبر الوسائل التي استخدمها الزمخشري لتأويل الآي وتطويعها لمعتقده: علمَ البلاغة، فإن الرجل لا يفتأ يستخدم قواعد هذا العلم في اعتزاله حتى وإن كانت لا

---

(١) المشهور بتلميذ السعد التفتازاني، قال عنه السيوطي في البغية (٥٤٩/١): "كان علامة بالمعاني والبيان والعربية".

(٢) كشف الظنون (١٤٨٣/٢)، وعزاه إلى حاشية الخَوَّافي على الكشاف.

(٣) الكشاف (١٣٥/٢).

(٤) الإتقان (٢٣٤٥/٦)، وعبارة الزمخشري كما في الكشاف (٣٣٩/١): " ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والعذاب السرمد، ونيل رضوان الله والنعيم المخلد".

تطاوعه، وثمت أبواب بلاغية استعان بها الزمخشري أكثر من غيرها، فمن ذلك ما ذكره بهاء الدين السبكي من أن الزمخشري أكثر الناس أخذا بالاختصاص لخدمة مذهبه[1].

قلت: والزمخشري أكثرهم أو من أكثرهم أخذا بالمجاز لهذا الغرض[2]، فإنه حمل صفات الله على المجاز لا على الحقيقة، لتوافق أصل المعتزلة التوحيد، كما جعل إضافة فعل الخلق إلى الله من قبيل المجاز، فصرح في أساس البلاغة بأن الله لا يسمى خالقا إلا مجازا[3]، ليخرج أفعال العباد عن قدرة الله ومشيئته، منزها الله بزعمه عن أن يخلق المعصية والشر، وهذا معنى نفي القدر، الذي يعرف عند المعتزلة بالعدل، حيث يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، ولا مدخل لغير اختيارهم فيها، فليست أفعالهم مخلوقة لله تعالى، ولا واقعة بمشيئته سبحانه، بل بمحض مشيئة العباد وقدرتهم.

وقد وقع المعتزلة في شرٍّ مما فروا منه، حيث أثبتوا في الكون خالقين مع الله، والذي عليه أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهي أفعال لهم حقيقةً، واقعةٌ بقدرتهم ومشيئتهم حقيقةً، والله خالقهم وخالق مشيئتهم وقدرتهم وأفعالهم، ولا مشيئة لهم إلا بعد مشيئته سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩][4].

---

(١) ينظر: عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) (٤٢٤/١)، وينظر منه: (٣١/٢).

(٢) ينظر: التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة (ص٣٥٣).

(٣) أجاد ابن الوزير في الرد على الزمخشري في هذا القول، فلينظر في العواصم والقواصم (٩١/٧).

(٤) البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد (ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول (ج٢ص١٥٧١).

كما لجأ الزمخشري في نصرة مذهبه إلى التخييل، وقال عنه: "لا ترى باباً في علم البيان أدقَّ ولا أرقَّ ولا ألطف من هذا الباب! ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن، وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء!"[1].

ومن الأمثلة على ذلك عند الزمخشري ما قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [الزمر: ٦٧] قال: "نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل، والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز"[2].

وقال مثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ]، "أي هو جواد، من غير تصوّر يد ولا غل ولا بسط"، وعاب من فسر اليدين بالنعمة، وتأوَّل التثنية بأنه من التمحل "ومن ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام"[3].

وتابعه على القول بالتخييل في الصفات صاحب الطراز الذي مر بك خبره آنفا.

قلت: وجَعْلُ نصوص الصفات من الاستعارة التخييلية يقتضي أنها لا حقيقة لظاهرها، وليس لها تأويل يخالف ظاهرها يراد من المخاطب فهمه، بل المراد أن يتخيل السامع والمخاطب ما لا حقيقة له في الخارج وفي نفس الأمر، وقد سلك الزمخشري بقوله هذا في آيات الصفات ـ التي سماها آيات التشبيه ـ مسلكَ أهل التخييل من الفلاسفة، لا مسلك أهل التأويل من المتكلمين النفاة من أصحابه المعتزلة وغيرهم، فهؤلاء وإن كانوا على ضلال، فإنهم خير منه.

---

(١) الكشاف (٣/٣٣).

(٢) السابق (الموضع نفسه).

(٣) الكشاف (٢/٢٣٨).

وكما استعان الزمخشري بفن التخييل في تأويل الصفات، فقد استعان به أيضا في تأويل طائفة من نصوص الغيب وأحوال المعاد والمعجزات، والكلام الصادر من الجنة والنار؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[ق: ٣٠]، قال: "وسؤال جهنم وجوابها من باب التخييل الذي يقصد به تصوير المعنى في القلب وتثبيته"[١].

وقد تعقبه ابن المنير قائلا: "قد تقدم إنكاري عليه إطلاقَ التخييل في غير ما موضع، والنكير ههنا أشد عليه". إلى أن قال: "إننا مخاطبون باجتناب الألفاظ الموهمة في حق جلال الله تعالى، وأيُّ إيهام أشدُّ من إيهام لفظ التخييل! ألا ترى كيف استعمله الله فيما أخبر أنه سحر وباطل في قوله: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]؟! فلا يُشك في وجوب اجتنابه"[٢]. وقال مرة: "فلا وجه لحمله على التخييل إلا الاعتقاد الوبيُّ، وارتكاب الهوى الوبيل"[٣]. وقال أيضا: "ولو فتح باب التأويل والمجاز في أحوال المعاد، لتطوَّح الذي يسلك ذلك إلى وادي الضلالة والتحيز إلى فرق الفلاسفة، فالحق أنا متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع"[٤].

وقد انتقد الرازي ـ على جهميته ـ الزمخشريَّ في حمله كلام الله على التخييل ولم يرتض مسلكه، وهو خير منه في هذا الباب، فقال: "لو فتحنا هذا الباب لانفتحت تأويلات الباطنية فإنهم أيضاً يقولون المراد من قوله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾[طه: ١٢] الاستغراق في خدمة الله تعالى من غير تصور فعل"[٥].

---

(١) الكشاف (٣/١٣٣).

(٢) الانتصاف من صاحب الكشاف (بهامش الكشاف) (٣/١٣٣).

(٣) السابق (١/٣٠٢).

(٤) السابق (٢/٣٢٣).

(٥) مفاتيح الغيب (٢٢/٧).

وصفوة القول أن الزمخشري سخَّر البلاغة لخدمة عقيدته، و لهذا لم يزل يثني على علم البلاغة في كتابه بعد تأويلاته العقدية، وفي طيّ كلامه تعريضٌ برسوخه في ذلك العلم، كقوله: "ومن أحسَّ بعظم مضارّ فقْد هذا العلم، علم مقدار عظم منافعه"[1]. كما أنه يرى أن الجهل بالبلاغة سبب للضلال، كقوله: "ومن لم ينظر في علم البيان عمي عن تبصر محجة الصواب في تأويل أمثال هذه الآية[2]، ولم يتخلص من يد الطاعن إذا عبثت به"[3]. ويتأسف على الآيات التي فسرت على غير وجهها الصحيح بسبب الجهل بعلم البلاغة، يقول: "وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول، قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأنّ من تأول ليس من هذا العلم في عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلًا منه من دبير"[4].

وكلامه هذا فيه حق وباطل؛ فإن أراد أن الجهل بهذا العلم قد يورث الخطأ في فهم الآيات وفي تفسيرها، فذلك صحيح، وإن أراد أن البلاغة تقتضي صحة مذهبه الاعتزالي فذلك باطل.

هذا، وإلى جانب تأويلات الزمخشري الاعتزالية، فإن له جانبا سيئا آخر، ألا وهو وقيعته المرة في أهل السنة، بل في كل من يخالفه، فإنه سلقهم بلسانه الحاد، ولهذا تراه يسمي أهل السنة النوابت[5]، ويصفهم بالمكابرة[6]، وأنهم مفترون[7]، يعكسون

---

(١) الكشاف (٣/ ٢١١).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٣) الكشاف (١/ ٤٢٤).

(٤) السابق (٣/ ٣٤).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/ ٩٤).

(٦) ينظر: الكشاف (٢/ ١٩٣).

(٧) ينظر: الكشاف (١/ ٣٢٥).

الحقائق[1]، وأنهم يستدلون بالحديث المرقوع[2] . بالقاف . أي المفترى الموضوع، ولا يهمُّه أيًّا كان مخالفه، ولهذا لما ساق قول من يرى فناءَ النار، وأتبعه بحديث يروى من طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وهو لا يصح أصلا تكلم في هذا الصحابي الجليل قائلا: "ما كان لابن عمرو في سيفيه، ومقاتلته بهما عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه ما يشغله عن تسيير هذا الحديث"[3]. وفي مقابل ذلك يشيد الزمخشري بأهل طائفته من إخوانه المعتزلة، ويسميهم الفرقة الناجية [4]، وأنهم هم أهل الإسلام دون غيرهم[5].

وللزمخشري كلامٌ قبيح في حق نبي الله نوح عليه السلام، عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] قال: "وجعل سؤال ما لا يعرف كنهه جهلاً وغباوة، ووعظه أن لا يعود إليه وإلى أمثاله من أفعال الجاهلين"[6]. فهذا كلام سيئ لا يقال عن نبي مرسل، ثم إن قول الزمخشري: (غباوة) زيادة على لفظ الآية، والجهلُ سواء أريد به عدم العلم أو عدم الطاعة لا يستلزم الغباوة، فالغباوة نقص في إدراك العقل ينشأ عنه عدم الفهم أو سوء الفهم، فاللائق الوقوف مع النص دون زيادة.

وللزمخشري في بعض كلامه جرأة، فالظاهر أنه يغيب عنه إدراكه في بعض الأحيان، فما يحسب لمن أمامه حسابا، ولهذا صدرت منه كلمات بذيئة في حق نبينا

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/١٠٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٢/٦٠).

(٣) الكشاف (٢/٩٤). واقرأ كلام الطيبي في الدفاع عن هذا الصحابي الجليل في حاشيته على الكشاف (٨/٢٠٥).

(٤) ينظر: الكشاف (١/١٥).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/٢٩٧).

(٦) الكشاف (٢/٨٢).

محمد صلى الله عليه وسلم، كقوله في تفسير قوله تعالى: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ) [التوبة: ٤٣]: "كناية عن الجناية، لأن العفو رادف لها، ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت"[١].

وله كلام قريب من هذا عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾[التحريم: ١].

قال السيوطي عن هذه الآية: "ومن ألطفه ما عاتب الله به خير خلقه بقوله (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ)، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب"[٢]، وقال ابن المنيّر معلقا على كلام للزمخشري تعرض فيه للنبي صلى الله عليه وسلم: "بلغ الزمخشري من سوء الأدب إلى حد يوجب الحد"[٣]، وسماه مرة: الجلف[٤].

ولهذا كله انبرى العلماء للرد على الزمخشري، وكشفوا اعتزالياته، وصنف ابن المنير كتابه الانتصاف، وهو مطبوع، وألف أبو علي السكوني (ت ٧١٧هـ) (التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز)، والكتاب فيه فوائد وقواعد، كقوله: "لفظ (كي) عند الزمخشري من اعتزالياته، فليحذر منه حيث وقع في كلامه"[٥].

وكانت حدة الزمخشري وتعصبه الشديد لنحلته سببا في إغلاظ العلماءِ القولَ له، والتحذيرِ من كتابه، حتى قال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٩٤هـ): "الزمخشري حامل راية المعتزلة إلى النار"[٦]، ولا شك أن هذا من الهيتمي تجاوزٌ في القول، فإن أهل السنة والجماعة لا يشهدون لمعين بجنة أو نار، إلا من شهد له الله ورسوله صلى الله عليه

---

(١) الكشاف (٢/ ٣٤).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٦/ ١٧٠٥).

(٣) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٣/ ٢٠٧).

(٤) السابق (٣/ ٢٩٥).

(٥) التمييز (ورقة ١٢٢/أ). وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية طبعة رديئة جدا، لا يوثق بها، لما فيها من التصحيف والتحريف.

(٦) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ١٠١).

وسلم بذلك، وأما زَرُّوق المالكي (ت ٨٩٩هـ) فقد قال في النصيحة الكافية: "ويحرم الثناء على أهل البدع والأهواء، كالزمخشريّ وكتابِه"[١]. وقطع ابن أبي جمرة شارح مختصر البخاري (ت ٦٩٩هـ) رحمه الله بتحريم النظر في الكشاف مطلقا، سواء أكان الناظر عالما بالاعتزال أو غير عالم، وعاب على من يوصي بقراءة الكشاف، بل أنكر تسميته بهذا الاسم؛ لما فيه من تزكيته، ثم قال:

"الناظر في الكشاف إن كان عارفا بدسائسه الاعتزالية فلا يحل له أن ينظر فيه؛ لأنه لا يأمن الغفلة، فتسبق إليه تلك الدسائس وهو لا يشعر، أو يحمل الجهال بنظره فيه على تعظيمه. وأيضًا فهو يقدم مرجوحا على راجح فينبغي للعالم أن يأنف من أن يصير سواسا للمعتزلي وقد قال صلى الله عليه وسلم: (لا تقولوا لمنافق: سيد؛ فإن ذلك يسخط الله). وإن كان غير عارف بدسائسه فلا يحل له النظر فيه؛ لأن تلك الدسائس تسبق إليه وهو لا يشعر، فيصير معتزليا مركبا". ثم ختم كلامه بقوله: "وكذلك كل من رفع صاحب هذا الكتاب، فقد أسخط الله في ترفيعه إياه؛ لأجل ما هو عليه من الاعتقاد"[٢].

وذكر تاج الدين السبكي قصة والده تقي الدين العلامة أنه أقرأ الكشاف ثم أمسك عنه، ولننقل كلام تاج الدين لفائدته، يقول: "واعلم أن الكشاف كتاب عظيم في بابه، ومصنفه إمام في فنه إلا أنه رجل مبتدع متجاهر ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيرًا، ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة، والواجب كشط ما في الكشاف من ذلك كله. ولقد كان الشيخ الإمام يقرئه [يقصد والده]، فلما انتهى إلى الكلام على قوله تعالى في

---

(١) النصيحة الكافية (ص٧٤).

(٢) بهجة النفوس (٤٦/١)، وفي النص تحريف وتصحيف استعنت عليه بنقل ابن حجر له في لسان الميزان (٤/٦).

سورة التكوير: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ١٩﴾ أعرض عنه صفحًا، وكتب ورقة حسنة سماها: سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف. وقال فيها: قد رأيت كلامه على قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾، وكلامه في سورة التحريم في الزلة، وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعرضت عن إقراء كتابه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة"[١].

ومما أخذ على الزمخشري أيضا إيراده الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لا سيما ما يورده في فضائل السور، والحديث المروي في ذلك هو حديث أبيّ بن كعب، وهو موضوع بلا شك، كما يقول ابن الجوزي رحمه الله[٢]، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل الحديث على ذلك[٣]، وهو حديث طويل، فيه: من قرأ كذا فله كذا... وقد أخذه الزمخشري وفرقه في نهاية تفسيره لكل سورة[٤]، فإن كان له عذر فلأنه ليس له خبرة بالحديث، ولا بنقلته ورجاله[٥]، ومما أخذ عليه أيضا استخفافه بتوهيم القراء، كما يقول ابن عاشور رحمه الله[٦]، وتخيله أن قراءتهم إنما هي محض اجتهاد منهم، دون الأخذ عن إمام، وهذه آبدةٌ عظيمة، ويرى ابن المنير أنه لولا العذر بأنه ليس من أهل علم القراءة لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة[٧].

---

(١) معيد النعم ومبيد النقم (ص٨٠).

(٢) ينظر: الموضوعات (٢٤٠/١).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٣١١/٧).

(٤) وتابعه على ذلك مختصرو تفسيره، ومنهم البيضاوي وأبو السعود.

(٥) ينظر: الرد على البكري (ص١٤).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير (١٨٣/١٩).

(٧) ينظر: الانتصاف (بهامش الكشاف) (٤٧١/١).

## معالم القراءة

بينت فيما مضى أهم ما للزمخشري وأهم ما أخذ عليه، وسقت ما تيسر من كلام أهل العلم، معلِّقا عليه، ليكون القارئ مطلعا عليه وعالما به، والذي يهمني الآن بيانه لقارئ الكشاف أمور:

**الأول:** أن الكشاف بحاجة إلى تحقيق علمي صحيح بعد جمع نسخه، وهي كثيرة، واختيار أفضلها وأصحها، بدءا من نسخة المؤلف إن وجدت، أو من نسخة قرئت عليه، أو صححت على نسخته، وذلك لأن جميع نسخ الكشاف التي اطلعت عليها فيها تحريف وتصحيف، ولا أستبعد السقط، وأذكر نموذجا واحدا الآن، ففي المطبوع من الكشاف في جميع النسخ التي وقفت عليها، وهي إحدى عشرة نسخة، بدءا من طبعة كلكُتا - كانت عام ١٢٧٦هـ، وهي أول طبعة للكتاب فيما أظن - إلى طبعة دار الكتاب العربي - كانت عام ٢٠١٢م بتحقيق أبي عبد الله الداني - أقول: في جميع النسخ حاشا طبعتي بولاق المصرية[١]، وهما نادرتان، تقرأ في جميع تلك النسخ المشار إليها في حديث المؤلف عن فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سورا، قال: "ومن فوائده أن الجنس اذا انطوت تحته أنواع واشتمل على أصناف كان أحسن وأنبل وأفخم من أن يكون بيانا واحدا"[٢]، كذا جاء: بيانا واحدا، بباء موحدة بعدها ياءٌ مثناة بعدها نون، والصواب: (بَبَّانا) بموحدتين ثانيتهما مشددة، والبَبَّان هو الشيء الواحد[٣]، والعجيب أن هذه الكملة المصحفة جاءت

---

(١) صدرت أولاهما عام ١٢٨١هـ في مجلدين بتصحيح الشيخين محمد قطة العدوي ومحمد الصباغ، والثانية صدرت عام ١٣١٨ بتصحيح الشيخ طه بن محمود في ثلاثة مجلدات، وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٢) وهو في نسخة بولاق التي اعتمدتها في ج١ص ١٨٦.

(٣) يقال: هُمْ بَبَّان واحِدٌ وعلى بَبَّانٍ واحد - ويُخَفَّفُ - أي: طريقة، كما في القاموس (بأب)، وروى البخاري بسنده في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، (٣٩٩٤،٣٩٩٥) عن عمر رضي الله عنه قال: "أما والذي نفسي بيده، لولا أن أترك آخرَ الناسِ بَبَّانًا ليس لهم شيء، ما فُتِحَت عَلَيَّ قريةٌ إلا قسمتها كما قسم النبي صلى

في مصادر أخرى، نقلت نص الكشاف، كتفسير النسفي[1]، والتفسير المنير للزحيلي من المعاصرين[2].

أقول: وفي أثناء كتابة البحث وصلت إليَّ -بفضل الله- حاشية الطيبي على الكشاف المطبوعة قريبا في دبي[3]، ورأيتهم وضعوا متن الكشاف في أعلى الصحائف، وهو مضبوط بالشكل، بحرف بديع، وذكر المحققون في المقدمة أنهم قابلوا المتن على نسخة خطية، أحد مجلديها مقابل على نسخة المصنف، كما نَص عليه ناسخها في المقدمة، وبذلك أسدوا خدمة للعلم جليلة، وأفادوا أن في المطبوع من الكشاف تحريفاتٍ وأخطاءً.

ومع اعترافي بفضلهم فقد جرى تصفح أربعة مجلدات من الحاشية، فلم أجدهم ذكروا فروقا في نسخ متن الكشاف، بل لم يذكروا تعليقات على متن الكشاف إلا تعليقا واحدا في المجلد الثالث (ص٨٥)، وهو تنبيه على خطأ في آية.

وبنظرة عجلى في متن الكشاف في المجلد الأول من هذه الطبعة وجدت في صحيفة (٦٩٥) سقطا بمقدار ست كلمات، هي التي تراها فوق الخط، قال الزمخشري: "فما بال لام الإضافة وبائها بنيتا على الكسر؟ قلت: أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء، وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر". فما فوق الخط كله ساقط من

---

الله عليه وسلم خيبر، ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها". قال عبد الرحمن بن مهدي: "بيَّنا أي شيئا واحدا". ينظر: فتح الباري (٥٦٠/٧).

(١) ينظر: تفسير النسفي (٣٠/١).

(٢) ينظر: التفسير المنير (١٧/١).

(٣) صدر عن جائزة دبي الدولية للقرآن، بتحقيق مجموعة من الباحثين.

الكشاف المطبوع في دبي بأعلى حاشية الطيبي[1]، وأرجو أن هذا السقط غير متكرر في الكتاب!

**الثاني:** أنه لا ينبغي أن يطالع الكشاف إلا من كان له معرفة بعقيدة أهل السنة والجماعة، ومن له تمييز بين الحق والباطل، وبخاصة في المسائل التي بنى عليها المعتزلة أصولهم، وخالفوا بها أهل السنة. وعلى ذلك فلا ينبغي أن يوصَى بقراءة الكشاف لعوام الناس ولا المثقفين، بل ولا على طلاب الجامعة فضلا عمَّن دونهم، ولا أن يكلفوا الرجوع إلى الكشاف، ولا بالنقل عنه. بل يقرؤه طلاب الدراسات العليا، وبإشراف أساتذتهم، فإنه ربما قرأه إنسان متوسط الثقافة أو التعليم واطلع على بدعته فاستقرت في قلبه، كما قاله العلماء، وسبق بعض كلامهم، وأضيف هنا ما قاله التاج السبكي: "والقول عندنا فيه: أنه لا يسمح بالنظر فيه إلا لمن صار على منهاج السنة، لا تزحزحه شبهات القدرية"[2]. وقال السيوطي: "وممن لا يقبل تفسيره: المبتدع، خصوصًا الزمخشري في كشافه، فقد أكثر فيه من إخراج الآيات عن وجهها إلى معتقده الفاسد بحيث يسرق الإنسان من حيث لا يشعر، وأساء فيه الأدب على سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في مواضع عديدة، فضلاً عن الصحابة وأهل السنة، وقد أحسن الذهبي إذ ذكره في الميزان وقال: "كن حذرًا من كشافه)"[3]، وقال ابن حجر معقبا على كلمة ابن أبي جمرة السابقة: "وأما التفسير فقد أولع الناس به، ونقبوا عليه، وبينوا دسائسه، وأفردوها بالتصنيف، ومن رسخت قدمه في السنة، وشدا طرفا من اختلاف المقالات انتفع بتفسيره، ولم يضره ما

(١) وهو موجود في الكشاف طبعة بولاق (٢٧/١).

(٢) معيد النعم ومبيد النقم (٨٠).

(٣) التحبير في علم التفسير (ص٣٣٠).

يخشى من دسائسه"[1]، وقال ابن خلدون في أثناء حديثه عن التفسير ومصنفاته: "ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفسير، كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة. فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة. وإذا كان الناظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السنية، محسنًا للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فليغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان"[2].

**الثالث:** أن الكشاف بحاجة إلى من يرد عليه اعتزاله، ويبطله، ويبين فساد هذا المذهب، ردًا على وفق منهج أهل السنة والجماعة، إذ لا يوجد ردٌّ كذلك فيما أعلم، والموجود المطبوع من الردود على الكشاف: ردُّ ابنِ المنيّر الموسوم بالانتصاف، وردُّ أبي عمر السَّكونيّ المسمى التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، وهما أشعريان ـ أعني ابن المنيّرِ والسكوني ـ فلا يمثلان أهل السنة والجماعة، نعم يستفاد من ردهما في مسائل، كالقدر وإنفاذ الوعيد، والتخييل الذي يحمل عليه الزمخشري بعض آيات الصفات ومسائل الآخرة، وفي وقيعته في أهل السنة، فابن المنير والسَّكوني يردان على الزمخشري فيما خالفت فيه الأشعرية المعتزلة، ويسكتان عمَّا اتفقوا فيه، ومن المتقرر المعلوم أن ثمة اتفاقا ما بين المعتزلة والأشاعرة، في قضايا

(١) لسان الميزان (٦ / ٤).
(٢) مقدمة ابن خلدون (ص٣٤٩).

عقدية فاصلة، وفي أصول الاستدلال عليها، وهي مسائل التقت فيها الطائفتان، وتوافقت عليها لفظا ومعنى، وإليك هذه المسائل على وجه الاختصار:

أولًا: في أصول الاستدلال:

١- أن الله تعالى لا يعرف وجوده إلا بالنظر؛ فلا يعرف بالفطرة، أو ضرورة العقل؛ وعلى ذلك: فأول واجب على المكلفين عند الطائفتين: هو معرفةُ اللهِ بالنظرِ والاستدلالِ على وجودِه، لا معرفته بالفطرة وضرورة العقل، مما يقتضي الإيمانَ به وتوحيدَه.

٢- النظر والاستدلال على وجود الصانع سبحانه بدليلٍ بدعيٍّ؛ وهو حدوثُ الأجسامِ بحلولِ الأعراضِ فيها؛ في سلسلة طويلة من الاستدلال الدقيق على هذه المسألةِ الجليَّة، الحاصلةِ بالفطرة، وبديهةِ العقل.

٣. تقديم دلالة العقل على النقل عند التعارض.

ثانيًا: في أصول العقيدة والتوحيد:

١- عدم ذكر توحيد الألوهية في أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل، عليهم السلام.

٢- إثباتُ أسماءِ الله تعالى وأنها أعلامٌ محضة لا تتضمَّنُ وصفًا قائمًا به سبحانه؛ ما عدا الأسماءَ التي تُشتَقُّ من الصفات السبع الذاتيَّة عند الأشاعرة

٤- نفي قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى؛ سواء كانت فعلية أوفعلية ذاتية.

٥- نفيُ تسلسلِ المخلوقات؛ فهم ينفون دوامَ فاعليةِ الربِّ تعالى، وخالقيتِهِ.

٦- نفي الجهة عن الله تعالى؛ حذَرَ التجسيمِ والتركيب؛ مما دعاهم إلى أمور، منها:

- نفيُ علوِّ الله على خلقِهِ العلوَّ الذاتيَّ. اللائقَ بكمالِهِ وجلالِهِ، وعظمتِهِ وظهورِهِ.

- نفيُ النزولِ الإلهيِّ اللائقِ بكمالِهِ وجلالِهِ، ودنوِّهِ وقُرْبِهِ. وقد يقال: إن هذا داخل في نفي الأفعال الاختيارية، وإنما أفردتها لأهميتها.

ولَزِمَ من اشتراك الطائفتين في نفي الصفاتِ ـ كما تقدم ـ اتفاقُهما في مسائلَ من جهةِ الحقيقةِ والمعنى، وإنِ اختلفا فيها اختلافًا لفظيًا؛ منها:

١ – القول بخلق القرآن؛ فقول متأخِّري الأشاعرة في معنى قول المعتزلة؛ إذْ وافقوهم على أنَّ كلام الله الذي هو القرآن المتلوَّ والمسموعَ، والمحفوظَ والمكتوبَ: مخلوقٌ؛ فليس لله في الأرضِ بيننا كلامٌ، بل ما في صدورِ الحُفَّاظِ ومصاحفِ الكَتَبةِ إنما هو خَلْقٌ من خلقِه، وصنعٌ مِنْ صنعِه؛ تعالى الله عن قولهما علوًّا كبيرًا، وقد صرح بالاتفاق بين الطائفتين في هذه المسألة الفخر الرازي[1]، وهو من أئمة الأشاعرة، كما صرح عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) في كتابه المواقف ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ أنهم ـ أي الأشاعرة ـ لا ينكرون قول المعتزلة، أي: في كون القرآن مخلوقا[2].

٢– القول بنفي رؤية المؤمنين لربِّهم في الآخرة من جهةِ العُلوِّ؛ فهو عند المعتزلة: لا يُرَى مطلقًا، وعند الأشاعرة: يُرَى لكنْ لا من جهة العلوِّ، ولا من أيِّ جهة؛ فكأنَّهم نفوا صفة الرؤيةِ بِرَدِّها إلى صفة العلم؛ فوافقوا المعتزلة.

إذن فأهل السنة بحاجة إلى رد على الكشاف، وأقترح هنا اقتراحين اثنين:

أولهما: أن يقوم أحد علماء السنة المعاصرين بالرد على الكشاف، أو أن يُقْسَم الكشاف بين ثلة من طلبة الدراسات العليا النابهين للرد عليه، في جامعات أهل السنة، ويكون للطالب مشرفان، أحدهما شرعي، والآخر بلاغي؛ لأن المؤلف دسَّ كثيرا من اعتزاله من طريق البلاغة وهي الجهة نفسها التي أعجب الناس من أجلها بالكشاف. ولا

---

(١) قال ذلك في كتابه نهاية العقول، وهو مخطوط، ونقل نص كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعينية (٢/ ٥٩٦،٦١٨)، ووثقه المحقق من كتاب الرازي.

(٢) ينظر: المواقف في علم الكلام (ص٢٩٤).

بد أن يفيد هؤلاء ممن عني بالرد على الزمخشري، كابن المنيِّر والسكوني وكأبي حيان والطيبي، وغيرهم[1].

فإن لم يتيسر تنفيذ ذلك، فإلى الاقتراح:

الثاني: وذلك أن يتولى أحدُ علماء السنة اختصار الكشاف وتنقيته من الاعتزال، والاختصارُ أحد فنون التأليف السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلا في واحد منها، كما يقول ابن حزم[2]، ومن العجب أنني على ما قرأت عن مختصرات الكشاف لم أجد أحدا من أهل السنة اختصر الكشاف، وهذا مما يحتم المبادرة بذلك. وإن من الاختصار أن تستل منه الفوائد العلمية والأوجه البيانية واللطائف التفسيرية، لتكون دانية للناظرين.

**الرابع:** أن علم البلاغة - وهو الأساس الذي بنى عليه الزمخشري تفسيره ونفذ من خلاله لتأييد اعتزاله، هذا العلم - بريء كل البراءة من البدعة والاعتزال؛ فإنه علم آلة وضع ليخدم علوم الشريعة، لا ليهدمها، فهو كعلم النحو وعلم أصول الفقه ومصطلح الحديث، والزمخشري وإن استغل علم البلاغة في نصرة مذهبه، كما تقدم بيانه، مع ما هو عليه من الجدال وحسن الخلابة، فإنه لا حجة له في ذلك، وهو محجوج بكل ما استنصر به من هذا العلم في باطل، بل الذي أجزم به ويجزم به كل من درس هذا العلم - البلاغة - أنه علمٌ يؤيد الحق، وينصر مذهب أهل السنة في أبواب الاعتقاد، وذلك أن البلاغة من حيث هي وصفٌ للكلام، إنما تقع في الآيات على ما يراه أهل السنة، لا ما يراه المعتزلة.

---

(١) قدمت رسالة ماجستير في كلية أصول الدين بجامعة الإمام، بعنوان المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير عرض ونقد. وظاهرٌ من العنوان أن الباحث لم يتناول من اعتزاليات الزمخشري إلا ما تعرض له ابن المنير، و سكت عمَّا عداه، وهو كثير.

(٢) ينظر: فضل الأندلس (١٨٦/٢) (ضمن مجموع رسائل ابن حزم).

والزمخشري عفا الله عنه ـ لتعصبه الشديد لا يهمه أن يرد الحق، ويتعامى عن الأصول الصحيحة، وما تقتضيه قواعد البلاغة الواضحة ومسلماتها المعروفة، ولهذا تجده يراوغ عند النصوص التي تبطل مذهبه، ويستعمل أسلوب اللف والدوران كما يقال، ومن أوضح الشواهد في ذلك أنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]: "(هُمْ) [يريد ضمير الفصل في الآية] بمنزلته في قوله:

هُمُ يُفْرِشُون اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ

في دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم، لا على الاختصاص"[1].

فالزمخشري يجعل مجيء الضمير المسند إليه (هم) المسبوقِ بالنفي (ما)، والمخبرِ عنه باسم الفاعل (بخارجين) يجعل غرضه التقوية، لا الاختصاص، والذي عليه البلاغيون باتفاق أن مثل هذا التركيب يفيد الاختصاص[2]، فيكون المعنى: هؤلاء الكفار غير خارجين من النار، فيلزم منه خروج غيرهم ممن دخل النار وهو غير كافر، وهذا خلاف معتقد المعتزلة، فإنهم يرون أن أصحاب الكبائر لا يخرجون من النار، ولهذا لجأ الزمخشري ـ كما ترى ـ إلى القول بأن تقديم الضمير هنا ليس للاختصاص، وإنما هو للتقوية والتأكيد. وهذا تراجعٌ من الزمخشري عن القاعدة البلاغية المشهورة التي قررها هو نفسه في مواضع من تفسيره، كقوله عند آية البقرة في المؤمنين: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، إن تقديم (هم) تعريض بأهل الكتاب وأنهم لا يوقنون بالآخرة[3].

ولقد أجاد ابن المنير في الرد عليه في هذا الموضع، وألزمه بما قاله في مواضع أخرى مما يخالف قوله هنا، مع اتفاق التركيب، استمع إليه يقول بعد أن أورد كلام جار الله:

---

(١) الكشاف (١/٢٤٣).

(٢) حكى الاتفاق الطيبي في حاشيته على الكشاف (٣/١٨٧).

(٣) ينظر: الكشاف (١/١٠٥).

"قال أحمد: قال محمود رحمه الله: (هم) ههنا بمنزلته في قوله: هم يفرشون... إلخ، قال أحمد رحمه الله: أشدَّ ما أخفى في هذه الكلمات معتقدا، ورب صدره كلمات[1] فهو ينفس عن نفسه خناق الكتمان بما ينفثه منه في بعض الأحيان، وكشفُ ذلك أن يقال: لما استشعر دلالة الآية لأهل السنة على أنه لا يخلد في النار إلا الكافر، وأما العاصي – وإن أصر على الكبائر – فتوحيده يخرجه منها ولا بد وفاء بالوعد. ووجه الدلالة منها على ذلك أنه صدر الجملة بضمير مبتدأ، ومثل هذا النظم يقتضي الاختصاص والحصر لغة. وستمر للزمخشري مواضع يستدل فيها على الحصر بذلك، فقد قال في قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء:٢١] أن معناه لا ينشر إلا هم، وأن المنكر عليهم ما يلزمهم من حصر الألوهية فيهم. وكذلك يقول في أمثال قوله: ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٣ ] أن معناه الحصر أنه لا يوقن بالآخرة إلا هم، فإذا ابتنى الأمر على ذلك لزم حصر نفي الخروج من النار في هؤلاء الكفار دون غيرهم من الموحدين. لكن الزمخشري يأبى ذلك، فيعمل الحال من معارضة هذه الفائدة بفائدة تتم له على القاعدة، فيجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود إليهم لاختصاصه بهم، وهم عنده بهذه المثابة، لأن العصاة وإن خلدوا على زعمه إلا أن الكفار أحق بالخلود، وأدخل في استحقاقه منهم. فسبحان من امتحنه بهذه المحنة على حذقه وفطنته! والله ولي التوفيق"[2].

وشاهد آخر أيضا على مخالفة الزمخشري صراحة لقواعد البلاغة إذا كانت تنقض مذهبه، وهو ما ذكره البهاء السبكي حين تحدث عن إفادة الاسم للثبوت، فإنه قال: "ليت

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٢٤٣/١).

شعري! ما ذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ـ ولا شك أن المراد بالثبوت والاستقرار ثبوتُ المصدر الذي يشتق منه الاسم ـ ثم يقول: إن أسماء الله سبحانه مشتقات لا تستلزم صدق أصلها؟! فأيُّ ثبوت عنده في نحو: عليم وسميع إذا كان ينكر أصل العلم والسمع؟! ولكنه لا يزال يستعمل القواعد البيانية ما لم تغط عليه للبدعة الاعتزالية، فيعدل عنها"[1].

وحاصل اعتراض السبكي على الزمخشري في تصريحه أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار أن قول الزمخشري هذا لا يستقيم مع مذهبه في نفي الوصف المشتق منه الاسم، فإنه لا معنى لدلالة الاسم على الثبوت إلا ثبوتُ ما دل عليه من المعنى، فلا معنى لدلالة (عليم) على الثبوت إلا ثبوت العلم للمسمى. ونقول: لما استشعر الزمخشري مناقضة تقريره أن الاسم يدل على الثبوت لمذهبه في نفي الوصف قال: "إن أسماء الله مشتقات لا تستلزم صدق الأصل"، فلا يلزم بزعمه ـ مثلا ـ اشتقاق (عليم) من العلم ثبوتُ العلم. وهذه دعوى لم يسندها الزمخشري إلى قائل، ولم يقم عليها دليلا، والجواب عنها بالمنع، فنقول: بل الاشتقاق يدل على صدق الأصل إما مطلقا، وإما في محل النزاع على أقل تقدير.

فالزمخشري كما ترى يتعسف في مخالفة القواعد لخدمة مذهبه، بل قد يخالف الجماهير، ومما يذكر له في ذلك اختيارُه في الكشاف أن (لن) تفيد تأبيد النفي، لتدل على امتناع رؤية الله المذكور في قوله تعالى لموسى: (قَالَ لَنْ تَرَانِي) [الأعراف ١٤٣]، فإنه قال

(١) عروس الأفراح (٢/٣١) (شروح التلخيص).

عند هذه الآية: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً"[1].

ثم كان من الزمخشري ـ كما يقول شيخ مشايخنا ـ العلامة محمد عبد الخالق عضيمة أن فسَّر التوكيد بما يفيد معنى التأبيد، وأن منفي (لن) مستحيل الوقوع عقلا، فقال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، قال: "و(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكدا، تأكيده ههنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا"[2]، قال أبو حيان معلقا على ذلك: "وهذا القول الذي قاله في (لَنْ) هو المنقول عنه أن (لَنْ) للنفي على التأبيد"[3].

قلت: وسائر النحاة على خلاف ذلك، فلن عندهم لتأكيد النفي لا لتأبيده، ولو كانت للتأبيد لم تجئ التغيية بحتى بعدها في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾[المائدة: ٢٢]، ولم يُقيَّد منفيُّها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في الكافية الشافية:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا  فقولَه اردد، وخلافَه اعضدا[4]

وأشار ابن مالك في شرحه إلى أنه يعني الزمخشري.

---

(١) الكشاف (١/٥٠٧).

(٢) الكشاف (٢/٢٨٥)، وينظر أيضا: (٢/٢١٢،٧٩).

(٣) البحر المحيط (٦/٣٩٠).

(٤) الكافية الشافيه مع شرحها للناظم (٣/١٥١٥).

فهذا ما يذكره الكثير عن اختيار الزمخشري في إفادة (لن) للتأبيد، والحقيقة أنه ليس أول من قال ذلك؛ بل صرح به قبله القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥.) في شرح الأصول الخمسة[١]، كما نسبه في كتابه متشابه القرآن إلى شيوخهم أي المعتزلة[٢].

كما وجدت أيضا عالما قبل الزمخشري جزم بأن (لن) للتأبيد، وهو معاصر لعبد الجبار،

ذلكم هو أبو منصور ابن الجَـبَّان (كان حيًّا سنة ٤١٦هـ)، وحديثه عن (لن) في كتابه شرح الفصيح في اللغة[٣]، ويقال: إنه كان معتزليا[٤]، وقد طبع كتابه المذكور سنة ١٩٩١م في العراق. فتبين بهذ التفصيل أن الزمخشري مسبوق بهذا القول في (لن)، وأن الذين سبقوه إليه هم أسلافه المعتزلة.

**الخامس:** ومما أنبه عليه أيضا، وهو تتميم لما ذكرته آنفا، وهو أن عبارات الزمخشري على سلاستها وقوتها سهلةٌ مأنوسةٌ في مجملها، يفهمها القارئ المتوسط، هذا في الغالب، وقد يعرض في كلامه لمصطلحات بلاغية، وقد يجمل القول ويوجز في بعض تحليلاته البيانية، فيصعب فهم مراده، ليترك للقارئ فرصة كي يتأمل ويعاود القراءة، وهذا يعرفه قراؤه، وحينئذ يراجع الباحث الحواشيَ التي وضعت عليه، ولا سيما حاشية الطيبي الموسومة بفتوح الغيب، وقد طبعت أخيرا، وطبعها غنيمةٌ، فإنها أجل حواشي الكشاف على الإطلاق، فإن لم يجدوا فيها ما يشفي، فأوصي بمراجعة المفسرين من أتباع مدرسة الكشاف الذين سلكوا طريقته وعنوا بالبلاغة القرآنية، فإن لهم اهتماما

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٤).

(٢) متشابه القرآن (٢٩٦/١).

(٣) ينظر: شرح الفصيح في اللغة (ص١١٠).

(٤) ينظر: مقدمة المحقق (ص٢٥).

ببيان مبهماته وبسط موجزاته، ولا سيما أصحابُ حواشي البيضاوي كالشهاب الخفاجي والقُونويّ والشيخ زاده؛ لأن هؤلاء يعالجون عبارات أنوار التنزيل للبيضاوي، وهو تفسير مختصَر من الكشاف. فمن ذلك أن الزمخشري قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]: "ولا ترى ترغيباً في الجهاد أحسن ولا أبلغَ من هذه الآية"[1]، ثم جاء بعده الشهاب الخفاجي، وساق عبارة الكشاف، وأردفها قائلا: "لأنه أبرزه في صورة عقد، عاقِدُه ربُّ العزة، وثمنه ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولم يجعلِ المعقودَ عليه كونهم مقتولين فقط، بل إذا كانوا قاتلين أيضا، لإعلاء كلمته ونصر دينه، وجَعَله مسجَّلا في الكتب السماوية، وناهيك به من صكٍّ، وجَعَل وعده حقًا، ولا أحد أوفى مِن واعِدِه، فنسيئتُه أقوى من نقدِ غيره، وأشار إلى ما فيه من الربح والفوز العظيم، وهو استعارة تمثيلية، صوَّر جهاد المؤمنين وبذلَ أموالهم وأنفسِهم فيه، وإثابةَ الله لهم على ذلك الجنة، بالبيع والشراء، وأتى بقوله: (يُقَاتِلُونَ) إلخ، بيانا لمكان التسليم، وهو المعركة، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم: (الجنة تحت ظلال السيوف)، ثم أمضاه بقوله: (وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)"[2].

وبعد، فهذه كلمات كاشفة عن كشاف الزمخشري، وكم كنا نود لو أن مؤلفه قصره على بلاغة القرآن، ولم يتعرض فيه لغير ذلك من مسائل الاعتزال وغيرها مما شان كتابه، وهذه أمنية قديمة تمناها قبلي ابن المنير في الانتصاف، يقول معلقا على

(١) الكشاف (٢/٢١٦).

(٢) حاشية الشهاب (٤/٣٦).

بعض كلام للزمخشري: "فليت الزمخشريَّ لم يتحدث في تفسير القرآن إلا من حيث علمُ البيان، فإنه فيه أفرس الفرسان، لا يجارى في ميدانه، ولا يمارى في بيانه"[1].

* * *

(١) الانتصاف (٦٢٨/١).

## الخاتمة والنتائج:

### ثمة أمور أذكر بها في هذه الخاتمة:

١. أن لتفسير الكشاف منزلة لا تدفع بين كتب التفسير.

٢. عدم صحة القول بهجر الكشاف وترك الرجوع إليه، كما ذهب إليه بعض العلماء.

٣. أن أهم ما تميز به الزمخشري عنايته ببلاغة القرآن.

٤. أن من أكبر الأسباب في إجادته في التفسير البلاغي تمكنه من علوم العربية: النحو والبلاغة والأدب.

٥. أن مؤلفه وظَّف كتابه لخدمة مذهبه الاعتزالي، مستعينا بعلومه.

٦. أنه لا بد من الرد على اعتزالياته ردا على وفق منهج أهل السنة والجماعة أو اختصار الكتاب وتنقيته من المخالفات الاعتزالية وغيرها، حتى ينتفع به.

وهناك مسائل وفوائد جرى التنبيه عليها في طيات الصحائف، نسأل الله أن يعفو عن الزمخشري ويتجاوز عنا وعنه بمنه.

* * *

## المصادر والمراجع[1]


١. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤٢٦هـ.

٢. أساس البلاغة: جار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٣. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.

٥. الانتصاف من صاحب الكشاف: ناصر الدين ابن المنير، (بهامش الكشاف).

٦. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان النحوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.

٧. بديع القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.

٨. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

١١. البلاغة تطور وتاريخ: د.شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.

١٢. البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد: د. عبد المحسن العسكر، (مطبوع ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢هـ.


(١) ما كان دون تاريخ فهو هكذا في الأصل.

١٣. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها (شرح مختصر صحيح البخاري): أبو محمد ابن أبي جمرة الأندلسي، مطبعة الصدق الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
١٤. البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٥. التحبير في علم التفسير: جلال الدين السيوطي، د. فتحي فريد، دار المنار، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
١٦. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د.حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
١٧. التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة: د. وليد قصاب، درا الثقافة، الدوحة، ١٤٠٥هـ.
١٧. التسعينية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٨. تغليق التعليق على صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٩. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
٢٠. التفسير المنير: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٠. تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية. مصر.
٢١. التفسير والمفسرون: د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ.
٢٢. التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز: أبو علي السكوني، (مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٤٩٠٢)
٢٣. تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (شرح شواهد الكشاف): محب الدين أفندي (مطبوع بآخر الكشاف).
٢٤. حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٣هـ.
٢٥. الخصائص: أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٨. ديوان الزمخشري: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٩. ربيع الأبرار ونصوص الأبرار: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠. الرد على البكري: شيخ الإسلام ابن تيمية، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣١. الزواجر عن اقتراف الكبائر: أحمد ابن حجر الهيتمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ.

٣٢. السنة: أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الهلالي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٣. سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٣٤. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٣٥. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٦. شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور الجبَّان، تحقيق د.عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٧. شرح المفصل (الموسوم بالتخمير): صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٣٨. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور عبد الله بن علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ.

٣٩. صحيح البخاري: ضبطه د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، اليمامة للطباعة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

٤٠. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٤١. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ.

٤٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، (ضمن شروح التلخيص)، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.
٤٣. العلماء العزاب: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
٤٤. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٤٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د.محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، طبع جائزة دبي الدولية للقرآن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
٤٧. فضل الأندلس: أبو محمد بن حزم، (ضمن مجموع رسائل ابن حزم)، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٨. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات والإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٤٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٨هـ.
٥٠. كشف الظنون: حاجي خليفة، تصوير دار العلوم، بيروت.
٥١. لسان الميزان: الحافظ ابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ.
٥٢. متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.
٥٣. المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
٥٤. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٥٥. المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف للزمخشري عرض ونقد: صالح غرم الله الغامدي، دار الأندلس، حائل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٦. المصباح: بدر الدين بن مالك، تحقيق د. حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، مصر.
٥٧. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، طبعة دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة.

٥٨. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د.أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٤٠٣هـ.
٥٧. معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي، طبع ليدن، ١٩٠٨م
٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.
٥٩. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): فخر الدين الرازي، المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٣٥٧هـ.
٦٠. المفصّل في علم العربية: جار الله الزمخشري، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
٦١. مقدمة ابن خلدون، تصوير دار الفكر، بيروت.
٦٢. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٦٣. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د.محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
٦٤ـ منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه: د. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
٦٤. المواقف في علم الكلام: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت
٦٥. الموضوعات: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٧هـ
٦٦. ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.
٦٧. النصيحة الكافية: شهاب الدين الفاسي (زَرّوقٌ)، ضبط نصه قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، مكتبة الظلال، الأحساء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٦٨. النظم القرآني في كشاف الزمخشري: د.درويش الجندي، دار نهضة مصر، ١٩٦٩م.
٦٩. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٧٠. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ( حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): تحقيق أحمد حاج محمد عثمان ومحمد كمال علي وأحمد بن عبد الله بن علي الدروبي (ثلاث رسائل دكتوراه غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.
٧٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد ابن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

* * *

# مَلَامِحُ مِنْ مَظَاهِرِ المُبَالَغَةِ في الْمَعْنَى فِي العَرَبِيَّةِ

**د. ناجح جميل الصوافطه**
**كلية التربية والآداب - جامعة تبوك**

# مَلَامِحُ مِنْ مَظَاهِرِ المُبَالَغَةِ في الْمَعْنَى فِي العَرَبِيَّةِ

**د. ناجح جميل الصوافطه**
كلية التربية والآداب – جامعة تبوك

**ملخص البحث:**

لمَّا كانتْ إشاراتُ القدماءِ إلى الألفاظِ التي تدلُّ على الْمُبَالَغَةِ والكثرةِ في المَعَانِي فَوْضَى، لا ينتظمُها نظامٌ، إلا ما يتعلّقُ بصيغِ الْمُبَالَغَةِ المشهورةِ، كان هذا البحثُ؛ ليجمعَ ما وقفَ عليهِ الباحثُ، ممَّا نصَّ النّحاةُ واللغويّونَ على أنَّ فيهِ مبالغةً وكثرةً، ويكشفَ عنهُ. وَابْتَنَى هَذَا البحثُ من جُمَلَةٍ من المظاهرِ تدلُّ كُلُّها على الْمُبَالَغَةِ في المعنى، وَتكْشِفُ عنْ سَعَةِ العربِيَّةِ، وتَنوُّعِ مَنَاهِجِها في توضيحِ المَعَانِي، والاعتناءِ بها.

# Features of Exaggeration in Meaningin the Arabic Language

**Dr. Najeh J. Al-Sawaftah**
*College of Education and Arts, Tabuk University*

**Abstract:**

Since the indications made by the ancient to hyperbole and exaggeration in meanings were chaotic and unsystematic, except those related to the commonforms of exaggeration, this research work isintended to compile and bring to light what the researcher had found of the forms on which linguists and grammarians agreed that they encompass exaggeration and hyperbole. It consists of a set of forms of exaggeration in meaning that demonstratesthe vastness and diversity of the Arabiclanguage indisambiguating and preservingthe true meaning of words.

## المُقَدِّمَةُ:

العنايةُ في هذا البحثِ متّجهةٌ إلى الكشفِ عن الْمُبَالَغَةِ في معاني أفرادِ اللغةِ، لا إلى البلاغةِ، لأنَّ المفردَ لا يتّصفُ بالبلاغةِ. وليسَ المقصودُ بالْمُبَالَغَةِ ما يُقصدُ بها في البديعِ العربيّ، وأنَّها تُقسمُ إلى قسمينِ: إغراقٍ، وغُلُوٍّ[1].

وإذا كانَ البحثُ متَّجهًا إلى أفرادِ اللغةِ، فإنَّه لا يَعْتَنِي بألفاظِ الجموعِ، والأعدادِ، وكناياتِها، ولا بـ (ربَّ)، ونحوِ ذلكَ ممَّا له صِلةٌ بكثرةِ العددِ، أو قلَّتِهِ، وَلا بما يُفيدُ توكيدَ المعنى، ولا يُفيدُ مبالغةً فيهِ؛ كالتوكيدِ اللفظِيّ والمعنَويّ، ونونيّ التوكيدِ، واللامِ، والقسمِ، وحروفِ الزّيادةِ، وغيرِ ذلكَ ممَّا ليسَ فيهِ مبالغةٌ[2]، وإنَّما تتَّجهُ عنايتُهُ إلى الألفاظِ التي تدلُّ على مبالغةٍ في المعنى، وكثرةٍ في الحدثِ فقط، دون الاعتناء بالمعاني الأخرى التي تحتملها الصيغةُ، كالتعجبِ والاستفهامِ والتفضيلِ وما أشبهَ ذلكَ.

ولمَّا كانتْ إشاراتُ القدماءِ إلى الألفاظِ التي تدلُّ على الْمُبَالَغَةِ والكثرةِ فَوْضَى، لا ينتظمُها نظامٌ، منْثُورةً غَيرَ مَحصُورةٍ إلا ما يتعلّقُ بصيغِ الْمُبَالَغَةِ المشهورةِ، ثمَّ إنَّ هذه الصيغَ صيغٌ معدودةٌ، كان هذا البحثُ؛ ليجمعَ ما وقفَ عليهِ الباحثُ، ممَّا نصَّ النّحاةُ واللغويّونَ على أنَّ فيهِ مبالغةً وكثرةً، ويكشفَ عنهُ.

وَابْتَنَى هَذَا البحثُ من جُملَةٍ من المظاهرِ تدُلُّ كُلُّها على الْمُبَالَغَةِ في المعنى؛ مظاهرَ تكْشِفُ عنْ سَعَةِ العربيَّةِ، وتَنوُّعِ مَناهِجِها في توضيحِ المعاني، والاعتناءِ بها، وإبرَازِها على نحْوٍ مْضْبُوطٍ، لا خَلَلَ فيهِ، ولا لَبْسَ، ولا غُموضَ. وهذه المظاهرُ هي: الصيغُ الفِعليَّةُ، والاسميَّةُ، وجَعلُ المعاني بمنزِلَةِ الأعيانِ والعكسُ، وتِكرارُ اللفظِ والمعنى، والترادفُ،

---

١ ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، ص٣٢٧.

٢ وأما إذا أفادَ بعضُ ما سبقَ مبالغةً في المعنى فهو من البحثِ، كجمعِ الجمعِ، والباءِ الزائدةِ، والعددِ سبعةٍ.

والقلبُ، والتصغيرُ، وجمعُ الجمعِ، والمجازُ، والحذفُ، والأدواتُ، وألفاظٌ مخصوصةٌ. وربَّما بقِيتْ من هذه المَظاهرِ بقيَّةٌ لم نُثبِتْها، لأنَّنا لا ندَّعي الإحاطَةَ، إذْ ذلكَ شيءٌ مُتعذِّرٌ.

**مظاهرُ المُبَالَغة:**

قبل البدءِ بالحديثِ عن البِنَى التي تدلُّ على الْمُبَالَغَةِ والتكثيرِ، نذكرُ أنَّ مذهبَ النّحويّنَ أنَّ الْمُبَالَغةَ لا تكونُ إلا في المَعَانِي القابلةِ للتفاوتِ، حيثُ يُمكنُ الكثرةُ، أي في المعاني الّتي تقبلُ الزيادةَ والنقصانَ، وأنَّها لا تكونُ في ما لا تفاوُتَ في معناهُ، ولا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ، قالَ أبو حيَّانَ: " ولا يكونُ شيءٌ من تلكَ الأمثلةِ الخمسةِ للمُبالغةِ إلاّ فيما يُمكنُ فيهِ التكثيرُ، فلا تقولُ: زيدٌ قَتّالٌ عمرًا، ولا زيدٌ موَّاتٌ، ويجوزُ: زيدٌ قتَّالٌ الأبطالَ"[1]، فامتنعَ (قتّالٌ) في: زيدٌ قتّالٌ عمرًا، لأنَّ القتلَ لا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ، ولا يتردَّدُ في عمرٍو فلا يصحُّ هذا البناءُ فيه، وكذلكَ الموتُ في: زيدٌ موّاتٌ، وأمّا (قتَّالٌ) في: زيدٌ قتالٌ الأبطالَ، فجائزٌ لأنَّ القتلَ متفرّقٌ في جمْعٍ، فيكثرُ أو يقلُّ تبعًا لتعددِ المفعولِ بهِ.

وأمَّا أسماءُ اللّهِ، تعالى، فقد ذكرَ الزّركشيُّ أنَّ فيها خلافًا، هل هيَ أعلامٌ أو صفاتٌ، فإنْ عُدَّتْ أعلامًا جازَ فيها الْمُبَالَغَةُ، وإنْ عُدَّتْ صِفاتٍ امتنعتِ الْمُبَالَغَةُ فيها، لأنَّها لا تقبلُ الزيادةَ والنقصانَ، قالَ: " نُقِلَ عن الشّيخِ برهانِ الدينِ الرّشيديّ أنَّ صِفاتِ اللّهِ التي هيَ صيغةُ الْمُبَالَغَةِ، كغَفَّارٍ ورَحيمٍ وغَفُورٍ ومَنَّانٍ كلُّها مجازٌ، إذ هيَ موضوعةٌ للمُبالغةِ، ولا مُبالغةَ فيها، لأنَّ الْمُبَالَغَةَ هيَ أنْ تُثبِتَ للشيءِ أكثرَ ممّا لهُ، وصفاتُ اللّهِ، تعالى، مُتناهيةٌ في الكَمالِ، لا يُمكنُ الْمُبَالَغَةُ فيها، والْمُبَالَغَةُ أيضًا تكونُ في صِفاتٍ تقبلُ الزّيادةَ والنُّقصانَ،

---

١ ارتشاف الضرب، أبو حيّان ٥/ ٢٢٨٥، والسيوطي، همع الهوامع ٥/ ٨٧.

وصِفاتُ اللّهِ، تعالى، مُنزَّهةٌ عن ذلكَ ... وذُكرَ هذا للشيخ ابنِ الحسنِ السُّبْكيّ، فاستحسنَهُ، وقالَ: إنَّه صحيحٌ إذا قلنا إنَّها صفاتٌ، فإنْ قلنا: أعلامٌ زالَ ذلكَ "[1].

وكانَ ممّن ناقشَ أسماءَ اللّهِ تعالى الزَّجَّاجيُّ في كتابِهِ (اشتقاقُ أسماءِ اللّهِ)، وكانَ ينصُّ على أنَّ فيها مُبالَغَةً، يقولُ في (الرّحمنِ): " ... لأنَّ فعلانَ أشَدُّ مُبالغةً من فَعيلٍ، كما يُقالُ: غَضبانُ للمُمتلئِ غَضبًا، وعطشانُ للمُمتلئِ عطشًا، وكذلكَ الرحمنُ "[2].

**وهذه هي جملةُ مَظاهرِ المبالغةِ في المعنَى في العربيّةِ ممّا وقفتُ عليه:**

**(١) الصّيَغُ الفعليّةُ:**

الصيغُ الفعليّةُ التي تدلُّ على الْمُبَالَغَةِ قسمانِ: مجرّدةٌ، ومزيدةٌ. فأمَّا ما يدلُّ من الصيغِ الفعليّةِ المجرّدةِ على الْمُبَالَغَةِ، فهو:

**١ ـ فَعَلَ**، تفيدُ هذه الصيغةُ المبالغةَ وتكثيرَ الفعلِ، وتفيدُ في الوقتِ نفسِهِ التقليلَ، قالَ ابنُ يعيشَ: " ... إلاّ أنَّ المُخفَّفَ يحتملُ القليلَ والكثيرَ "[3]، ومن ذلكَ قراءةُ ابنِ مُحَيصِنٍ، والزهريِّ وجماعةٍ[4]: ﴿يَذْبَحونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾[5]، إذ تصلُحُ أنْ تكونَ للتقليلِ والتكثيرِ، غيرَ أنَّ القراءةَ بالتشديدِ أبلغُ وأولى لظهورِ تكرارِ الفعلِ باعتبارِ مُتعلّقاتِهِ[6]، وقالَ الزّجَّاجُ: " يُذَبِّحُونَ، بالتشديدِ، وروايةٌ شاذَّةٌ يَذْبَحُونَ أَبنَاءَكُمْ، والقراءةُ المجمعُ عليهَا أبلغُ؛ لأنَّ

---

١ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢/٥٠٧.

٢. اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٤٠.

٣ شرح الملوكي، ابن يعيش في التصريف ص ٧١.

٤ إعراب القرآن، النحاس ١/٤٠، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه ص ٥..

٥ البقرة الآية ٤٩.

٦ البحر المحيط، أبو حيان ١/١٩٣.

يُذَبِّحُونَ للتكثيرِ، ويَذبحُونَ يصلُحُ أنْ يكونَ للقليلِ وللكثيرِ، فمَعنى التكثيرِ ههنا أبلغُ[1]. ومثلُ ذلكَ أيضًا جَرَحْتُهُ، مخفَّفًا، يحتملُ التكثيرَ وغيرَهُ[2].

٢ ـ **فَعُلَ:** هذا البناءُ واحدٌ من أبوابِ الفعلِ الثلاثيِّ المجرّدِ المقيسةِ، نحو: كَرُمَ يكرُمُ، ويجوزُ أنْ يُحوَّلَ إليهِ أيُّ بابٍ من أبوابِ الفعلِ المطّردةِ الأخرى[3]، سواءٌ أكانَ هذا التَّحويلُ مقيسًا، نحو: قَضُوَ الرجلُ، أم شاذًّا عندَ البصريينَ، جائزًا عندَ الكوفيينَ، نحو: هَيُؤَ الرجلُ، من الهيئةِ، فهذا ونحوُهُ، عند بعضِهم خرجَ مَخرجَ المُبَالَغةِ[4]، وعندَ آخرينَ بمعنى: صار قاضيًا[5].

٣ ـ **فَعِلَ:** مرَّ قبلَ قليلٍ أنَّ بابَ فَعِلَ إذا أُريدَ بهِ المُبَالَغةُ حُوِّلَ إلى فَعُلَ، لكنَّهم يذكرونَ أنَّ هذا التحويلَ لم يقعْ في ثلاثةِ أفعالٍ[6] هي: عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ، وأنَّ العربَ استعملتْها استعمالَ نِعْمَ وبِئسَ، فقالتْ: عَلِمَ الرّجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرّجلُ بكرٌ، وسَمِعَ الرّجلُ خالدٌ، إذا أرادُوا المُبَالَغةَ في عِلْمِهِ، وجَهلِهِ، وسَمعِهِ[7]. وذهبَ يونُسُ إلى أنَّ سَفِهَ في قولِهِ تعالى: ﴿إلاّ مَن سَفِهَ نفسَهُ﴾[8] لغةٌ في سَفَّهَ، أي أنَّ فَعِلَ للمبالغةِ، كما أنَّ فعَّلَ للمبالغةِ، وهو مذهبُ أهلِ التَّأويلِ، كما قال الأخفشُ، ويجوزُ على هذا القولِ: سَفِهْتُ

---

١ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ١٣٠/١. وينظر: الزمخشري، الكشاف ٢٧٩/١، وابن منظور، اللسان ٤٣٧/٢ ذبح.

٢ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي ٩٢/١.

٣ الواضح في النحو، محمد خير الحلواني والصرف ( قسم الصرف ) ص٥٦.

٤ الخصائص، ابن جني ٣٤٩/٢، وابن منظور، اللسان، ١٣/٢، بهت، و ٧٩/٦، درس، والآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٢٦ ـ ٢٧.

٥ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستاباذي ٧٦/١.

٦ وقد أجاز بعضهم تحويلها إلى فَعُلَ، ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٥٦/٤.

٧ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٥٦/٤، ٢٠٥٧

٨ البقرة الآية ١٣.

زيدًا، بمعنى: سفَّهتُ زيدًا[1]. ومثلُهُ مِمَّا يُرادُ بِهِ الكثرةُ: شَبِعَتْ غنمُه إذا أكلتْ أكْلَ الشّبَعِ[2]. والحقّ أن هذه الصيغ، أعني المجرّدة قوالب وضعت لمعانٍ دلّت عليها، وهي أبواب تدخلها الزيادة، ولا تكون الزيادة فيها إلاّ لتخبر عن معانٍ جديدة لا تكون لها إلا بالزيادة، وقد توقف ابن جني عند قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[3] فانتقص من لفظ (كسبت) كونها تشير إلى فعل الحسنة، وزيد في لفظ (اكتسبت)إذ إنها تشير إلى فعل السيئة، ولا يخفى أن الحسنة تصغر بفعلها فضاعفها الله، والسيئة تعظم فكانت بمثلها[4].

**وأمّا ما يدلُّ على المُبَالَغة من الصيغِ المزيدة، فهو:**

٤ ـ **أَفْعَلَ:** وازنَ سيبويهِ بينَ هذهِ الصيغةِ وصيغةِ فَعَّلَ، وقرنَهما معًا، وذكرَ أنَّ أفعَلَ يُرادُ بها التكثيرُ كما يُرادُ بـ فَعَّلَ. قال: " وقالوا: أغلقتُ البابَ، وغلَّقتُ الأبوابَ حين كثّروا الفعلَ ... وإنْ قلتَ: أغلقتُ الأبوابَ كانَ عربيًّا جيّدًا، وقالَ الفرزدقُ[5]:

مَا زِلتُ أُغلِقُ أبوابًا وَأفتَحُها حتّى أتيتُ أَبا عَمْرِو بنِ دينارِ

ومثلُ غلّقتُ وأغلقتُ أجدتُ وجوَّدتُ وأشباهِهِ"[6].

وكذلكَ ذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ هذهِ الصيغةَ تأتي للتكثيرِ، فتكونُ بمعنى فَعّلَ، وأنَّ هاتينِ الصّيغتينِ تشتركانِ في هذا المعنَى، ولكنَّ التكثيرَ في أفعلَ قليلٌ.

---

١ معاني القرآن، الأخفش ١٥٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج ١٣٠/١، وابن منظور، اللسان ٤٩٨/١٣، سفه.

٢ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٩٤/٤

3 البقرة الآية ٢٨٦

4 ينظر: الخصائص، ابن جني ٢٦٨/٣ وما بعدها.

٥ البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٨٢، وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء.

٦ الكتاب، سيبويه ٦٣/٤. وينظر: ابن منظور، اللسان ٢٣٠/٨ ضيع، و٢٩١/١٠ غلق، و٦٦٨/١١ نعل.

كما أنَّ رضيَّ الدينِ الأستراباذيَّ حمَّلَ هذه الصيغةَ، أعنِي أفعلَ، معنى المُبَالَغةِ إذا ذُهِبَ بها أنَّها بمعنى فَعَلَ الثّلاثيّ المجرّدِ، قالَ: " فإذا قيلَ مثلاً: إنَّ أقالَ بمعنى قالَ، فذلك منهم تسامحٌ في العِبارةِ، وذلك على نحوِ ما يُقالُ: إنَّ الباءَ في (كفى باللهِ)، و (مِن) في (ما مِن إلهٍ) زائدتانِ لمَّا لم تفيدا فائدةً زائدةً في الكلامِ سوى تقريرِ معنى الكلامِ الحاصلِ وتأكيدِهِ، فكذا لا بدَّ في الهمزةِ في (أقالني) من التأكيدِ والمُبَالَغةِ "[1]. ويرى ابنُ يعيشَ أنَّ أفعلَ تفيدُ ما أفادتْهُ صيغةُ فعلَ، وأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما لغةُ قومٍ، ثُمَّ تختلطَانِ فتُستعملُ اللغتانِ[2].

٥ ـ **فَعَّلَ:** من أهمِّ معانيها المُبَالَغةُ والتكثيرُ، وهو الغالبُ على هذا البِناءِ[3]، كقولِهِ تعالى: ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[4]، وكقولِهِ: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[5]. ويشترطُ كثيرٌ من التصريفيّينَ أنْ يكثُرَ الفعلُ في المفعولِ، فتقولُ: أغلقتُ البابَ مرةً، ولا تقولُ: غلَّقتُ البابَ؛ لعدمِ معنى التكثيرِ في الآحادِ، وتقولُ: ذبحتُ الشاةَ، ولا تقولُ: ذبَّحتُها، وإنَّما تقولُ: غلَّقتُ الأبوابَ، وذبَّحتُ الغنمَ[6]، لكونِهما جماعةً، فيكثرُ الفعلُ لهما، ولم يشترطْ ذلكَ بعضُهم، فأجازَ التشديدَ فيما لا يكثُرُ الفعلُ فيهِ للدِّلالةِ على الكثْرةِ، والمانِعونَ تأوَّلوا ذلك على معنى الثلاثيّ[7].

---

١ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي ٨٣/١.

٢ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٧٠.

٣ الخصائص، ابن جني ٢٦٦/٣، وشرح الملوكي في التصريف ص ٧٠ـ٧١.

٤ ص الآية ٥٠.

٥ القمر الآية ١٢.

٦ شرح شافية ابن الحاجب، ابن يعيش ٩٢/١. وينظر: الكتاب، سيبويه ٦٣/٤، واللسان، ابن منظور ٢٣٢/١ تغب، و٣٤٧ خرب، و ٤٣٧/٢ ذبح.

٧ اللسان ٤٣٧/٢ ذبح.

ومعنى المُبَالَغةِ والتكثيرِ في فعَّلَ يكونُ في المتعدي، نحو: قطَّعَ، وقد يكونُ في اللازمِ، نحو: طوَّفَ[1].

ومن طريفِ هذه المباحثةِ أنَّ أبا حيّان ذكرَ أنَّه قد جاءَ عن العربِ العكسُ، جاءَ فَعَّلَ، بالتضعيفِ، للتقليلِ، وبالتخفيفِ للتكثيرِ، قالوا: مَجَدَتِ الإبلُ، مُخفَّفًا، إذا علَفْتَها مِلءَ بطنِها، ومَجَّدْتُها، مشددا، إذا علفتَها نصفَ بطنِها، وهذا البادِ قد شَبِعَتْ غنمُهُ، إذا أكلتْ أكْلَ الشّبَعِ، وشَبِعَت غنمُه إذا أكلتْ نِصفَ الشّبَعِ[2].

٦ ـ **فَاعَلَ:** من معاني هذهِ الصيغةِ المبالغةُ والتكثيرُ، نحو: ضاعفتُ له الأجرَ، أي كثّرتُ أضعافَهُ، وناعمَهُ اللّهُ، أي كثَّرَ نَعمَتَهُ[3]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المعنى المعجمي ل (ضعف) يفيد المثل، فقد جاء في لسان العرب" وضِعْفُ الشَّيْءِ: مِثْلاه، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: ضِعْفُ الشَّيْءِ مِثْلُه الَّذِي يُضَعِّفُه، وأَضْعَافُه أَمثالُه. وَقَوْلُه تَعَالَى: ﴿إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَياةِ وَضِعْفَ الْمَماتِ﴾[4]، أي ضِعف الْعَذَابِ حَيًّا وَمَيِّتًا"[5]، ويظهر لي أنّ الصيغة الفعلية(فاعل) ومثالها ضاعف تفيد التكثير والمبالغة في المعنى المعجمي الموضوع لها ابتداء، فالرضيُّ يرى أنَّ فَاعَلَ إذا أفادَ معنى فَعَلَ، نحو: سافرَ بمعنى سَفَرَ، فلا بدَّ أنْ يكونَ في سافرَ مبالغةٌ[6]، وما يدلّك على ذلك المعنى المعجمي لها، فالسفر من معانيه الغياب والموت،

---

١ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٧١، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي ٩٣/١، وارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٩٤/٤

٢ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٩٤/٤

٣ شرح شافية ابن الحاجب، ابن يعيش ٩٩/١.

4 الإسراء الآية ٧٥

5 اللسان، ابن منظور ٢٠٤/٩ ضعف

٦ الصاحبي، ابن فارس ص ٢٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١٩٩.

وغـابَ الرجـلُ غَيْبـاً ومَغِيبـاً وتَغَيَّـبَ: سـافرَ، أو بـانَ، وَيُقَـالُ سـافرَ الرجـلُ إذا مَـاتَ[1]، والاستعمال اللغوي اليوم يشي بذلك، فلا يقال: سافر فلان إلاّ إذا ارتحل إلى مكان بعدت فيه الشقّة. ويكون فاعَلَ بمعنى "فَعَل" نحو: "قاتلهم الله" ويكون بمعنى "فَعَّلَ" نحو "ضاعفَ، وضعَّفَ". ولا يخفى الفرق بين قاتل وقَتَلَ، ففي قاتل مبالغة في القتل، واستمرارية فيه تلمح من زيادة الفعل.

٧ ـ **تَفَعَّلَ:** تفيدُ هذهِ الصيغةُ جملةً من المعاني، منها المُبالَغةُ والتكثيرُ، ذكرَ ذلكَ الرّضيُّ[2] وأبو حيّانَ[3]، نحو: تقطَّعَ، وتَغَطَّى، إذا بالغَ في ذلكَ. وناقشَ ابنُ يعيشَ معانيَ هذهِ الصيغةِ، فلم يُثبتْ لها هذا المعنَى[4].

٨ ـ **تَفَاعَلَ:** يذكرُ التصريفيُّونَ أنَّ تفاعلَ تأتي بمعنَى الفعلِ الثلاثيِّ فَعَلَ[5]، غيرَ أنَّ الرّضيَّ يرَى أنّها إذا كانتْ كذلكَ فلا بدَّ أنْ يكونَ فيها مبالغةٌ، نحو: تَوانى فلانٌ، إذا كثُرَ منهُ التواني[6].

٩ ـ **افتَعَلَ:** ذكرَ ابنُ جنّي أنَّ بناءَ افتعلَ بناءٌ فيهِ مُبالغةٌ وقوَّةٌ في المعنَى زيادةً على فَعَلَ، لمَا فيهِ من زيادةٍ في اللفظِ على فعلَ، نحو: قدرَ واقتدرَ، وكسبَ اكتسبَ، وحملَ واحتملَ[7]، وكذلكَ أشارَ غيرهُ إلى أنَّ افتعلَ يُفيدُ المُبَالَغةَ في المعنَى أكثرَ من مُجرّدهِ[8].

---

1 اللسان، ابن منظور ١/ ٦٥٤ غيب، واللسان ٤/ ٣٦٨ سفر

٢ شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١/ ١٠٤.

٣ ارتشاف الضرب، أبو حيان ١/ ١٧٢

٤ ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٧٤ ـ ٧٧.

٥ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٧٨.

٦ شرح شافية ابن الحاجب، ابن يعيش ١/ ١٠٣.

٧ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٤ـ ٢٦٦.

٨اللسان، ابن منظور ٥/ ٧٤ قدر، وارتشاف الضرب، أبو حيان ١/ ٨٤،، والواضح في النحو والصرف، الحلواني ( قسم الصرف ) ص ٦٧.

وفي ظنّي أنَّ الصيغةَ لا تُفيدُ مُبالَغةً، وإنّما هيَ بمعنَى (فَعَلَ)، كافْتَقَرَ بمعنَى فَقُرَ، واشتدَّ بمعنَى شَدَّ.

**١٠ ـ اسْتَفْعَلَ:** تدلُّ هذه الصيغةُ على المُبَالَغةِ إذا ما كانت بمعنى الفعلِ المجرّدِ فَعَلَ، نحو: قرَّ واستقرَّ، قالَ الرضيُّ: " ... ولا بدَّ في استقرَّ من مبالغةٍ "[٢].

**١١ ـ افْعَوْعَلَ:** ذكرَ ابنُ جنّي[٣] وابنُ يعيشَ[٤] أنَّ هذا البناءَ موضوعٌ للمبالغةِ، لِمَا فيهِ من تكريرِ العينِ وزيادةِ الواوِ، بناءً على أنَّ قُوَّةَ اللفظِ مُؤْذِنةٌ بقُوَّةِ المعنَى، وهو معنَى كانَ أشارَ إليهِ الخليلُ قبلاً، قال سيبويهِ: " وقالوا: اخْشَوْشَنَ. وسألتُ الخليلَ فقالَ: كأنَّهم أرادوا المُبَالَغةَ والتوكيدَ "[٥]. ومثلُ اخْشَوْشَنَ: اعْشَوْشَبتِ الأرضُ، واغْدَوْدَنَ النَّبتُ، أي اخْضَرَّ حتَّى يَضْرِبَ إلى السَّوادِ من شِدَّةِ رِيِّهِ، وغيرُ ذلك كثيرٌ[٦].

**١٢ ـ افْعَوَّلَ:** يُفيدُ هذا البناءُ المبالغةَ وكثرةَ الفعلِ، كافْعَوْعَلَ، لكونِهِ على زِنتِهِ، غيرَ أنَّ افْعَوْعَلَ كُرِّرَ فيهِ العينُ، وكُرِّرَ هاهُنا الواوُ المزيدةُ، نحو: اخْرَوَّطَ البعيرُ في السّيرِ، أي أسرعَ، واعْلَوَّط الرَّجُلُ بَعِيرَهُ، أي تَعَلَّقَ بِعُنُقِهِ وَاعْتَلَاهُ[٧].

---

١ ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٨٣.

٢ شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١١١/١.

٣ الخصائص، ابن جني ٢٦٤/٣.

٤ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٨٦.

٥ الكتاب، سيبوية ٧٥/٤.

٦ أدب الكاتب، ابن قتيبة ص ٣٦٢، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١١٢/١، وارتشاف الضرب، أبو حيان ١٧٨/١، واللسان، ابن منظور ٥٨٣/١ عذب، ٦٠١ عشب، و ١٤٠/١٣ خشن، و ٢٨٩/١٤ ذلا، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي ٣٣٢/١.

٧ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش ص ٨٧، وارتشاف الضرب، أبو حيان ١٧٨/١

**١٣ ـ افْعَنْلَلَ:** وهذهِ صيغةٌ أخرَى تُفيدُ المبالغةَ وكثرةَ الفعلِ، نحو: اسْحَنْكَكَ الليلُ، أي اشْتَدَّتْ ظُلمتُهُ[١].

**(٢) الصيغُ الاسميَّةُ:**

المشهورُ في هذا الضربِ من المُبَالَغةِ ما يُعرفُ بينَ النحاةِ بصيغِ المُبَالَغةِ، وهيَ صيغٌ خمسٌ[٢]، والمقصودُ بذلك ما حُوِّلَ من اسمِ الفاعلِ إلى صِيغةٍ تدلُّ على معنَى المبالغةِ الذي لا يدلُّ عليهِ اسمُ الفاعلِ، قالَ سيبويهِ: " وأجرَوا اسمَ الفاعلِ إذا أرادُوا أنْ يُبالِغُوا في الأمرِ، مُجراهُ إذا كانَ على بناءِ فاعلٍ، لأنَّهُ يُريدُ بهِ ما أرادَ بفاعلٍ من إيقاعِ الفعلِ، إلاّ أنَّهُ يُريدُ أنْ يُحدِّثَ عن المُبَالَغةِ. فمَا هو الأصلُ الذي عليهِ أكثرُ هذا المعنَى: فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِلٌ، وقد جاءَ فعيلٌ كرَحِيمٍ وعليمٍ وقديرٍ وسَميعٍ وبصيرٍ"[٣].

وإذا كانَ أصلُ معنَى المُبالَغةِ يُحَدَّثُ عنهُ بصيغِ خمسٍ، كما ذكرَ سيبويهِ، فهناكَ صيغٌ أُخرى تؤدِّي معنَى المُبَالَغةِ في الدِّلالةِ على الحدثِ، نُقِلتْ عن العربِ، ودوَّنَها النُّحاةُ. وهذهِ جملةُ ما وقفتُ عليهِ منها كلِّها، نسوقُها مُبتدئينَ بالصيغِ الأصليّةِ الخمسِ.

**١ ـ فَعُولٌ:** بناءٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ[٤]، مثلُ: أَكُولٍ وضروبٍ، وفي أسماءِ اللهِ تعالى الغفورُ ؛ " لأنَّهُ يفعلُ ذلكَ لِعبادِهِ مرّةً بعدَ مرّةٍ إلى ما لا يُحصَى، فجاءتْ هذهِ الصّفةُ على أبنيةِ المُبَالَغةِ لذلكَ"[٥].

---

١ ارتشاف الضرب، أبو حيان ١/ ١٧٩

٢ ينظر: همع الهوامع، السيوطي ٥ /٨٦.

٣ الكتاب، سيبويه ١/ ١١٠.

٤ الكتاب، سيبويه ١/ ١١٠، و ٣/ ٣٨٤.

٥ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٩٤.

٢ ـ **فَعَّال:** مثالٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ[١] في الوصفِ، وذكرَ الزَّجَّاجيُّ أنَّ هذا البناءَ يُؤخذُ من الثلاثيِّ المُشدَّدِ العينِ فقطْ، فيجوزُ أنْ يُوصفَ بهِ من كلِّ فعلٍ أصلُهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وعينُهُ مُشدّدةٌ، ولا يجوزُ أنْ يوصفَ بما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ عينُهُ غيرُ مُشدَّدةٍ؛ لأنَّهُ إذا بُنِيَ من الرّباعيِّ فعَّالٌ سقطَ منه حرفٌ فاختلَّ البناءُ؛ لأنَّهُ يجبُ حذفُ حرفٍ منهُ، فلو بنيتَ من دحرجَ، لقلتَ: دَحّارٌ أو دحّاجٌ، فحينئذٍ يبطُلُ المعنَى المقصودُ بهِ لاختلالِ البناءِ؛ لأنَّهُ إنّما يكملُ معناهُ بكمالِ حروفِهِ، وذكرَ أيضًا أنَّ الفَعّالَ يجري في ضروبٍ من صِفاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، نحو: خَلّاقٍ وجَبّارٍ وعلّامٍ ورزّاقٍ ووَهّابٍ وتوّابٍ ومَنّانٍ، وما أشبهَ ذلكَ، وأنَّ كلَّ ذلكَ مبنيٌّ من فَعَّلَ بتشديدِ العينِ، إلاّ الجَبَّارَ، فإنَّهُ لم يُستعملِ الفعلُ منه ثلاثيًّا مُشدّدَ العينِ، فلم يُقلْ: جبّرَ فهو جبّارٌ، وإنّما يُقالُ: تجبَّرَ فلانٌ فهو مُتجبِّرٌ، ويُقالُ جَبّارٌ، فمُتجبِّرٌ على الفعلِ من تجبَّرَ، وجَبّارٌ اسمٌ على غيرِ الفعلِ، أي أنَّهُ لم يُنطقْ منه بفعلٍ غيرِ مزيدٍ فيهِ، وأشارَ الزّجّاجيُّ كذلكَ إلى أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُبنَى فَعَّالٌ من شيءٍ من صِفاتِهِ إلاّ ما جاءَ منهُ في التنزيلِ وأطبقتْ عليهِ الأمّةُ، وإنْ كانَ أصلُهُ ثُلاثيًّا، وأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يُقاسَ على ما جاءَ منهُ في التنزيلِ، فيُقالُ من حكيمٍ: حَكَّامٌ، ومن عَفُوٍّ: عفّاءٌ، وإنْ كانَ ذلكَ صحيحًا في مقاييسِ العربيّةِ[٢].

وقالَ الزّجّاجيُّ في تفسيرِ التّوابِ: " وفَعَّالٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ مثل: ضَرَّابٍ للكثيرِ الضربِ، وقَتّالٍ للكثيرِ للقتلِ ... فجاءَ تَوَّابٌ على أبنيةِ المُبَالَغةِ لقبولِهِ توبةَ عِبادِهِ، وتكريرِ الفعلِ منهم دفعةً بعدَ دفعةٍ، وواحدًا بعدَ واحدٍ على طُولِ الزّمانِ، وقبُولِهِ عزَّ وجلَّ ممّن

---

١ الكتاب، سيبويه ١/١١٠.

٢ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ١٥٣، و ص ٢٤٠.

يَشاءُ أنْ يقبلَ منهُ، فلذلكَ جاءَ على أبنيةِ المُبالَغةِ، فالعبدُ يتوبُ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، ويُقلعُ عن ذنوبِهِ، واللهُ يتوبُ عليهِ، أي يقبلُ توبتَهُ، فالعبدُ تائبٌ، واللهُ توّابٌ"[1].

٣ ـ **مِفْعال:** مثالٌ من أمثلةِ المُبَالَغةِ، قالَ سيبويهِ: " وزعمَ الخليلُ أنَّ فَعُولاً ومِفعَالاً ومِفْعَلاً، نحو: قَوُولٍ ومِقوالٍ، إنّما يكونُ في تكثيرِ الشيءِ وتشديدِهِ، والمُبالغةِ فيهِ"[2].

٤ ـ **فَعيل:** بناءٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ، وأكثرُ ما يجيءُ هذا البناءُ ممّا كانَ فِعلهُ على (فَعُلَ) غيرَ متعدٍّ، نحو: ظَرُفَ فهوَ ظَريفٌ، وشَرُفَ فهو شَريفٌ، وصَدُقَ فهوَ صَديقٌ، يُرادُ بذلكَ المُبالغةُ بالظَّرَفِ والشَّرَفِ والصِّدْقِ، وكذلكَ جميعُ ما جاءَ على فعيلٍ إنَّما هو للمُبَالَغةِ في الوصفِ، كما أنَّ فَعِيلاً يأتي من غيرِ (فَعُلَ)، ففي أسماءِ اللهِ قولُهم: سميعٌ وعليمٌ وقَديرٌ ورحيمٌ، قالَ الزَّجّاجيُّ في تفسيرِ العليمِ: " العليمُ من أبنيةِ المُبَالَغةِ في الوصفِ بالعلمِ ... وهو أنْ يُرادَ بِعليمٍ مدحُ الذّاتِ بالعلمِ، فيُرادُ بهِ أنَّ ذاتَهُ عالمةٌ لا يجوزُ عليهِ الجهلُ، فيصيرُ من بابِ ظريفٍ وشَريفٍ وكَريمٍ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ: زيدٌ ظريفٌ فلستَ تُريدُ أنّهُ فعلَ ظَرفًا بِهِ وبغيرِهِ، إنَّما تَصِفهُ في ذاتِهِ بالظَّرَفِ"[3].

٥ ـ **فَعِل:** بناءٌ من أبنيةِ المُبالَغةِ[4]، مثل: حَذِرٍ وفَطِنٍ.

وهذه الصيغُ الخمسُ هي الأصلُ الذي عليهِ أكثرُ هذا المعنى، وهو المُبالَغةُ[5]، وغالبُ تحويلِها من الثُّلاثيّ المجرَّدِ، وشذَّ بناؤُها من أفْعَلَ: سُمِعَ منهُ مِهْوَانٌ، ومِعطاءٌ، ودَرَّاكٌ،

---

١ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٦٣. وينظر أيضًا ص ٥٧، و ١٢٦، و ١٩٤.

٢ الكتاب، سيبويه ٣/ ٣٨٤. وينظر: ١/ ١١٠.

٣ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٥٠ ـ ٥١. وينظر: ص ٤٨، و ١٣٧.

٤ الكتاب، سيبويه ١/ ١١٠، و ٣/ ٣٨٤.

٥ الكتاب، سيبويه ١/ ١١١. وينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٨.

وأليمٌ، من أهانَ، وأعطى، وأدركَ، وأسمعَ، وسُمِعَ غيرُ ذلكَ[1]. وذكرَ أبو حيّانَ فيما حَكَاهُ عن أبِي بَكْرِ بنِ أبِي طَلْحَةَ " أنَّ هذه المثُلَ تتفاوتُ في المُبَالَغَةِ، فضروبٌ لمن كثُرَ منه الضربُ، وفعَّالٌ لمن صارَ لهُ كالصناعةِ، ومِفعالٌ لمن صارَ كالآلةِ، وفعيلٌ لمن صارَ له كَالعَطِيَّةِ والطبيعةِ، وفَعِلٌ لمن صارَ لَهُ كالعاهةِ، ولم يتعرَّضْ لهذه المُتَقَدّمُونَ"[2].

ويختلفُ النُّحاةُ في إعمالِ صيغِ المُبالغةِ الخمسِ السابقةِ فيما بعدَها، فالفرّاءُ[3] وأهلُ البصرةِ[4] يُجيزُونَ إعمالَها عملَ اسمِ الفاعلِ، وبقيّةُ أهلِ الكوفةِ يمنعُونَ إعمالَها، وأنَّ ما بعدَها على إضمارِ فعلٍ. وغيرُ شكٍّ أنَّ مذهبَ الفرّاءِ والبصريّينَ أقوى؛ لأنَّ السّماعَ جاءَ بإعمالِها شعرًا ونثرًا، وأنَّ مذهبَ مَن منعَ ضعيفٌ، إذْ لا قياسَ مَعَ النّصِّ، ولا مُبرِّرَ لرفضِ السماعِ[5].

٦ ـ **فَعْلٌ بمعنى فاعلٍ**، وبمعنى مفعولٍ: فمن الأوَّلِ العدْلُ في أسماءِ اللهِ، وهو في الأصلِ مصدرٌ سُمِّيَ بهِ، فوُضِعَ موضعَ العادلِ، وهو أبلغُ منه؛ لأنَّه جُعِلَ المسمَّى نفسُهُ عادلاً[6]. ومن الثاني قولُهُ[7]:

حتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ  جاؤُوا بِمَذْقٍ هلْ رأيْتَ الذِّئبَ قطْ

---

١ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥/٢٢٨١، وهمع الهوامع، السيوطي ٦/١٦٠.

٢ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥/٢٢٨١، وقد صَرَّح أبو حيّان بِعِنْوَانِ مُصَنَّفِ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، وهو:(بُغْيَةُ الآمِلِ).

٣ معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٨.

٤ الكتاب، سيبويه١/١١٠، ومجالس ثعلب ص ١٩٦، واشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٤٠، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور١/٥٦١، وشفاء العليل، السلسيلي ٢/٦٢٤.

٥ ينظر: الخلاف النحوي الكوفي، حمدي الجبالي ص ١٦٧ وما بعدها.

٦ اللسان، ابن منظور ١١/٤٣٠ عدل.

٧ الشعرُ من الرجزِ، قيل: إنَّه للعجاجِ، وقيل: لغيرِهِ وهو من شواهد ارتشاف الضرب ٤/١٩١٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٥/١٧٤.

فالمرادُ بـ (مَـذْقٍ) الممذوقُ مبالغـةً[1]. ولا ريـب أن لمعنـى الاسـتفهام هنـا دورا بيّنـا فـي تأكيد الصفة وإثباتها، واستعمال (قطّ) مع الاستفهام قوى المعنى وبالغ فيه، فهي الأَبَدُ الْمَاضِي" وأما قَطُّ فإنه هُوَ الأَبَدُ الْمَاضِي، تَقُولُ: مَا رأيت مِثْلَهُ قَطُّ"[2]. والجملة الاستفهامية محمولة هنا على معناها دون لفظها، وقد أكد ذلك ابن جني في المحتسب، يقول: قَوْله هَل رَأَيْت: جملَة استفهامية إِلَّا أَنَّهَا فِي مَوضِع وصف الضيح[3] حملا على مَعْنَاهَا دون لَفظهَا، لِأَن الصّفة ضرب وقط اسْتعْملت هُنَا مَعَ الِاسْتِفْهَام مَعَ أَنَّهَا لَا تسْتَعْمل إِلَّا مَعَ الْمَاضِي الْمَنْفِيّ لِأَن الِاسْتِفْهَام أَخُو النَّفْي فِي أَكثر الْأَحْكَام[4].

٧ ـ **فُعَلٌ، نحو:** رجلٌ بُلَعٌ إذا كانَ كثيرَ الأكلِ[5]. ويفيد هذا البناءُ المُبَالَغةَ أيضًا إذا كان معدولاً عن فاعلٍ[6]، ومنهُ ما جاءَ في الحديثِ من أن عُروةَ بنَ الزّبيرِ قالَ للمُغيرةِ: يا غُدَرُ، وهل غَسَلْتَ غَدْرَتَكَ إلاّ بالأمسِ؟ قالَ ابنُ الأثيرِ: " غُدَرُ معدولٌ عن غادرٍ للمبالغةِ"[7]، وهذا البناءُ لا يستعملُ إلا في النداءِ غالِبًا[8]، أو معدولاً عن أفعلَ من كذا، نحو قولِه تعالى[9]: ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخرَ﴾[10].

---

1 شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ٢/ ١١٢.

2 ابن منظور، اللسان ٧/ ١٨١

3 وردت هذه اللفظة في البيت نفسه لكن برواية أخرى، وهي في اللسان: جاؤوا بِضَيْحٍ، هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ؟ والضيح هو اللبن، اللسان ٤/ ٢٤٨

4 ابن جني،المحتسب،٢/ ١٦٥، والبغدادي: خزانة الأدب٢/ ١٠٩

٥ اللسان، ابن منظور٨/ ٢٠ بلع، وينظر ٢/ ٦٢٦ نكح، و ٣/ ١٥٦ حمد، و ٦/ ٤٠ جلس، و ٨/ ٥٨ جمع، و ١٩٨ صرع، و ٢١٩ ضجع.

6 شرح الكافية في النحو، الأستراباذي ١/ ٤٤.

٧ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٣/ ٣٤٥. ومثلُه عُقَقُ معدولاً عن عاقٍّ، وفُسَقُ معدولا عن فاسق. اللسان ١٠/ ٢٧٥ عقق.

٨ ينظر اللسان، ابن منظور ٥/ ٨ غدر، و ٤٨ فخر.

٩ البقرة الآية ١٨٤.

١٠ البرهان في علوم القرآن، الزركشي٢/ ٥١٥.

٨ ـ **فَعُلٌ، نحو:** رَجلٌ يَقُظٌ وفَطُنٌ للرجلِ الّذي تكثرُ منهُ اليقظَةُ والفِطنةُ. ومنه قراءةُ مَن قرأ: ﴿ وَعَبُدَ الطَّاغُوتَ ﴾[١]، فـ (عَبُدَ) هاهنا يُفيدُ المُبَالَغةَ في عِبادةِ الطّاغُوت، وذكرَ أبو البركاتِ الأنباريُّ أنَّ (عَبُدَ) اسمٌ للجمعِ، وأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ جمعًا؛ "لأنَّهُ ليسَ من أوزانِ الجموعِ"[٢].

٩ ـ **فاعِلٌ:** أوردَ ابنُ خالويهِ هذا البناءَ في كتابهِ (ليسَ في كلامِ العربِ) وقالَ: "لم نجدْ صِفةً على فاعلٍ للمبالغةِ إلاّ حرفين: رجلٌ جاملٌ بمعنى جميلٍ، ورجلٌ ظارِفٌ بمعنى ظريفٍ"[٣]. وعرضَ ابنُ منظورٍ هذا البناءَ في (لسان العرب)، ومثَّلَ لهُ بمثالٍ آخرَ ثالثٍ، فذكرَ أنَّ بعضَهم ذهبَ إلى أنَّ معنى قولِهم: قومٌ زابدونَ، كَثُرَ زَبَدُهم، وذكرَ أيضًا أنَّ ابنَ سِيدَه أنكرَ ذلك، وعدَّهُ ليسَ بشيءٍ[٤].

وفي أسماءِ اللهِ عزَّ وجلَّ القادرُ، إلاّ أنَّ القديرَ أبلغُ في الوصفِ بالقدرةِ منهُ، قالَ الزَّجَّاجيُّ: "القديرُ أبلغُ في الوصفِ بالقُدرةِ من القادرِ؛ لأنَّ القادرَ اسمُ الفاعلِ من قَدَرَ يَقْدِرُ فهوَ قادرٌ، وقديرٌ فعيلٌ، وفعيلٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ"[٥]، ومثلُه العالِمُ، غيرَ أنَّ العليمَ أبلغُ منهُ.

١٠ ـ **مَفْعُولٌ، وحُمِلَ على هذا البناءِ قولُهم:** أرضٌ مجرودةٌ أي كثيرةُ الجرادِ، على التوهُّمِ، كأنَّه من جُرِدتِ الأرضُ أي حدثَ فيها الجرادُ[٦].

---

١ المائدة الآية ٦٠. والآيةُ في المُصحف: ﴿ وَعَبَدَ ﴾.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ١/ ٢٩٩.

٣ ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص ١٢٩.

٤ اللسان، ابن منظور ٣/ ١٩٢ زبد.

٥ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٤٨.

٦ اللسان، ابن منظور ٣/ ١١٨ جرد.

**١١ ـ أَفْعَلُ، ومنهُ (أحصَى) في قولِه تعالى:** ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[١]، قالَ: أبو البركاتِ الأنباريُّ: " وزعمَ بعضُ النّحويّينَ أنَّ (أَحْصَى) اسمٌ على وزنِ أفعلَ للمبالغةِ ". غيرَ أنَّ الأنباريَّ منعَ أنْ يكونَ (أحصَى) اسمًا يدلُّ على المُبَالَغةِ، ورأى أنَّهُ فعلٌ ماضٍ، لأنَّهُ لو كانَ اسمًا " لكانَ ينبغِي أنْ يكونَ (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أشدَّ إحصاءً، لأنّكَ لا تقولُ: ما أحصاهُ، ولهذا تقولُ: ما أشدَّ إحصاءَهُ، فلمّا قالَ: أحصى دلَّ على أنَّهُ فعلٌ ماضٍ، وأمّا قولُهم: ما أولاهُ للمعروفِ، وما أعطاهُ للمالِ، فهو من الشّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليهِ"[٢]. يريدُ أنَّ بناءَ أفعلَ اسمًا لا يكونُ إلا من الفعلِ الثُّلاثيِّ، وأحصى مزيدٌ، والمزيدُ لا يُبنى منهُ أفعلُ، وإنّما يُؤتَى بمصدرِهِ منصوبًا بعدَ ما أشدَّ أو نحوِهِ، وأنَّ ما وردَ منهُ، نحو: ما أولاهُ للمعروفِ وما أعطاهُ للمالِ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليهِ، ولهذا تعيّنَ أنْ يكونَ (أحصَى) فعلاً، وليسَ اسمًا.

ونقلَ أبو حيَّانَ من كتابِ (البديعِ في النحوِ للغَزْنيِّ) أنَّ معنى: أفْضَلِ القومِ، وأفْضلِ من القومِ المُبَالَغةُ، لذلكَ أُعْطيا بعضَ أحكامِ التَّعجُّبِ[٣].

**١٢ ـ فُعْلَى[٤]، وهذا البناءُ يكونُ اسمًا، كقولِه تعالى:** ﴿ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ﴾[٥]، ويكونُ صفةً نحو قولِهِ تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى ﴾[٦].

**١٣ـ فُعَلٌّ:** بناءٌ من أبنيةِ المُبالغةِ، نحو: الزُّمَّلُ، وهو الجبانُ الضعيفُ[٧].

---

١ الكهف الآية ١٢.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ٢/١٠١.

٣ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥/٢٣٢٨

٤ البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٢/٥١٥. وينظر: المسائل العضديات، أبو علي الفارسي ص ١١٦ ـ ١١٧.

٥ العلق الآية ٨.

٦ يونس الآية ٢٦.

٧ الخصائص، ابن جني ٣/٢٦٧.

١٤ ـ **فَيْعَلٌ**: بناءٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ، كقولِهم: رجلٌ خَيدَعٌ، أي كثيرُ الخداعِ[١].

١٥ ـ **فُعَالٌ وهو مبالغةٌ لفعيلٍ، مثل**: كريمٍ وكُرَامٍ، وكبيرٍ وكُبَارٍ، وطَويلٍ وطُوَالٍ، وغيرِ ذلك[٢]. وذكرَ ابنُ خالويهِ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ فُعّالاً لغةً جائزةً في فعيلٍ[٣]. ويَتبدَّى لي أنَّ جعلَ فُعالٍ مُبالغةً لفعيلٍ، ومنحرفًا عنهُ أولى من جعلِهِ لغةً جائزةً فيهِ، لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لجازَ أنْ يُقالَ في كلِّ فَعيلٍ: فُعالٌ، وهذا ما لا يجوزُ. قالَ ابنُ جنّي: "فإنَّ فعيلاً أخصُّ بالبابِ من فُعالٍ، ألا تراهُ أشدَّ انقيادًا منهُ، تقولُ: جميلٌ، ولا تقولُ: جُمالٌ، وبطيءٌ ولا تقولُ: بُطاءٌ، وشديدٌ ولا تقولُ: شُدادٌ"[٤]، فدلَّ ذلكَ على أنَّ فُعَالاً ليستْ لغةً في فعيلٍ، وإنّما هو مُبَالَغةٌ فيهِ.

١٦ ـ **فُعَّالٌ وهو مبالغةٌ لفعيلٍ، لكونهِ أكثرَ أحرفًا منهُ، قالَ ابنُ جنّي**: "ومن ذلكَ أيضًا قولُهم: رجلٌ جميلٌ ووضيءٌ، فإذا أرادُوا المُبَالَغةَ في ذلكَ قالُوا: وُضَّاءٌ وجُمَّالٌ، فزادُوا في اللفظِ هذهِ الزّيادةَ لزيادةِ معناهُ"[٥]. إلا أنَّ فُعَّالاً أبلغُ من فُعَالٍ[٦]. قالَ الرَّضيُّ: "والظَّاهرُ أنَّ فُعَالاً مُبالغةُ فَعيلٍ في المعنَى، فطُوَالٌ أبلغُ من طَويلٍ، وإذا أردتَ المُبَالَغةَ شَدّدتَ العينَ فقلتَ: طُوَّالٌ"[٧]. وذكرَ ابنُ خالويهِ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ فُعّالاً لغةً جائزةً في فعيلٍ[٨].

---

١ اللسان، ابن منظور ٨/ ٦٤ خدع.

٢ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١/ ١٤٨، و ٢/ ١٣٦، واللسان، ابن منظور ٢/ ٦٠٢ ملح، و ١٢/ ٢٥٤ رمم، ٤١٢ عظم.

٣ ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص١٣٠.

٤ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٦.

٥ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٦. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ٢/ ١٣٦.

٦ البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٢/ ٥١٤.

٧ شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ٢/ ١٣٦. وينظر: اللسان، ابن منظور ٢/ ٦٠١ ملح، و ٣/ ٣٥٥ قصد، و١٢/ ٤١٢ عظم، و ١٣/ ٤١٢ حسن.

٨ ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص١٣٠.

**١٧ ـ فُعُّولٌ وفَعُّولُ: بضمِّ الفاءِ وفتحِها، بناءانِ من أبنيةِ المُبَالَغةِ، مثل:** سُبُّوحٍ، وقُدُّوسٍ، وسَبُّوحٍ، وقَدُّوسٍ، وقَيُّومٍ[١]، وذكرَ الزَّجَّاجيُّ أنَّ ما جاءَ على فَعُّولٍ فهو مفتوحُ الأوّلِ نحو: كَلُّوبٍ وسَمّورٍ، إلاّ سُبُّوحًا وقُدُّوسًا فإنَّ الضمَّ فيهما أكثرُ، ثُمَّ إنّهُ لم يُشِرْ في أثناءِ حديثِهِ عن اسمِ اللّهِ تعالى القُدُّوسِ[٢] إلى أنَّ الفُعُّولَ من أبنيةِ المُبَالَغةِ.

**١٨ ـ فَيْعُولٌ:** بناءٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ في الفعلِ، "ومنهُ القَيُّومُ في أسماءِ اللّهِ الحُسنَى، قالَ الزَّجَّاجيُّ: "القَيُّومُ فَيعُولٌ من قامَ يقُومُ، وهو من أوصافِ المُبَالَغةِ في الفعلِ"[٣].

**١٩ ـ فَيعالٌ:** مثالٌ من أمثلةِ المُبَالَغةِ، ومنهُ القَيّامُ، قالَ الفرّاءُ مُعلّقًا على قولِهِ تعالى: ﴿ألم اللّه لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾[٤]: "وقرأها عمرُ بنُ الخطّابِ وابنُ مسعودٍ (القَيّامُ)، وصورةُ القَيُّومِ: الفيعُولُ، والقَيَّامُ الفيعَالُ، وهما جميعًا مدحٌ"[٥].

**٢٠ ـ فَعْلان ـ فَعلى بناءانِ من أبنيةِ المُبَالَغةِ، قالَ ابنُ الأثيرِ معقبًا على حديثِ:** "في كلِّ كبِدٍ حَرَّى أجْرٌ": "الحرّى فَعلى من الحرِّ، وهي تأنيثُ حَرَّانَ، وهما للمبالغةِ"[٦].

ويرى السُّهيليُّ أنَّهُ إنّما دخلَ فَعْلانَ معنَى المُبَالَغةِ "من حيثُ كانَ في آخرِهِ ألفٌ ونونٌ كالتثنيةِ، فإنَّ التثنيةَ في الحقيقةِ تضعيفٌ، وكذلكَ هذهِ الصِّفةُ، فكأنَّ غضبانَ

---

١ اللسان، ابن منظور ٢/٤٧٣ سبح، و ٦/١٦٨ قدس، و ١٢/٥٠٤ قوم.

٢ ينظر: اشتقاق أسماء اللّه، الزجاجي ص ٢١٤. وينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص ٢٥٠.

٣ اشتقاق أسماء اللّه، الزجاجي ص ١٠٥.

٤ آل عمران الآية ١.

٥ معاني القرآن للفراء ١/١٩٠. وينظر: اشتقاق أسماء اللّه، الزجاجي ص ١٠٨.

٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ١/٣٦٤. وينظر: اللسان، ابن منظور ٤/١٧٨ حرر، و ١٢/ ٢٣٠ رحم.

وسكرانَ حاملٌ لِضِعفَينِ من الغضبِ والسُّكْرِ، فكانَ اللفظُ مُضارعًا للفظِ التثنيةِ، لأنَّ التثنيةَ ضعفانِ في الحقيقةِ"[1].

ويُقارنُ التصريفيّونَ بينَ فَعْلَانَ وفعِيلٍ كالرّحمنِ والرّحيمِ في أسماءِ اللهِ تعالى، فيذكرونَ أنَّهما من بناءٍ واحدٍ لمعنًى واحدٍ، وأنَّ العربَ إذا بَنتِ الكلمتينِ من أصلٍ واحدٍ لمعنًى واحدً أرادتْ من ذلكَ معنى المُبالغةَ، قالَ الزّجّاجيُّ: " فالرّحمنُ فَعلانُ، والرّحيمُ فَعيلٌ. قالَ أبو عُبيدةَ مَعمرُ بنُ المُثنَّى[2]: قد يَبنونَ الكلمتينِ من أصلٍ واحدٍ لمعنًى واحدٍ للمُبَالَغةِ، وهما بنزلةِ نديمٍ وندمانَ "[3]، غيرَ أنَّ فعلانَ عندَهم أشدُّ مُبالَغةً؛ لأنَّ " كُلَّ اسمٍ كانَ عن طريقةِ الفعلِ أشدَّ انعدالاً كانَ في المدحِ أبلغَ، فرحمانُ أشدُّ انعدالاً عن طريقةِ الفعلِ من رحيمٍ، فلذلكَ كانَ أبلغَ في المدحِ"[4].

**٢١ ـ فِعِّيلٌ، نحو:** شِمِّيرٍ، وسِكِّيرٍ، و﴿ وأمُّه صِدِّيقَةٌ ﴾[5]، وغيرِ ذلكَ[6].

**٢٢ ـ فُعَيَّلٌ:** بناءٌ من أبنيةِ المُبالغةِ، نحو: الزُّمَيَّلُ، وهو الجبانُ الضعيفُ[7].

---

١ نتائج الفكر في النحو، السهيلي ص ٥٤.

٢ ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة ٢١/١، وكلامُهُ ثَمَّ مختلفٌ، وهو: " الرّحمنُ مجازُهُ ذو الرّحمةِ، والرّحيمُ مجازُهُ الرّاحمُ، وقد يُقدِّرُونَ اللفظينِ من لفظٍ واحدٍ لمعنًى واحدٍ، وذلكَ لاتّساعِ الكلامِ عندَهم، وقد فعلُوا مثلَ ذلكَ فقالُوا: ندمانُ ونديمٌ".

٣ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٣٨ ـ ٣٩.

٤ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي ص ٤٠.

٥ المائدة آية ٧٥.

٦ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٥٠٠/٢، وارتشاف الضرب، أبو حيان ٩٠/١، واللسان، ابن منظور ١٩٣/١ صدق، و ٤٢٨/٤ شمر.

٧ الخصائص، ابن جني ٢٦٧/٣، وارتشاف الضرب، أبو حيان ٩١/١

**٢٣ ـ فَعَلْعَلٌ بناءٌ يدلُّ على التكثيرِ ؛ للتكريرِ الذي فيه، نحو قولِه[١]:**

ثِقالُ الجِفانِ والحُلومِ رَحَاهمُ  رَحَى الماءِ يكْتالونَ كَيْلاً غَذَمْذَما

فقولُه: غَذَمْذَما يدلُّ على التكثيرِ لتكريرِه[٢].

**٢٤ ـ فعِّيلى مصدرٌ يُرادُ به المُبَالَغةُ**، ويطّردُ عندَ بعضِهم، ولا يطّردُ عندَ آخرينَ، وأكثرُه مقصورٌ، وجاءَ بعضُهُ ممدودًا، وقاسهُ الكسائيُّ، فأجازَ المدَّ في جميعِ ما وردَ، نحو: الهِزّيمى، والرِّميّا، والدِّلّيلى، والخِلّيفى[٣]. وغيرِ ذلكَ[٤].

**٢٥ ـ فُعَّالَى:** من أبنيةِ المبَالَغةِ، نحو: الخُضَّارَى، وهو طائرٌ، والحُوَّارَى[٥]، وهو الدقيقُ الأبيضُ[٦].

**٢٦ ـ تَفْعَالٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ**، وهو موضوعٌ بالأغلبِ لتكثيرِ المصدرِ، كما أنَّ فَعَّلْتُ صيغةٌ موضوعةٌ بالأغلبِ لتكثيرِ الفعلِ، كتَرْدَادٍ، وتَكرارٍ، وتَلْعَابٍ، وتَهْذَارٍ، وتَقْتَالٍ وأخواتِها. قال سيبويهِ: "هذا بابُ ما تُكثِّرُ فيهِ المصدرَ من فَعَلْتُ فَتُلحِقُ الزوائِدَ، وتبنِيهِ بناءً آخرَ، كما أنَّكَ قلت: في فَعَلْتُ فَعَّلْتُ حينَ كثَّرْتَ الفِعلَ"[٧].

---

١ البيت من الطويل، وهو لشُقرانَ مولى سَلامانَ من قضاعةُ في الصحاح ٥/ ١٩٩٥ غذم، وبلا نسبة في مقاييس اللغة، ابن فارس ٤/ ٢٥٨.

٢ اللسان، ابن منظور ١٢/ ٤٣٥ غذم.

٣ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢/ ٥٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي١/ ١٦٨.

٤ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٢/ ٦٩، واللسان، ابن منظور ٩/ ٨٤ خلف، و ١٣/ ٣٣٧رمي، و١٥/ ٩٨ عمي.

٥ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٧.

٦ اللسان، ابن منظور ٤/ ٢٢٠ حور.

٧ الكتاب، سيبويه ٤/ ٨٣. وينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢/ ٤٩٩، و ٥/ ٢٢٦٣، واللسان١/ ٧٣٩ ـ ٧٤٠ لعب، و ٣/ ١٧٢ردد، و ٥/ ٢٥٠ و ٢٥٩ هذر، و ١٠/ ٢٠٠ صفق، و١١/ ٥٤٩ قتل، و ٦٣٦ ميل، و ١٢/ ٦٢٦ هيم.

وجاءَتْ على تَفْعَالٍ ألفاظٌ كثيرةٌ، وهوَ مَعَ كثْرتِهِ ليسَ بقياسٍ مطَّردٍ[1]، وجَاءَ في ارْتِشَافِ الضّرَبِ أَنَّهُ مَقِيسٌ[2].

ومذهبُ البصْرِيَّةِ في ما جاءَ من المصادرِ على تَفْعَالٍ أنَّهُ مصدرٌ يدلُّ على الكثرةِ، وأنَّهُ ليسَ مبنيًا على فعَّلَ المضعَّفِ العينِ، الذي يُرادُ بهِ التكثيرُ. قال سيبويهِ: " وليسَ شيءٌ من هذا مصدَرَ فعّلْتُ"[3]، ومذهبُ الفراءِ وغيرِهِ من الكوفيّةِ أنَّه مصدرٌ أصلُهُ التَّفْعيلُ الّذي يدُلُّ على المُبَالَغةِ والكثرةِ، والألفُ عِوَضٌ من الياء[4]. وقد رجَّحَ الرَّضيُّ مذهبَ سيبويهِ[5].

**٢٧ ـ تِفعَالٌ، بكسرِ التاءِ.** نصَّ سيبويهِ على أنَّه ليسَ من بابِ التَّفعالِ[6]، وذهبَ الأعلمُ إلى أنَّ التِّسْيَارَ والتِّلْقاءَ، بالكسرِ، مصدرانِ شاذَّانِ، معناهُما التكثيرُ[7].

**٢٨ ـ مُفْعِلٌ بمعنى مُفَعِّلٍ، وحُملَ عليهِ قولُهُ[8]:**

قدْ وردَتْ مثلَ اليماني الهَزْهازِ  تدفعُ عن أعناقِها بالأعجازِ

أعيتْ على مُقْصِدِها والرَّجَّازِ

---

هترهتر، و ٢٥٩ هذر، و ٢٠٠/١٠ صفق، و ٥٤٩/١١ قتل، و ٦٣٦ ميل، و ٦٢٦/١٢ هيم.

1 شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي١٦٧/١

١١٥ ارتشاف الضرب٢، أبو حيان/ ٥٠٠

٣ الكتاب، سيبويه١/ ٨٤.

٤ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٢٨/١.

٥ شرح شافية بن الحاجب، الأستراباذي ١٦٧/١.

٦ الكتاب، سيبويه ٨٤/٤. وينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥٠٠/٢

٧ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥٠٠/٢

٨ الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة، ابن دريد ١٣٢/١، و ٢٠٢، و١٢١١/٢.

فَمُقْصِدٌ إمَّا يُرادُ بـه ههنا مُفَعِّلٌ لتكثيرِ الفعلِ، وليسَ مُفْعِلٌ ههنا بمنزلةِ مُحسِنٍ ومُجْمِلٍ، ونحوهِ ممَّا لا تكثيرَ فيهِ، يدلُّ على ذلكَ أنَّه قرنَهُ بالرَّجَّاز، وهو فَعَّالٌ، وفعَّالٌ من أبنيةِ المُبَالَغةِ والكثرةِ[1].

٢٩ ـ **مِفْعَلٌ**: بناءٌ من أبنيةِ المُبالغةِ، قالَ سيبويهِ: " وزعمَ الخليلُ أنَّ فَعولاً ومِفْعالاً ومِفْعلاً ... إنَّما يكونُ في تكثيرِ الشيءِ، وتشديدِهِ، والمُبَالَغةِ فيهِ"[2]،كقولِهم: خطيبٌ مِصْقَعٌ، أي بليغٌ ماهرٌ في خُطبتِهِ، وقولِهِم: رجلٌ مِبْلَعٌ، أي كثيرُ الأكلِ[3].

٣٠ ـ **مَفْعَلَةٌ** بناءٌ يأتي للكثرةِ من الثلاثيِّ، نحو: الولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ، وكَثْرَةُ الشُّرْبِ مَبْوَلَةٌ، وأرضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ، ومذْأَبةٌ، ومَظْبَأةٌ، وتَلزمُهُ الهاءُ، ولا يُقالُ: مَسْبعٌ ولا مَأسَدٌ[4]. وأمَّا غيرُ الثلاثيِّ فلا يُبْنى منه مَفْعَلَةٌ للدِّلالةِ على الكثرةِ، الإ ما شذَّ، حكى سيبويهِ أرضٌ مُعَقْرَبةٌ ومُثَعْلَبةٌ، أي كثيرةُ الثَّعالبِ والعقاربِ[5]، ولا يُقاسُ عليهمَا، فلا يُقالُ: أرضٌ مُضَفْدَعةٌ، وحَكَى أبو زيدٍ أنَّ العربَ إذا أرادتِ الكثرةَ جعلُوهُ بزِنةِ اسمِ الفاعلِ، بكسرِ

---

١ اللسان، أبن منظور ٣/ ٣٥٥ قصد.

٢ الكتاب، سيبويه ٣/ ٣٨٤.

٣ اللسان، ابن منظور ٨/ ٢٠٣ صقع، و٨/ ٢٠ بلع. وينظر ١/ ٣٠٣ حرب، و ٦/ ٨٠ درس، و ١٣/ ١٢٥، و ١٢٨ حفن.

٤ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢/ ٥٠٥،وقوله"الولد مبخلة مجبنة" جزء من حديث للرسول صلى الله عليه وسلم، وتمامه"حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ يَعْلَى الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَسْعَيَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَضَمَّهُمَا إِلَيْهِ وَقَالَ: »إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ« سنن ابن ماجة ٢/ ١٢٠٩ رقم الحديث ٣٦٦٦.

٥ الكتاب، سيبويه ٤/ ٩٤.

راءِ مُعَقْربةٍ، ولامِ مُثَعْلِبَةٍ. ومن النادرِ قولُهم: أرضٌ مَعْقَرَةٌ، بزنةِ مَفْعَلَةٍ، كأنَّهم لاحَظُوا في العقربِ معنى العَقْرِ[1].

٣١ ـ **مُفَعَّلٌ** بناءٌ يدلُّ على المُبَالَغةِ والتكثيرِ، في المفردِ والجمعِ. أمَّا المفردُ فيُشْترطُ تردُّدُ الفِعْلِ فيهِ، نحو: مررتُ بثَوْبٍ مُخَرَّقٍ، وإذا كانَ الفعلُ لا يتردَّدُ فيهِ فلا يصحُّ هذا البناءُ فيهِ، فلا يُقالُ: مررتُ بكبشٍ مُذَبَّحٍ، وإنَّما: بكبشٍ مذبوحٍ؛ لأنَّ الذَّبْحَ لا يتردَّدُ كثرَدُّدِ التخرُّقِ. وأمَّا الجمعُ فَيَصِحُّ هذا البناءُ فيهِ، نحو: مررتُ بثيابٍ مُصبَّغَةٍ، وبكباشٍ مُذَبَّحَةٍ؛ لأنَّ الفعلَ متفرِّقٌ في جمْعٍ[2].

٣٢ ـ **مُفْتَعِلٌ** كمُقْتَدِرٍ، من اقتدرَ، وأبلغُ من قديرٍ[3].

٣٣ ـ **مِفْعِيلٌ** يكونُ للمبالغةِ، ويكونُ لغيرِها؛ فإذا كانَ للمبالغةِ تَساوى فيه لفظُ المؤَنَّثِ والمذكَّرِ، نحو: مِعْطِيرٍ، ومِحْضِيرٍ، وإذا لم يُقْصدْ بهِ المُبَالَغةُ دخلَ الهاءُ مؤنَّثَهُ، وساغَ جمعُهُ بالواوِ والنونِ[4].

٣٤ ـ **مَفْعَلَان** كَمَخْبَثَانَ، ومنه حديثُ سعيدٍ "كَذَبَ مَخْبَثَانُ" ويُقالُ للرجلِ والمرأةِ[5].

٣٥ ـ **مُفْعَوْعِلٌ** ومنه ما وردَ في حديثِ قُسٍّ: مُخْضَوْضِلَةٌ أغْصانُها، أي نَدِيَّةٌ تَتَرَشْرَشُ من نَدَاها[6].

---

١ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٣١/١.

٢ اللسان، ابن منظور ٢٤٤/٣. وينظر ٣٥٨/١ خضب، و٥٩١ شرب، و ١٧٠/١٢ خرم.

٣ اللسان، ابن منظور ٧٤/٥ قدر.

٤ اللسان، ابن منظور ٢١٧/١٣ سكن.

٥ اللسان، ابن منظور ١٤٣/٢خبث، والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٦/٢.

٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٤٣/٢، واللسان، ابن منظور ٢٠٨/١١ خضل.

**(٣) جعل المعاني بمنزلة الأعيان، والعكس:**

مَقْصِدُ هذه المباحثةِ أنْ تكشِفَ عن وسيلةٍ أخرَى من وسائلِ المُبالغةِ في المعنَى في العربيّةِ، وتتمثّلُ في تلكَ الألفاظِ التي جُعلَتْ فيها المعاني بمنزلةِ الأعيانِ، والأعيانُ بمنزلةِ المعاني، للمبالغةِ في أمرِها، والرَّفْعِ منها، على جهةِ الاتساعِ في الكلامِ، وهذهِ الألفاظُ ضربانِ:

١ ـ أمَّا الضربُ الأوَّلُ فيأتي فيه اللفظُ الثاني من لفظِ الأوَّلِ، وصْفًا له، أو مضافًا إليهِ للمُبَالَغةِ والإجادةِ والتفخيمِ، قالَ سيبويهِ: " وَسألْتُهُ عن قولِهم: مَوْتٌ مائتٌ، وشُغْلٌ شاغِلٌ، وشِعْرٌ شاعِرٌ، فقالَ: إنَّما يُريدونَ المُبَالَغةَ"[١]. وقالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: " وكأنَّ المعنى فيهِ المُبَالَغةُ والتفخيمُ، كأنَّه إذا قالَ: شِعرٌ شاعرٌ، فقدْ أخبرَ أنَّهُ شِعرٌ مستقلٌّ بنفسِهِ، وغيرُ مُفتقرٍ إلى شاعرٍ، فصارَ في ذلكَ تشبيهٌ لهُ بالعينِ، ولم يصحَّ المعنى إلا على ذلكَ؛ ألا ترى أنَّ الموتَ لا يكونُ ذا موتٍ، والشّعرَ لا يكونُ ذا شعرٍ، كما لا يُسندُ إليهِ (مات)، ولا شيءٌ من هذه الأمثلةِ بالحقيقةِ"[٢]. وقالَ المرزوقيُّ: " وإنّما يصفُونَ بِما يُشتقُّ من لفظِ الموصوفِ بيانًا للمُبالغةِ وتنبيهًا عليها "[٣].

وتتنوَّعُ صِيغُ هذا اللوْنِ من المُبَالَغةِ، وتتعدَّدُ مبانيهِ، فقد يكون اللفظُ الأوَّلُ فُعْلاً، أو فَعْلاً، أو فِعْلاً، أو فَعَلاً، أو فَعِلاً والثاني فَاعِلاً، كقولهم: شُغْلٌ شاغِلٌ[٤]، وشَيْبٌ شائبٌ[٥]،

---

١ الكتاب، سيويه ٣/ ٣٨٥.

٢ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ص ١٩٧.

٣ الأزمنة والأمكنة، المرزوقي ١/ ١١٤.

٤ ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص ٣١١، واللسان ١١/ ٣٥٦ شغل.

٥ ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص٣١١، ومثله في (ليسَ) ص ٣١١: وَيْل وائل، وذَال ذائلٌ، وجَهْدٌ جاهدٌ، ولَيْلٌ لائل، وصَيْفٌ صائف، ودَفْرٌ دافرٌ، وبَعْدٌ باعدٌ، وبَرْحٌ بارحٌ، وكَلْبٌ كالبٌ، وخَبْلٌ خَابِلٌ. وينظر: اللسان

وصِدقٌ صادقٌ[1]،وأسَدٌ آسِدٌ[2]، ووَتِدٌ واتِدٌ[3]، على التوالي. وقد يكونُ اللفظُ الأوَّلُ فَعْلاً والثاني فَعِلاً، أو أفْعلَ، أو فَعيلاً، أو مُفْعِلاً، أو مُفَعَّلاً، كقولِهم: كَلْبٌ كَلِبٌ[4]، ويَوْمٌ أيْوَمُ[5]، وتَبٌّ تبيبٌ[6]، وبَرْحٌ مُبْرِحٌ[7]، ولَيْلٌ مُلَيَّلٌ[8].

وقد يكونانِ فُعْلاً فَعيلاً، كقولِهم: ذُلٌّ ذَليلٌ[9]، أو فِعْلاً فاعلاً أو فَعيلاً، كقولِهم: دِبْلٌ دابلٌ ودبيلٌ[10]، أو فُعُلاً فاعِلاً، كقولهم: سُحُقٌ ساحقٌ[11]، أو فَعَلاً فَعِلاً أو فُعَّالاً، كقولِهم: أسَدٌ أسِدٌ[12]، وعَجَبٌ عُجَّابٌ[13]، أو فاعِلاً مُفْعِلاً، كقولِهم: جَادٌّ مُجِدٌّ[14]، أو فَعِيلاً فاعِلاً، كقولهم: نَسِيبٌ نَاسِبٌ، ورَبِيعٌ رَابِعٌ[15].

---

=٥١٣/١ شيب، و٦٢٥ عقنب، و ٦٤٦ غرب، و٩١/٢ موت، و٤١٠ برح، و٩٠/٣ بعد، و٢٨٩/٤ دفر، و ٤١٠ شعر، و٢٠١/٩ صيف، و١١/ ١٩٧ خبل، و٦٠٨ ليل.

١ليس في كلام العرب، ابن خالويه ص ٣١١.

٢ اللسان، ابن منظور ٧٢/٣ أسد. ومثله: عَجَبٌ عاجبٌ، وعَرَبٌ عَارِبةٌ، وهَمَجٌ هامجٌ. ينظر: اللسان ٥٨١/١ عجب، و ٥٨٦ عرب، و ٣٩٢/٢ همج، و١٣٠/١١جهل.

٣ اللسان، ابن منظور ١٣٠/١١ جهل.

٤ اللسان، ابن منظور ٢٢/١٠ بعنق. ومثله: أيْكٌ أيِكٌ. اللسان ٣٩٥/١٠ أيك.

٥ اللسان، ابن منظور ٤٣١/١٢، و ١٨٥/٣ رمد. ومثله: ليلٌ أليلُ،ورَبْلٌ أربلُ. اللسان ١١/ ٢٦٤ ربل، و ٦٠٨ ليل.

٦ اللسان، ابن منظور ٢٢٦/١ تبب.

٧ اللسان، ابن منظور ٤١٠/٢ برح.

٨ اللسان، ابن منظور ٦٠٨/١١ ليل.

٩ اللسان، ابن منظور ٢٥٧/١١ ذلل.

١٠ اللسان، ابن منظور ٢٣٥/١١ دبل.

١١ اللسان، ابن منظور ١٠/ ١٥٤ سحق.

١٢ اللسان، ابن منظور ٢٢/١٠ بعنق.

١٣ اللسان، ابن منظور ٥٨١/١ عجب.

١٤ اللسان، ابن منظور ٧٧/٤ بكر.

١٥ اللسان، ابن منظور ٧٥٦/١ نسب، و ١٠٤/٨ ربع.

وقد يكونُ الأوَّلُ فَعَالاً والثاني فَعِلاً، أو فاعِلاً، أو أَفْعَلَ، أو مُفَعَّلاً، أو مُفْتَعِلاً، كقولهم: عَرَادٌ عَرِدٌ[1]، وعَنَاءٌ عَانٍ[2]، ورمادٌ أرْمدُ، ونَهارٌ أنْهَرُ[3]، وعَناءٌ مُعَنٌّ[4]، وهَلاكٌ مُهْتَلِكٌ[5].

أو يكونُ الأوَّلُ فُعَالاً والثاني فَاعِلاً، كقولهم: غُرَابٌ غَارِبٌ[6]، أو الأوَّلُ فِعَالاً والثاني فُعَّلاً، كقولهم: عِياذٌ عُوَّذٌ[7]، أو الأوَّلُ أفْعالاً والثاني فُعَّلاً، كقولهم: أعوامٌ عُوَّمٌ[8]، أو الأوَّلُ فاعِليَّةً والثاني فَعْلاءَ، كقولهم: جَاهليَّةٌ جَهْلاءُ[9].

وقد يكونانِ فَعْلَةً فَعْلاءَ، كقولهم: ليلةٌ لِيلاءُ[10]، أو فَعَلَةً فاعِلةً، كقولهم: حاجةٌ حائجةٌ[11]، أو فَعُلَ الفِعالِ، كقولهم: رَجُلُ الرجالِ[12]، أو فَعَلَةَ الفُعْلِ أو الفِعَالِ، كقولهم: دَارَةُ الدُّورِ، ورَمْلَةُ الرِّمالِ[13]، أو فاعِلَ فُعْلٍ، كقولهم: حائلُ حُولٍ[14]، أو أفعالَ فُعْلَلٍ، كقولهم: حائلُ حُولَلٍ[15]، أو الفَعَالَ الفُعَّلِ، كقولهم: الرَّدَاهُ الرُّدَّهِ[16].

---

١ اللسان، ابن منظور ٣/ ٢٨٨.
٢ اللسان، ابن منظور ١٥/ ١٠٦ عنا.
٣ اللسان، ابن منظور ٣/ ١٨٥ رمد، و٥/ ٢٣٨ نهر.
٤ اللسان، ابن منظور ١٥/ ١٠٦ عنا.
٥ اللسان، ابن منظور ١٠/ ٥٠٥ هلك.
٦ اللسان، ابن منظور ١/ ٦٤٦ غرب.
٧ اللسان، ابن منظور ٣/ ٤٩٩ عوذ.
٨ اللسان، ابن منظور ١٢/ ٤٣١ عوم، و١٣/ ٤٩٢ رده.
٩ اللسان، ابن منظور ١١/ ١٣٠ جهل.
١٠ اللسان، ابن منظور ١١/ ١٣٠ جهل.
١١ اللسان، ابن منظور ٢/ ٢٤٢ حوج.
١٢ اللسان، ابن منظور ١١/ ١٨٩ حول.
١٣ اللسان، ابن منظور ٤/ ٣٠٠ دور.
١٤ اللسان، ابن منظور ١١/ ١٨٩ حول.
١٥ اللسان، ابن منظور ١١/ ١٨٩ حول.
١٦ اللسان، ابن منظور ١٣/ ٤٩٢ رده.

وهذا اللونُ من المُبَالَغةِ، كما لا يَخْفَى، يكونُ فيه اللفظُ الثاني مشتقًّا من الأوَّلِ وتابِعًا لهُ، وقد يتعاكسُ الأمرُ فيُضْطرُّ الشاعرُ، فَيُقَدِّمُ اللفظَ الثانيَ، ويُؤَخِّرُ اللفظَ الأوَّلَ، كقولِ رؤبةَ[1]:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُه  كأنَّ لونَ أرضِهِ سَمَاؤُه

أرادَ مُتناهيةً في العَمَى، فكأنَّهُ قال: أَعْماؤُهُ عَامِية، لكنَّه قدَّمَ وأخَّرَ للضَّرورةِ[2].

بل إنّهم في بعضِ الأحيانِ يتصرَّفونَ في اللفظينِ على جِهةِ القلبِ المكانيِّ، على إرادةِ المُبَالَغةِ، كقولِهم: عُقَابٌ عَقَنْباةٌ، وعَبَنْقاةٌ، وقَعَنْباةٌ، وبَعَنْقاةٌ، على المُبَالَغةِ، بمعْنَى حديدةِ المَخالبِ، كما قالُوا: أَسَدٌ آسِدٌ[3].

وكثيرٌ من صيَغِ هذا الضَّربِ إنَّما حُمِلَ على المُبَالَغةِ، لأنَّه لا فعلَ له، لرفضِهم الفعلَ فيهِ، وتركِهم إسنادَهُ إليهِ، فشاعرٌ ومائتٌ في قولِهم: شِعْرٌ شاعِرٌ، وموتٌ مائتٌ، ليسَ فيهِما معنى الفعْلِ، إذ لم يُسْمعْ شَعُرَ البيتُ، لأنَّ الشِّعرَ لا يكونَ ذا شِعرٍ، ولم يُسمعْ ماتَ الموتُ، لأنَّ الموتَ لا يكونُ ذا موتٍ، لذا حملُوه على المُبَالَغةِ والتَّفخيمِ والإجادةِ، على جِهةِ الاتساعِ، تشبيهًا للمعاني بالأعيانِ، للمبالغةِ في أمرِها والرَّفعِ منهُ[4].

٢ ـ وأمَّا الضربُ الثاني الّذي تُجعلُ فيه الأعيانُ بمنزلةِ المعاني، فتُوضعُ فيه المصادرُ موضعَ الخبرِ[5] عن العينِ، بجعلِ المصدرِ عينَ الذاتِ، مبالغةً ومجازًا، لكثرةِ وقوعِهِ من

---

١ الرجزُ لرؤبةَ، والبيتُ مطلعُ أرجوزةٍ لهُ في أوّلِ الديوانِ ص ٣. ونسبهُ ابنُ فارس في مقاييس اللغة ١٣٤/٤ للعجّاج.

٢ اللسان، ابن منظور ٩٨/١٥ عمي. وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية، عبد الفتاح الحموز ص ١٦٥.

٣ اللسان، ابن منظور ٦٢٥/١ عقنب، ٦٨٤ قعنب، ٢٢/١٠ بعنق، و ٢٣٤/١٠ عنبق.

٤ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ص ١٩٧، واللسان، ابن منظور ٥١٣/١ شيب، و ٧٥٦ نسب، و ٤١٠/٤ شعر، و٧٣٨/١١ ويل.

٥ اشترط النحاة ألا يكون في أول المصدر ميمٌ، فلا يقال: زيدٌ مزارٌ. ارتشاف الضرب، أبو حيان ٥٨٧/٢.

الموصوفِ، والدِّلالةِ على أنَّ العينَ أكْثَرَ من محاولةِ ذلكَ المعنى، وكَثُرَ أخْذُهُ فيهِ، وإكثارُهُ منهُ، كقولِهم: أبو حنيفةَ الفقهُ، وقولِهِ تعالى: ﴿إنْ أصبحَ ماؤُكم غوراً﴾[1]، وقولِهم: زيدٌ عدلٌ، أو زورٌ، أو رِضًا، قالَ الرضيُّ: "أُطلقَ اسمُ الحدثِ على الفاعلِ والمفعولِ مبالغةً، كأنَّهما من كثرةِ الفعلِ تجسَّما منهُ"[2].

ويرى ابنُ جنّي أنَّ العربَ وصفتْ بالمصدرِ لأمرينِ: أحدِهما التشابهُ بينَ المصدرِ الجامدِ والصفةِ المُشتقّةِ في وقوعِ أحدِهما موقعَ الآخرِ، فكما يُقالُ: رجلٌ عدلٌ، فيقعُ المصدرُ موقعَ عادلٍ، يُقالُ: أقائمًا والنّاسُ قعودٌ، فيقعُ المشتقُّ موقعَ المصدرِ، أي أتقومُ قيامًا والنّاسُ قعودٌ، والأمرِ الثاني وهو المُبالغةُ في المعنَى، وتفسيرُ ذلكَ "أنَّهُ إذا وُصفَ بالمصدرِ صارَ الموصوفُ كأنَّهُ في الحقيقةِ مخلُوقٌ من ذلكَ الفعلِ، وذلكَ لكثرةِ تعاطيهِ لهُ، واعتيادِهِ إيَّاهُ"[3]، فكأنّهُ وُصِفَ بالجنسِ أجمعَ مُبَالَغةً وتوكيدًا وتمكينًا لذلكَ الفعلِ.

ومِّما ينبغي التذكيرُ بهِ أنَّ بعضَ النحْوِيّينَ ذهبَ إلى أنَّه لا مبالغةَ في ذلكَ، وتأويلُه إمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي ذو عدلٍ، أو ذو زورٍ، أو ذو رِضًا، وإمَّا أنْ يكونَ مُحرَّفًا عن أصلهِ، واقعًا موقِعَ المشتقِّ، أي عادلٌ، أو زائرٌ، أو راضٍ[4]. وفي رأيي أنَّ حملَهُ على المُبالغةِ أوفقُ مَعنًى من أنْ يُحملَ على حذفِ المُضافِ، أو أنْ يكونَ مُحرَّفًا عن أصلهِ، واقعًا موقِعَ المشتقِّ، لأنَّ فيهِ من المُبالَغةِ والإعظامِ ما ليسَ في ذينيكَ.

---

١ سورة الملك الآية ٣٠.

٢ شرح الكافية في النحو، الأستراباذي ٣٠١/١. وينظر شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ٢٤٠/١.

٣ الخصائص، ابن جني ٢٥٩/٣.

٤ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٦٣/٢، و ٥٨٧، وشرح المفصل، ابن يعيش ١١٥/١، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ١١٣/٢، والمقتضب، المبرد ٢٣٠/٣.أصحاب الرأي الأول هم البصريون، وأصحاب الرأي الثاني هم الكوفيون.

ومثلُ ما تقدَّمَ في المصادرِ الموضوعةِ موضعَ الخبرِ في الكثرةِ: ما أنتَ إلا سيرًا، وزيدٌ سيرًا سيرًا، قالَ سيبويهِ: " واعلمْ أنَّ السيرَ إذا كنتَ تُخبرُ عنهُ في هذا البابِ فإنَّما تُخبرُ بسيرٍ متَّصِلٍ بعضُه بِبَعضٍ في أيِّ الأحوالِ كانَ "[1]. ومن المفيدِ هاهُنا الإشارةُ إلى أنَّ المصدرَ يدلُّ على المُبَالَغةِ أيضًا إذا كانَ من لفظِ عاملهِ منصوبًا، ففي الجُلوسِ في قولكَ: جلستُ الجلوسَ، مبالغةٌ وتكثيرٌ للفعلِ، إذ لا يُفهمُ من جلسَ معنى الكثرةِ[2].

**(٤) تكرارُ اللفظِ والمعنى:**

ليسَ من شأنِ هذه المباحثةِ أنْ تعرضَ لِمَا يُعْرَفُ بالتوكيدِ اللفظيِّ أو المعنويِّ اللذينِ يُرادُ بهِما تأكيدُ معنى اللفظِ الأوَّلِ وتشديدُهُ، لأنَّهُما لا يدلانِّ على مبالغةٍ وتكثيرٍ إلا إذا دلاَّ على ذلكَ[3]، وقالَ الرضيُّ: " بَخٍ وهي كلمة تقالُ عندَ الإعجابِ والرِّضى بالشيءِ وتكرّرُ للمبالغةِ، فيُقالُ: بَخْ بَخْ"[4]، وإنَّما مَقْصِدُ هذه المباحثةِ أنْ تكشِفَ عن التكرارِ الّذي يدلُّ على مُبَالَغَةٍ وتكثيرٍ في المعنَى.

ويتنوَّعُ هذا التَّكرارُ، ويتَّخِذُ أشكالاً مختلفةً، منها أنْ يتكرَّرَ اللفظُ ويتمُّ بتكريرِهِ التهويلُ والتعظيمُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾[5]، والتقديرُ: الحَاقَّةُ ما هيَ، إلاَّ أنَّ في تكريرِ الحَاقّةِ وإعادةِ الاسمِ بلفظِهِ معنَى التعظيمِ[6]، وقالَ الزّجّاجُ مُعلّقًا على هذهِ الآيةِ: " والمعنَى تفخيمُ شأنِها، واللفظُ لفظُ استفهامٍ، كما تقولُ: زيدٌ ما هوَ، على تأويلِ

---

١ الكتاب، سيبويه ٣٣٦/١. وينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان ١٠١/٣.

٢ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٣/٢.

٣ ينظر البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٥٥/٣.

٤ شرح الكافية، الأستراباذي ٨٣/٢.

٥ الحاقة الآية ١.

٦ إعراب القرآن، النحاس ١٩/٥.

التعظيمِ لشأنِهِ في مدحٍ كانَ أو ذمٍّ"[1].وقد نصّ الزمخشريعلى أنّ الأصل فيها" الحاقة ما هي، أي أيُّ شيء هي تفخيما لشأنها وتعظيما لهولها، فوضعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ، لأنه أهولُ لها[2]. وتابعه أبو حيّان بأنّ مَا اسْتِفْهَامٌ لَا يُرَادُ حَقِيقَتُهُ بَلِ التَّعْظِيمُ، وَأَكْثَرُ مَا يَرْبُطُ بِتَكْرَارِ الْمُبْتَدَأِ إِذَا أُرِيدَ، يَعْنِي التَّعْظِيمَ وَالتَّهْوِيلَ[3]. فالمبالغة متحصلة من التكرار مصحوبا بالاستفهام.

ومنها ما يتمثَّلُ بعطْفِ لفظٍ على آخرَ، فيه حروفُه ومعناهُ، والبناءانِ مختلفانِ، كقولِهِ صلَّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ:" مَن بكَّرَ يومَ الجُمُعَةِ، وابتكَرَ فلهُ كذا وكذا". فقد قيلَ في معنى الحديثِ: إنَّ معنى بكَّرَ وابتكَرَ واحدٌ، وكُرِّرَ للمبالغةِ، على حدِّ قولِهِم: جَادٌّ مُجِدٌّ[4].

ومنها أن تُكرَّرَ الألفاظُ، والمعاني متقاربةٌ، فيكونُ في تَكرَارِها، والجمْعِ بينَها في سياقٍ واحدٍ مبالغةٌ، لا تَتَأتَّى لو لم تُكرَّرْ، على نحو ما نجدُهُ في قولِ الأعشى[5]:

ولقدْ غدَوْتُ إلى الحانُوتِ يتْبَعُنِي  شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

قالوا: " الشاوي الذي شوى، والشَّلُولُ الخفيفُ، والمِشَلُّ المِطْرَدُ، والشُّلْشُلُ الخفيفُ القليلُ، وكذلك الشَّوِلُ، والألفاظُ متقاربةٌ، أُريدَ بذكْرِها والجمعِ بينها الْمُبَالَغَةُ"[6]. وقد ذكر صاحب الخزانة أنّ شُوَل بِضَم الشين وَفتح الْوَاو هُوَ بمعناه إِلَّا أنه للتكثير[7]، وهذا يعني أنّ التكرار وحده لم يفد المبالغة، وإنما توالت المشتقات الوصفية لتضيف كل صفة معنى

---

١ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٥/٢١٣. وينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٣/٥٥.

2 الزمخشري، الكشاف ٤/٥٩٨

3 أبو حيان، البحر المحيط ١٠/٢٥٣

٤ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ١/١٤٨، واللسان، ابن منظور ٤/٧٧ بكر.

٥ البيتُ من البسيطِ، وهو للأعشى في ديوانِهِ ص ٥٥.

٦ اللسان، ابن منظور ١١/٣٦٢ شلل.

7 البغدادي، خزانة الأدب ٨/٣٩١.

ليس متحققا في الصيغة الأخرى، فكان لتضافر تلك الإضافات مع تكرار صوت الشين الاحتكاكي، الذي تكرر في الصيغ الخمس، محقا بدوره صفة استمرارية الصوت مما يقوي شدة المعنى والمبالغة فيه. والغريبُ في الأمرِ أنَّ من النُّقادِ، وعلى رأسِهم ابنُ قتيبةَ، من وقفَ من شعرِ الأعشى هذا موقفًا، إذْ جعلَه من الشّعرِ الّذي تأخَّرَ معناهُ وتأخَّر لفظُهُ. قالَ ابنُ قُتيبةَ بعدَ إنشادِ الشعرِ: " وهذه الألفاظُ الأربعةُ في معنًى واحدٍ، وكانَ قد يستغني بأحدِها عن جميعِها"[1].

وإذا كانتْ أشكالُ التَّكرارِ السابقةُ تَتَوافَقُ لفظًا ومعنًى؛ لِتدُلَّ على المُبَالَغةِ، فهذا شكْلٌ أُخرُ ينضافُ إليها، لمحَ فيه أهلُ العربيَّةِ معنى المُبَالَغةِ، شكلٌ يرتبِطُ فيهِ اللفظُ الثاني بالأوَّل ارتباطًا معنويًا، يقومُ على علاقةِ كُلٍّ منهما بالآخرِ، وكأنَّه ضربٌ جديدٌ من الترادُفِ، أو قريبٌ منه، دون أن يكونَ بينهما أيُّ

**ارتباطٍ لفظيٍّ.**

ففي المُبَالَغةِ في صِفاتِ الألوانِ استعْملتِ العربُ أوصافًا محدَّدةً، على إرادةِ الْمُبَالَغَةِ، من ذلكَ فَاقِعٌ، وناضِرٌ، وناصِعٌ، فيُبالغُون بفاقعٍ في اللونِ الأصفرِ، فيقولونَ: أصفرُ فاقعٌ، وبناضِرٍ في اللونِ الأخضرِ، فيقولونَ أخْضَرُ ناضِرٌ، وأجازَ ابنُ الأعرابيّ أنْ يُبالغَ بناضِرٍ في كلِّ الألوانِ، فيقالُ: أحمرُ ناضِرٌ، وأصْفَرُ ناضِرٌ، وبناصِعٍ في اللون الأبيضِ، فيقولون: أبيضُ ناصعٌ [2]. وبالغُوا أيضًا بِلِياحٍ في الأبيضِ، فقالُوا كذلك: أبيضُ لِياحٌ[3].

---

١ الشعر والشعراء، ابن قتيبة ٧١/١.

٢ اللسان، ابن منظور ٢١٣/٥ نضر. وفي المعجم الوسيط ٩٢٦/٢ نصع: أحمر ناصعٌ.

٣ اللسان، ابن منظور ٥٨٧/٢ ليح.

ومن ذلك قانِئٌ وأَرْجُوانٌ، فيُبالغونَ بهما في اللونِ الأحمرِ، فيقولونَ: أحمرُ قانِئٌ، وأحمرُ أُرْجُوانٌ[1]. ومنهُ أيضًا فاحمٌ ومُدْلَهِمٌّ، يُبَالغونَ بهما في اللونِ الأسودِ، فيقولون: أسودُ فاحمٌ[2]، وأسودُ مُدْلَهِمٌّ[3]. وتُبالِغُ العربُ في نعْتِ بعضِ النباتاتِ، فينعتونَ النّصِيَّ بأسحمَ، والبُهْمَى بصَمعاءَ، والصِّلِّيانَ بجَعْدٍ، فيقولونَ: نَصِيٌّ أسحمُ، وبُهْمَى صَمعاءُ، وصِلِّيانٌ جعْدٌ[4].

(٥) الترادفُ: وهذا مظهرٌ آخرُ من مظاهرِ المُبَالَغةِ في المعنَى، وهو مظهرٌ قريبٌ من سابقِهِ، ويتمثّلُ في أنْ "يُشفعَ ما يُفهِمُ المعنى على وجهٍ يقتضي زيادةً، فتترادفُ الصّفاتُ بقصدِ التهويلِ، كما في قولِهِ تعالى[5]: ﴿ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾"[6]، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾[7]، وقولِهِ: ﴿ لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى ﴾[8]، ونحوِ ذلكَ ممّا عُطفَ أحدُ المُترادفينِ على الآخرِ قصدًا للمبالغةِ[9].

والّذي لا شكَّ فيهِ أنَّه يمكنُ بالمترادفاتِ أنْ يأتيَ الشّاعرُ باللفظينِ المُختلفينِ للمعنَى الواحدِ، تأكيدًا ومُبالغةً، كلفظَيِّ النَّأيِ والبعدِ في قولِ الشّاعرِ[10]:

---

١ اللسان، ابن منظور ٣١١/١٤ رجا.

٢ اللسان، ابن منظور ٤٤٩/١٢ فحم.

٣ اللسان، ابن منظور ٢٠٦/١٢ دلهم.

٤ اللسان، ابن منظور ٢٨١/١٢ سحم.

٥ الأعراف الآية ١٩٩.

٦ البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٥٥/٣ ـ ٥٦.

٧ آل عمران الآية ١٤٦.

٨ طه الآية ٧٧.

٩ ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٤٧٢/٢.

١٠ البيت من الطويل، وهو للحطيئةِ في ديوانِهِ ص ٧١.

أَلا حَبَّذا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ  وَهِنْدٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[1]

والمبالغة متحققة أيضا من تكرار الاسم هند فقد كرره مرات ثلاث، واجتماع المترادفات حقق معنى آخر غير المبالغة وهو المفارقة، ولا يتحصل هذا المعنى إلا باجتماع النأي والبعد.

(٦) القلبُ: بالقلبِ مظهرٌ إضافيٌّ آخرُ من مظاهرِ الْمُبَالَغَةِ في المعنَى[2]، لُمِحَ في بعضِ ألفاظِ اللغةِ وتَرَاكِيبِها، مِمَّا وقَعَ فيهِ قَلْبٌ، وحُوِّلَ فيهِ اللفظُ أو المعنَى عن وَجهِهِ، سواءٌ أكانَ هذا القلبُ مكانيًا، أم قلبَ معنًى. فمن الأوَّلِ قولُ ساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهُذليّ[3]:

سَادٍ تجرَّمَ في البضيعِ ثمانيَا  يُلْوِي بِعيْقاتِ البِحَارِ ويَجْنَبُ

قالوا: سادٍ من الإسآدِ، وهو سيرُ الليلِ كُلِّهِ، على قلبِ موضِعِ العينِ إلى موضِعِ اللامِ، كأَنَّهُ سائدٌ، ثُمَّ قلبَ فقالَ: سادئٌ، فبالغَ[4]. ومثلُه، وقد سبقَ: عُقابٌ عَقَنْباةٌ، وعَبَنْقاةٌ، وقَعَنْبَاةٌ، وبَعَنْقَاةٌ، مبالغةً في حِدَّةِ المخالبِ.

**ومن الثاني قولُ ذي الرُّمَّة[5]:**

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ  إِذا ٱلْبَسَتْهُ المُظْلِماتُ الحَنَادِسُ

قالَ ابنُ جنّي في (باب من غَلَبةِ الفروعِ على الأصولِ): "هذا فصلٌ من فُصولِ العربيَّةِ طَريفٌ تجِدُهُ في معاني العربِ... ولا تكادُ تجِدُ شيْئًا من ذلكَ إلا والغرضُ فيهِ الْمُبَالَغَةُ ...

---

١ المزهر، السيوطي ٤٠٤/١. وينظر: فصول في فقه اللغة ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

٢ على الرغمِ من توسّع الدكتور عبد الفتاح الحموز في بحثهِ ظاهرةَ القلبِ المكانيّ في اللغةِ العربيّةِ، وذكره سبعةَ عشرَ غرضًا من أغراضِ القلبِ، إلاّ أنّهُ لم يُشرْ إلى هذا الغرض، أعني المُبَالغةَ. ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية ص ٥٢ وما بعدها.

٣ البيت من الكامل، وهو في ديوان الهذليين ١٧٢/١.

٤ اللسان، ابن منظور ٢٠١/٣ سأد. وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية، عبد الفتاح الحموز ص ١١٠.

٥ البيت من الطويل، وهو في ديوانِه ص ٣١٨.

أفلا تَرى ذا الرُّمَّةِ كيفَ جعلَ الأصلَ فرْعًا والفرعَ أصلاً، وذلكَ أنَّ العادةَ والعُرفَ في نحوِ هذا أنْ تُشَبَّهَ أعجازُ النِّساءِ بِكُثْبانِ الأنقاءِ... فَقَلَبَ ذو الرُّمَّةِ العادةَ والعُرْفَ في هذا، فَشَبَّهَ كُثبانَ الأنقاءِ بأعجازِ النساءِ. وهذا كأنَّهُ يخرُجُ مَخرجَ الْمُبَالَغَةِ، أي قد ثَبَتَ هذا الموضعُ وهذا المعنى لأعجازِ النساءِ، وصارَ كَأَنَّهُ الأصلُ فيهِ، حتّى شَبَّهَ بهِ كُثبانَ الأنقاءِ"[1].

**(٧) التَّصْغير:**

ذكرَ التَّصريفيُّونَ أنَّ مِن معاني التصغيرِ التَّعْظيمَ، فيكونُ من بابِ الكنايةِ بِالصِّغَرِ عن بلوغِ الغايةِ في العِظَمِ، حملاً للضدِّ على ضِدِّهِ إذا جاوزَ الحدَّ، كقولهِ[2]:

وكلُّ أُناسٍ سَوفَ تدخُلُ بينَهم  دُوَيْهِيَّةٌ تصْفَرُّ منها الأنامِلُ

ومنه أيضا قول أوس بن حجَر[3]:

فويق جبيل شاهق الرأس لم تكن  لتبلغَه حتى تكلَّ وَتَعْمَلاَ

فقد ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده.

ومِثْلُهُ: فلان فُرَيْخُ قومِهِ، إذا كانَ مُعظَّمًا مُكرَمًا عندَهم، وصُغِّرَ على وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ في كرامَتهِ[4].

وقد وقف الباحث على مصغرات شذّت فلا مكبر لها من لفظها نحو: "الكميت" من الخيل و"الكعيت" وهو البلبل، ومن هذا النوع "القطيعاء" لضربٍ من التمر و"القبيطاء" و"السريطاء" لضربٍ من الحلوى و"القصيرى" لأحد الأضلاع، وكثر ذلك في الأعلام

---

١ الخصائص، ابن جني ١/٣٠٠ـ٣٠٢. وينظر اللسان، ابن منظور ١٠/ ٥٠٩ـ٥١٠ ورك.

٢ البيت من الطويل، وللبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦.

3 البيت لأوس بن حجر في شرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٠

٤ شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١/١٩٢، اللسان ٣/ ٤٤ فرخ.

كـ"حنين"، و"أم حبين" و"هذيل" و"قريظة" و"سليم" و"عزير" و"قصي" و"طهية" و"جهينة" و"بثينة" و"صُهَيب" و" كُميت"، و "دُريد".[1] وعلى الرغم من قلّة ما ورد عن العرب من ألفاظ مصغّرة، إذ إنّ ظاهرة التصغير قليلة في العربية إذا ما قورنت بالظواهر اللغوية الأخرى، أنبأت تلك المثل عن معان حسنة للتصغير، فمعظم ما ورد عنهم يتضمّن معنى من المعاني التي تدلّ على صفات حميدة يكشف عنها السياق، مثل: التحبب، والشفقة، والتلطف، والتمليح، والتعظيم.

**(٨) جمعُ الجمعِ:**

لا يخفَى أنَّ الغرضَ من الجمع على نحوٍ عامٍّ الدلالةُ على الكثرةِ، ولذلكَ كانَ جمعُ الجمع غيرَ قياسٍ عندَ النُّحاةِ، لأنَّ الكثرةَ تحصلُ بالجمعِ، فلمْ يكنْ بهم حاجةٌ إلى جمعِ الجمع إلاّ إذا أرادُوا الْمُبَالَغَةَ في التكثيرِ، فمن ذلكَ مثلاً أيدٍ، فإذا أرادُوا المُبَالَغةَ والتكثيرَ قالُوا: أيادٍ، وكذلكَ أنعامٌ، فإذا جمعُوا هذا الجمعَ للمبالغةِ والتكثيرِ قالُوا: أناعيمُ، قالَ ابنُ يعيشَ: " وإنّما يجمعُونَ الجمعَ إذا أرادُوا المُبَالَغةَ في التكثيرِ والإيذانَ بالضروبِ المُختلفةِ من ذلكَ النّوعِ ...فأناعيمُ على هذا جمعُ الجمعِ، فلو قالَ: له عندِي أناعيمُ، فأقلُّ ما يُلْزَمُ بهِ سبعةً وعِشرينَ من ذلكَ النّوعِ، لأنَّ النَّعمَ جمعٌ من جهةِ المعنَى[2]، وأقلُّ ما ينطلقُ عليهِ اسمُ الجمعِ ثلاثة، فإذا جمعتَ وقلتَ: أنعامٌ، فإنَّ أقلَّ تضعِيفِها ثلاثُ مرّاتٍ، فتصيرُ تسعةً، فإذا جمعتَ أنعامًا، وكانَ المُرادُ بأقلِّها تسعةً، كانَ أقلُّ تضعيفِها ثلاثَ مرّاتٍ،

---

1 ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢٠

٢ يريدُ أنّهُ جمعٌ لا واحدَ لهُ من لفظِه، إذ إنَّ واحدَهُ ناقةٌ أو جملٌ، لأنَّ النعمَ المالُ الراعيةُ، واستعمالُه في الإبلِ أكثرُ.

فتصيرُ سبعةً وعِشرينَ، وعلى هذا لو قلتَ: سمعتُ أقاويلَ لكانَ أقلُّ ذلكَ سبعةً وعِشرينَ قولاً"[1].

وقد يكونُ من المناسبِ أنْ نُشيرَ هاهُنا إلى أنَّ السيرافيَّ ذكرَ أنَّ حُضَاجِرَ (اسمٌ للذكرِ والأنثى من الضِّباعِ)، جُعِلَ اسمًا للضَّبُعِ على لفظِ الجمعِ، إرادةً للمبالغةِ[2]، كأنَّها ذاتُ بطونٍ عظامٍ[3].

وأنْ نُشيرَ إلى أنَّ الأخفشَ ذهبَ إلى أنَّ العلّةَ في إهمالِ العربِ لآحادِ كثيرٍ من الجموعِ والاقتصارِ على الجمعِ نفسِهِ فقطْ إرادةُ معنَى الْمُبَالَغَةِ والتكثيرِ، ذلكَ لأنَّ المفردَ لا يفِي بذلكَ الغرضِ، قالَ معلّقًا على قولِ اللهِ تباركَ تعالى[4]: ﴿سندعُ الزَّبَانِيَةَ﴾: "وأمّا ﴿الزَّبَانِيَةُ﴾، فقالَ بعضُهم: واحدُها الزَّبَاني، وقال بعضُهم: الزّابِنُ، سمعتُ الزّابنَ من عيسَى بنِ عُمرَ، وقالَ بعضُهم: الزِّبْنِيَةُ، والعربُ لا تكادُ تعرفُ هذا، وتجعلُه من الجميعِ الذي لا واحدَ لهُ، مثل أبابيلَ. تقولُ: جاءتْ إبلي أبابيلَ، أي فِرقًا، وهذا يجيءُ في معنى التكثيرِ، مثل: عباديدَ وشعاريرَ"[5].

وأكَّدَ هذا المعنَى ابنُ منظورٍ، وبخاصّةٍ في الجموعِ التي تتعلقُ بالدواهي، فذكرَ أنَّ العلَّةَ في عدمِ استعمالِ مُفردٍ لها أنَّ العربَ كانتْ تصفُ الدواهيَ بالكثرةِ والعُمومِ، قالَ: "والبِرَحِينَ والبُرَحِينَ، بكسرِ الباءِ وضمِّها، والبَرحينَ أي الشدائدُ والدّواهي، كأنَّ واحدَ البِرَحِينَ بِرَحٌ، ولم يُنطقْ بهِ إلاّ مُقدّرًا ... وإنّما لم يستعمِلُوا في هذا الإفرادَ، فيقولُوا: بِرَحٌ،

---

١ شرح المفصل، ابن يعيش ٥/ ٧٤. ٧٦.

٢ اللسان، ابن منظور ٤/ ٢٠٢ حضجر.

٣ السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢/ ٦٦١.

٤ العلق الآية ١٨.

٥ معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤١.

واقتصرُوا فيهِ على الجمعِ دونَ الإفرادِ من حيثُ كانُوا يَصفونَ الدواهيَ بالكثرةِ والعُمومِ والاشتمالِ والغلبةِ، والقولُ في الفِتْكَرينَ والآقورينَ كالقولِ في هذه "[1].

(٩) المجازُ: وهو أنْ يُستعملَ اللفظُ في غيرِ معناهُ الحقيقيِّ، كالكنايةِ والتشبيهِ والاستعارةِ وغيرِها من أنواعِ المجازِ[2]، إذ يتحصَّلُ من ذلكَ كلِّهِ مبالغةٌ في المعنَى. فمثلاً كلمةُ (العينِ) تدلُّ في الأصلِ على العضوِ الْمُبْصِرِ في الإنسانِ والحيوانِ، بدليلِ مُقارنةِ اللغاتِ السّاميَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وأمّا في اللغةِ العربيّةِ ففيها زيادةٌ على هذا المعنى، فمن ذلكَ " الجاسوسُ وربيئةُ الجيشِ، وهو الذي ينظرُ لهم، وهذا على التشبيهِ والمُبَالَغةِ، فكأنَّ الجاسوسَ والرّبيئةَ قد تحوّلا إلى عينٍ كبيرةٍ، لأنَّ العينَ أهمُّ أعضائِهما في عملِهما "[3].

وقالَ الزركَشيُّ: " ومنه الْمُبَالَغَةُ في الوصفِ بطريقِ التشبيهِ، كقولِهِ تعالى[4]: ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾ "[5]. ومثلُهُ ما وردَ في حديثِ حسَّانَ " لأَفْرِينَّهم فَرْيَ الأديمِ " كنايةً عن الْمُبَالَغَةِ بالقتلِ[6]. ومثلُ ذلك أيضًا ما جاءَ في حديثِ عُثمانَ " قد بلغَ السيْلُ الزُّبَى، وجاوزَ الحزامُ الطُّبْيَيْنِ "[7] كنايةً عن الْمُبَالَغَةِ في تجاوزِ حدِّ الأذى[8].

---

١لسان العرب، ابن منظور ( برح ) ٢/٤١٠.

٢ البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٣/٥٥.

٣ فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب ص ٣٢٧.

٤ المرسلات الآيتان ٣٢، ٣٣.

٥ البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٣/٥٢.

٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٣/٤٤٢.

٧ الحديث في فصل المقال، أبو عبيد البكري ص ٤٧٢، وروايته ثَمَّ: قد بلغَ الماءُ الزُّبى، وقد تجاوزَ الحِزامُ الطُّبْيَيْنِ.

٨ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٣/١١٥. وينظر: المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري ٢/١٣.

(١٠) الحذفُ: أي حذفُ بعضِ عناصرِ التركيبِ، كحذفِ المفعولِ بهِ، كقولِهم: فلانٌ يُعطي ويصِلُ ويَقطَعُ، فقد حُذِفَ المفعولُ بهِ للمبالغةِ بترْكِ التَّقييدِ، أي هذا شأنُهُ. قالوا: ومثلُهُ: ﴿يُحيي[١] ويميتُ﴾[٢]، وَ﴿واللهُ يقْبضُ وَيبْسُطُ وإليهِ تُرجعُون﴾[٣]وَ﴿اللهُ يعلمُ وأنتم لا تعلمُون﴾[٤]، إذْ إنَّ حذفَهُ في مثلِ هذا وما أشبهَهُ يحملُ الذّهنَ على الاسْتِيحَاءِ، ويُثيرُ في النَّفسِ مَعانيَ كثيرةً.

(١١) الأدوات: إلحاقُ عددٍ من الأدواتِ ببعضِ التركيبِ مظهَرٌ آخرُ من مظاهرِ الْمُبَالَغَةِ بالمعنَى في العربيَّةِ، فُسِّرَتْ في ضَوئِهِ مجموعةٌ من البِنى اللُّغويَّةِ، ومن هذهِ الأدواتِ هاءُ التأنيثِ، و(أل) الجنسيّةُ، والألفُ والنُّونُ، والياءُ المُشدّدةُ، والباءُ الزائدةُ، والتاءُ التي هي كالعِوَضِ من ياءِ المتكلّمِ.

أ ـ هاءُ التأنيثِ: وتُسمَّى هاءَ الْمُبَالَغَةِ والتّفخيمِ[٥]، وإدخالُها في اللفظِ وسيلةٌ إضافيَّةٌ أخرى من وسائلِ الْمُبَالَغَةِ في اللغةِ العربيَّةِ، تكشفُ عن سَعَةِ العربيَّةِ، وتنوُّعِ مناهجِها في توضيحِ المعْنى، والعِنايةِ بهِ، وإبرازِه على نحوٍ مضبوطٍ. والمَقْصِدُ من هذه المباحثةِ هو جلاءُ هذه الإضافةِ، وتفسيرُها، وتوضيحُها.

وتدخلُ هذه الهاءُ ما أفادَ المُبَالَغةَ من البِنَى[٦]، ممّا يكونُ نعتًا للموصوفِ، فتلحقُ عددًا من صيغِ الْمُبَالَغَةِ، كفَعُولٍ، وفَعِيلٍ، وفَعِلٍ، وفَعَّالٍ، زيادةً للتوكيدِ في الْمُبَالَغَةِ، كما تلحقُ

---

١ البقرة الآية ٢٥٨، والأعراف الآية ١٥٨.

٢ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢/٢٨٣.

٣ سورة البقرة الآية ١٤٥.

٤ سورة النور الآية ١٩.

٥ المحلى " وجوه النصب "، ابن شقير البغداي ص٢٤٥.

٦ إلا صفاتِ اللهِ فلا تدخلها، فلا يُقالُ: علاّمةٌ. حكى ذلكَ أبو عليّ الفارسيُّ. ينظر البرهان في علوم القرآن ٢/٥٠٩.

غيرَها من الصّيغ للمُبَالَغةِ[1]، وبلوغ النّهايةِ والغايةِ في الصّفةِ. وإنّما استحقتْ هاءُ التأنيثِ ذلكَ؛ "لأنَّ مَخرجَها من مُنتهَى الصّوتِ، وغايتِهِ، فصَلُحتْ لِلغَايات، ولذلكَ قالُوا: علاّمةٌ ونَسَّابةٌ، أي غايةٌ في صِفتيهما"[2].

وليستْ هذهِ الهاءُ إذاً للتأنيثِ، ولم تلحقْ الوصفَ لتأنيثِ الموصوفِ بما هي فيهِ، وإنَّما لحِقتْ لتأكيدِ الْمُبَالَغَةِ مدحًا أو ذمًّا، وإعلامِ السّامعِ أنَّ هذا الموصوفَ بما هي فيهِ قد بلغَ الغايةَ والنهايةَ، وأنَّ تأنيثَ الصّفةِ أمارةٌ لمَا أُريدَ من تأنيثِ الغايةِ والْمُبَالَغَةِ، والدليلُ على أنّها ليستْ للتأنيثِ اجتماعُ المُذكّرِ والمؤنّثِ في الصفةِ المؤنّثةِ بها، نحو: رجلٌ علاّمةٌ وامرأةٌ علاّمةٌ، ورجلٌ نسّابةٌ وامرأةٌ نسّابةٌ، ورجلٌ صَرورةٌ وفَروقةٌ وامرأةٌ صَرورةٌ وفَروقةٌ، ورجلٌ هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، وامرأةٌ هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، فلو كانتِ الهاءُ في نحو: امرأةٌ صرورةٌ لحقتْ لأنَّ المرأةَ مؤنّثةٌ، لوجبَ حذفُها في المذكّرِ، فيُقالُ: رجلٌ صرورٌ، كما تدخل في نحو: امرأةٌ قائمةٌ، وتحذفُ معَ التذكيرِ في نحو: رجلٌ قائمٌ[3].

ويرى الفرّاءُ أنَّ هذه الهاءَ إذا دخلتْ للمدحِ كانتْ بمعنَى الداهيةِ، وإذا دخلتْ للذَّمِ كانتْ بمعنَى البهيمةِ[4]، وقالَ أبو بكرٍ الأنباريُّ: "وقالَ الفرّاءُ: العربُ تدخلُ الهاءَ في نعتِ المذكّرِ في المدحِ والذّمِّ، فمن المدحِ قولُهم: رجلٌ راويةٌ ونسَّابةٌ، وأمّا الذّمُّ فقولُهم للأحمقِ: رجلٌ فَقّاقةٌ وهِلباجةٌ، قالَ: إنّما أدخلُوها في المدحِ؛ لأنَّهم ذهبُوا في المُبَالَغةِ في

---

١ همع الهوامع، السيوطي ٦/ ٦٢.

٢ نتائج الفكر في النحو، السهيلي ص ٣٢٢.

٣ الخصائص، ابن جني ٢/ ٢٠١، واللسان، ابن منظور ١/ ٧٥٦ نسب، و ١٢/ ٤١٧ علم.

٤ الفاخر، المفضل الكوفي ص ٨٩.

المدح إلى معنَى الدّاهيةِ، وأدخلُوها في الذّمِّ؛ لأنَّهم بالغُوا فيهِ، فذهبُوا إلى معنَى البهيمةِ"[1]. وتابعَ الفرّاءَ على ذلك الهَرَوِيُّ[2].

ويشترطُ النُّحاةُ في الوصفِ الّذي دخلتْهُ الهاءُ أنْ يكونَ من أسماءِ الفاعلينَ لا أسماءِ المفعولينَ؛ لذلك منعُوا أنْ تكونَ الهاءُ للمبالغةِ[3] في محقوقةٍ في قولِ الأعشى[4]:

وإنَّ امـرَأً أسـرى إليـكِ ودونَـهُ  مـن الأرضِ مَوْمـاةٌ ويَهْمـاءُ سَـمْلَقُ
لَمَحْقُوقـةٌ أنْ تـسْتَجيبي لِـصوْتِهِ  وأنْ تَعلَـمِي أنَّ المُعَـانَ مُـوَفَّقُ

وقَبِلُوا ذلك في مُلَسَّعَةٍ، وعدّوهُ غريبًا[5]، في قولهِ[6]:

مُلَسَّعَةٌ وَسْطَ أرساغِهِ  بهِ عَسَمٌ يبتغِي أرْنَبا

ويشترطُونَ أيضًا ألا يكونَ ممَّا يستوي فيهِ نعتُ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، قالَ الفراءُ: "ما كانَ على مِفْعالٍ كانَ مؤنَّثُهُ بغيرِ هاءٍ...يقالُ: امرأةٌ مِحْمَاقٌ ومِذْكارٌ ومِعْطارٌ...وقد قيلَ: رجلٌ مِجْذامةٌ إذا كانَ قاطِعًا للأمورِ، جاءَ على غيرِ قياسٍ، وإنَّما زادُوا فيهِ الهاءَ؛ لأنَّ العربَ تُدخِلُ الهاءَ في المذكَّرِ على جِهتينِ: إحداهُما المدْحُ والأخرى الذَّمُّ إذا بولغَ في

---

١ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري ١/ ٣٥٠.

٢ الأزهية في علم الحروف، الهروي ص ٢٥٣.

٣ اللسان ١٠/ ٥١ حقق.

٤ البيتانِ من الطويلِ، وهما في ديوانِهِ ص ٢٢٣، وروايةُ الشطر الثاني من البيت الأولِ: فَيَافٍ تَنُوفَاتٌ وَبَيْدَاءُ خَيْفَقُ.

٥ اللسان، ابن منظور ٨/ ٣١٨ لسع. والمُلسّعةُ: المُقيمُ الذي لا يبرحُ.

٦ البيتُ من المتقاربِ، وهو لامرئِ في ديوانهِ ص ١٢٨، وفيه: مُرِسَّعةٌ بدلاً من (مُلسَّعةٌ).

الوصفِ"[1]. وأشارَ السيوطيُّ إلى ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ، فذكرَ أنَّ الغالبَ ألاّ تلحقَ الهاءُ مِفْعالاً، كمِذكارٍ ومِعطَارٍ، إلا شُذوذًا، نحو: مِيقانةٍ بمعنى مُوقنةٍ[2]. ومن ذلكَ أيضًا كلماتٌ أخرُ على وزنِ مِفعالٍ لحقتْها الهاءُ، كقولِهم: رجلٌ مِعزَابةٌ: الذي يكثِرُ النهوضَ في ماله العَزِيبِ، وهي الإبل التي لا تروح على الحيِّ[3]، ورجلٌ مِطرابةٌ[4].

وأمَّا الموصوفُ فلا يشترطُ أنْ يكونَ مذكَّرًا، فهذه الهاءُ تدخلُ الوصفَ " سواءٌ أكانَ الموصوفُ بتلكَ الصِّفةِ مُذكَّرًا، أو مؤنَّثًا، يدلُّ على ذلكَ أنَّ الهاءَ لو كانتْ في نحو: امرَأةٍ عَلاَّمَةٍ وفَرُوقَةٍ ونحوِهِ، إنَّما لحِقتْ لأنَّ المرأةَ مؤنَّثةٌ، لوَجبَ أنْ تُحذفَ في المذكَّرِ، فيُقالُ: رجلٌ فروقٌ، كما أنَّ الهاءَ في قائمةٍ وظريفةٍ لمَّا لحِقتْ لتأنيثِ الموصوفِ حُذِفتْ معَ تذكيرِهِ، في نحو: قائمٍ وظريفٍ"[5]. ويدلُّ على ذلك أيضًا قولُهم: إنَّ الهاءَ في الرَّاحِلةِ للمبالغةِ، ومعلومٌ أنَّ الراحِلةَ النّجيبُ من الإبلِ، ذكرًا كانَ أو أُنثَى.

وهذهِ جملةُ ما وقفتُ عليه من ألفاظِ المُبَالَغةِ بهاءِ التأنيثِ، مُرتّبةً ترتيبًا هجائيًّا، وإذا احتملت الهاءُ معنًى آخر ذكرناه أيضًا.

- آشرةٌ في قولِ الشّاعرِ[6]:

لَقدْ عَيَّلَ الأيتامَ طَعنةُ نَاشِرَهْ  أنَاشِرَ لا زالَتْ يَمينُكَ آشِرَه

---

١ اللسان، ابن منظور ٥٦٩/١ عزب. وينظر: المذكر والمؤنث، ابن التستري ص ٥٤.

٢ همع الهوامع، السيوطي ٦٣/٦.

٣ المذكر والمؤنث، ابن التستري ص ٥٤، واللسان، ابن منظور ٥٩٦/١ عزب.

٤ المذكر والمؤنث، ابن التستري ص ٥٤.

٥ الخصائص، ابن جني ٢٠١/٢. وينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان٢٩٥/١.

٦ البيت من الطويل، وهو لنائحة همّامِ بنِ مرّةَ في التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح ٧٨/٢ أشر، وبلا نسبةٍ في جمهرة اللغة ٧٣٤/٢، وشرح المفصل، ابن يعيش ٨١/٢..

قال ابنُ جنّي: " وينبغِي أنْ تعلمَ أنَّ هذهِ التاءَ في ... وفي آشره ليستْ التاءُ التي يخرجُ بها اسمُ الفاعلِ على التأنيثِ، لِتأنيثِ الفعلِ من لفظِهِ، لأنَّها لو كانتْ تلكَ لفسَدَ القولُ ... وإذا لم تكنْ وجبَ أنْ تكونَ التي للمُبَالَغةِ، كفَرُوقةٍ وصَرُورةٍ وداهيةٍ وراويةٍ ممّا لحقتْهُ التاءُ للمُبَالَغةِ والغايةِ"[1]. وآشرةٌ هاهنا فاعلةٌ بمعنى مفعولةٌ، أي مأشورةٌ بمعنى مقطوعةٍ[2].

ـ الإمَّرةُ تأنيثُ الإمّرِ، وهو الأحمقُ الضعيفُ الرأيِ... وقد تطلقُ الإمّرةُ على الرجلِ والهاءُ للمبالغةِ[3].

ـ الإمَّعةُ: الذي لا رأيَ لهُ، ولا عزمَ، فهو يتابعُ كلَّ أحدٍ على رأيهِ[4].

ـ رجلٌ بَرَمَةٌ: الذي لا يدخلُ مَعَ القومِ في الميسرِ[5].

ـ ما فلانٌ إلا باقعةٌ من البواقِعِ، سُمِّيَ باقعةً لحُلولِهِ بقاعَ الأرضِ، وكثرةِ تنقِيبهِ في البلادِ[6].

ـ رجلٌ بقَّاقٌ وبقَّاقةٌ: أي كثيرُ الكلامِ، وكذلك فقفاقةٌ، وذقذاقةٌ، وثرثارةٌ، وبربارةٌ[7].

ـ التابعةُ: الرَّئِيُّ من الجنِّ، ألحقوا الهاءَ للمبالغةِ، أو لتشنيعِ الأمرِ، أو على إرادةِ الداهيةِ[8].

---

١ الخصائص، ابن جني ١/١٥٣.

٢ المعاني الكبير، ابن قتيبة ٢/٨٣٦، وجمهرة اللغة، ابن دريد ٢/٧٣٤.

٣ مجالس ثعلب ص ٤٩٠، واللسان، ابن منظور ٤/٣٢ أمر.

٤ مجالس ثعلب ص ٤٩٠، واللسان، ابن منظور ٨/٣ أمع.

٥ اللسان، ابن منظور ١٢/٤٣ برم.

٦ اللسان، ابن منظور ٨/١٩ بقع.

٧ اللسان، ابن منظور ١٠/٢٣ بقق.

٨ اللسان، ابن منظور ٨/ ٢٩ تبع.

- رجلٌ مِثَمَّةٌ: الذي يكنُسُ، ويجمعُ الجيّدَ والردئَ[1].

- الجيدرُ... القصيرُ، وقد يقالُ له جيدرةٌ على المُبَالَغةِ[2].

- الجَذْعَمةُ: الصغيرُ[3].

- رجلٌ جَخَابَةٌ: الأحمقُ الذي لا خيرَ فيه[4].

- قولُ الشّاعرِ[5]:

فَلو أنَّها نفسٌ تموتُ جَمِيعةً ولكنّها نفسٌ تُساقِطُ أنْفُسَا

أرادَ جميعًا، فبالغَ بإلحاقِ الهاءِ[6].

- قولُهُ تعالى:﴿ لأَمْلأَنَّ جهنَّمَ من الجنَّةِ والناسِ أجمعينَ ﴾[7]، وألحقَ الهاءَ في (الجِنَّةِ) للمبالغةِ، وإنَّما هي الجنُّ[8].

- كبشُ القومِ حاميَتُهم، الهاء في حامية للمبالغةِ[9].

- الخيعامَةُ: المأبونُ[10]، وهو كِنَايَةٌ عَنِ الرَّجُلِ السَّوْءِ.

- قولُهُ تعالى: ﴿ مَا في بُطُونِ هذهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا ﴾[11]، فالهاءُ في (خَالِصةٌ) هاءُ المُبَالَغةِ والتفخيمِ[12].

---

١ اللسان، ابن منظور ١٢/ ٨٠ ثمم.

٢ اللسان، ابن منظور ٤/ ١٢٢ جدر.

٣ اللسان، ابن منظور ٨/ ٤٥ جذع.

٤ الأزهية في علم الحروف، الهروي ص ٢٥٢.

٥ البيتُ من الطويلِ، وهو لامرئ القيسِ في ديوانِه ص ١٠٧.

٦ اللسان ابن منظور ٨/ ٥٤ جمع.

٧ هود الآية ١١٩، والسجدة الآية ١٣.

٨ المحلَّى " وجوه النصب "، ابن شقير البغدادي ص ٢٤٥.

٩ اللسان، ابن منظور ٦/ ٣٣٨ كبش.

١٠ اللسان، ابن منظور ١٢/ ١٨٩ خعم.

١١ الأنعام الآية ١٣٩.

١٢ المحلى" وجوه النصب "، ابن شقير البغدادي ص ٢٤٥، والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص ١٥٤.

- الخليفةُ: ذكرَ القلقشنديُّ[1] أنَّ في معناهُ وفي الهاءِ التي في آخرهِ خلافًا. فمن جهةِ المعنى يجوزُ أنْ يكونَ فعيلاً بمعنَى مفعولٍ، ويكونُ المعنَى أنّهُ مَن يخلُفهُ من بعدِه، ويجوزُ أنْ يكونَ فعيلاً بمعنَى فاعلٍ، ويكونُ المعنَى أنَّهُ يخلُفُ من بعدَه[2]، ومن جهةِ الهاءِ فقد نُقِلَ عن الفرّاءِ وأكثرِ النّحويّينَ أنَّها أُدخلتْ للمُبالغةِ، على حدِّ إدخالِها في داهيةٍ وراويةٍ ونسّابةٍ. وهو ما ذكرَهُ ابنُ الأثيرِ[3]، وابنُ منظورٍ[4]. وأنَّ ذلكَ خطأٌ عندَ عليّ بنِ سليمانَ الأخفشِ الأصغرِ، مُحتجًّا بأنّها لو كانتْ للمُبالغةِ، لكانَ تأنيثُهُ حقيقيًّا، ونقلَ أنّهُ قيلَ: إنّها لتأنيثِ الصيغةِ.

ويتبدّى لي أنّها للمُبالغةِ لجوازِ سُقوطِها منهُ مُضافًا في نحو قولِهم: فلانٌ خليفُ فلانٍ، يريدونَ: خليفتَهُ[5]، كما تسقطُ في خالصٍ وخالصةٍ، وراوٍ وراويةٍ، وغيرِ ذلكَ.

- الخالفةُ: الفاسدُ من الناسِ[6].

- رجلٌ خائنٌ وخائنةٌ[7].

- رجلٌ داعيةٌ: إذا كانَ يدعو الناسَ إلى بِدعَةٍ أو دينٍ[8].

- رجلٌ داهيةٌ: عاقلٌ[9].

---

١ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي ٥/٤٤٦.

٢ كذا في المطبوع، والأظهر: مَن قبلَهُ.

٣ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٢/٦٩.

٤ اللسان، ابن منظور ٩/٨٩ خلف.

٥ ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي ٥/٤٤٦.

٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٢/٦٩، واللسان، ابن منظور ٩/٩١ خلف.

٧ اللسان، ابن منظور ١٣/١٤٤ خون.

٨ اللسان، ابن منظور ١٤/٢٥٩ دعا.

٩ الخصائص، ابن جني ١/١٥٣، واللسان، ابن منظور ١٤/٢٧٥ دها.

ـ الرُّوَيْبِضةُ تصغيرُ رابِضةٍ، وهو العاجزُ الذي ربضَ عن مَعالي الأُمورِ، وقعدَ عن طلَبِها[1].

ـ الراحلةُ: النجيبُ من الإبل سواءٌ أكانَ ذكرًا أم أنثى[2].

ـ رجلٌ مُرَسَّعَةٌ: لَا يَبْرَحُ مِنْ مَنْزِلِهِ[3].

ـ راضيةٌ في قولِهِ تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[4]، والهاءُ فيها قولانِ، الأوّلُ لابنِ جنّي، وهيَ أنَّها للمبالغةِ والغايةِ، وليستْ للتأنيثِ، واحتجَّ بأنَّهُ لا يُقالُ: رَضيتِ العيشةُ، قالَ: "وينبغِي أنْ تعلمَ أنَّ هذهِ التاءَ في راضيةٍ ... ليستْ التاءُ التي يخرجُ بها اسمُ الفاعلِ على التأنيثِ، لِتأنيثِ الفعلِ من لفظِهِ؛ لأنَّها لو كانتْ تلكَ لفسَدَ القولُ؛ ألا ترَى أنَّهُ لا يُقالُ: ... رَضِيتِ العيشةُ، وإذا لم تكنْ وجبَ أنْ تكونَ التي للمُبَالَغةِ، كفَرُوقةٍ وصَرُورةٍ وداهيةٍ وراويةٍ ممّا لحقتْهُ التاءُ للمُبَالَغةِ والغايةِ"[5]، وبناءً على القولِ تكونُ راضيةٌ فاعلةٌ بمعنى مفعولةٍ، أي مرضيّةٌ، "يُريدونَ وجهَ المدحِ والذّمِ"[6]، أو على النسبِ، أي ذاتُ رضًا[7]، والقولُ الثاني، ذكرَهُ العُكبَريُّ، وهو أنَّ الهاءَ للتأنيثِ، وأنَّ راضيةً "على بابِها، وكأنَّ العيشةَ رضيَتْ بمحلِّها، وحصولِها في مُستحقِّها"[8]. وليسَ هذا عندِي ببعيدٍ؛ لسلامتِهِ من التأويلِ.

---

١ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٢/ ١٨٥، واللسان، ابن منظور ٧/ ١٥٣ ربض.

٢ اللسان، ابن منظور ١١/ ٢٧٧ رحل.

٣ اللسان، ابن منظور ٨/ ١٢٤ رسع.

٤ الحاقة الآية ٢١.

٥ الخصائص، ابن جني ١/ ١٥٣.

٦ معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٢. وينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة ٢/ ٢٦٨، وجمهرة اللغة، ابن دريد ٢/ ٧٣٤، وشرح المفصل، ابن يعيش ٢/ ٨١.

٧ إعراب القرآن، النحاس ٥/ ٢٢.

٨ التبيان في إعراب القرآن، العكبري ٢/ ١٢٣٧.

- رجلٌ راقيةٌ: مُعوِّذٌ[1].

- رجلٌ راويةٌ للشِّعرِ: إذا كثُرتْ روايتُهُ[2].

- سيلٌ ساحيةٌ: يقشُرُ كلَّ شيءٍ ويجرُفُهُ[3].

- رجلٌ صَرورةٌ، إذا لم يحجَّ قطُّ[4].

- الصابةُ والمصيبةُ والمصابةُ والمصُوبةُ، بضمِّ الصادِ، والتاءُ للمُبالغةِ أو الداهيةِ[5].

- طابخةُ: لقبُ عامرِ بنِ إلياسِ بنِ مُضرَ[6]، سُمّيَ طابخةُ لطبخِهِ الطّعامَ[7]، كأنّه أثبتَ الهاءَ في طابخةَ للمبالغةِ[8].

- يومٌ طَلْقَةٌ: ليسَ فيهِ قُرٌّ ولا ريحٌ[9].

- الظعينةُ: المرأةُ، أو الجملُ الذي يظعنُ[10].

- رجلٌ عَرُوفٌ وعَرُوفةٌ: عارفٌ يعرِفُ الأمورَ، ولا ينكرُ أحدًا رآهُ مرَّةً[11].

- أرضٌ عَزُوبةٌ: بعيدةُ المرعى قليلَتُهُ[12].

---

١ الصحاح، الجوهري ٦/ ٢٣٦١ رقى، واللسان، ابن منظور ١٤/ ٣٣٢ رقا.

٢ الخصائص، ابن جني ١/ ١٥٣، والصحاح، الجوهري ٦/ ٢٣٦٥ روي، والمذكر والمؤنث، التستري ص ٥٤، واللسان، ابن منظور ١٤/ ٣٤٨ روي.

٣ اللسان، ابن منظور ١٤/ ٣٧٢ سحا.

٤ الخصائص، ابن جني ١/ ١٥٣، و ٢/ ٢٠١، واللسان ٤/ ٤٥٣ صرر.

٥ اللسان، ابن منظور ١/ ٥٣٥ صوب.

٦ الصحاح، الجوهري ١/ ٤٢٧ طبخ.

٧ اشتقاق الأسماء، الأصمعي ص ٩٦-٩٧.

٨ اللسان، ابن منظور ٣/ ٣٦ طبخ.

٩ اللسان، ابن منظور ١٠/ ٢٢٩ طلق.

١٠ اللسان، ابن منظور ١٣/ ٢٧١ ظعن.

١١ اللسان، ابن منظور ٩/ ٢٣٦ عرف.

١٢ اللسان، ابن منظور ١/ ٥٩٦ عزب.

ـ عِفْرِيةٌ وعُفارِيةٌ: والعِفْرِيةُ: الدَّاهِيَةُ[1].

ـ رجلٌ علاّمةٌ وامرأةٌ علاّمةٌ، الهاءُ للمبالغةِ، كأنَّهم يريدونَ داهيةً من قومٍ علاّمينَ[2].

ـ رجلٌ فَرُوقةٌ، وفرُّوقةٌ وفاروقةٌ: فزِعٌ شديدُ الفَرَقِ[3].

ـ رجلٌ فَقَاقَةٌ: أحمقُ مُخلَّطٌ هُذَرَةٌ[4].

ـ الفيَّادةُ: الذي يتبخترُ في مِشيَتِهِ[5].

ـ حادٍ قبَّاضةٌ: مسرعٌ[6].

ـ القاذورةُ: الذي يتقذَّرُ كلَّ شيءٍ[7].

ـ القافلةُ: الرُّفْقَةُ الرّاجعَةُ من السفرِ، أو القافلُ[8].

ـ رجلٌ مِقَمَّةٌ: الذي يكنُسُ، ويجمعُ الجيّدَ والردئَ[9].

ـ القيّمةُ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَذَلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾[10]، " القيّمةُ هاهنا اسمٌ للأُمّةِ القائمةِ بالقسطِ[11]، والهاءُ فيها للمبالغةِ[12].

---

١ اللسان، ابن منظور ٤/٥٨٦ عفر.

٢ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، والمذكر والمؤنث، التستري ص ٥٤، واللسان، ابن منظور ١٢/٤١٧ علم.

٣ اللسان، ابن منظور ١٠/٣٠٤ فرق. وينظر: الخصائص، ابن جني١/١٥٣، و ٢/٢٠١.

٤ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، واللسان، ابن منظور ١٠/٣٠٩ فقق.

٥ اللسان، ابن منظور ٣/٣٤١ فيد.

٦ اللسان، ابن منظور ٧/٢١٥ قبض.

٧ اللسان، ابن منظور ٥/٨١ قذر.

٨ اللسان، ابن منظور ١١/٥٦١ قفل.

٩ اللسان، ابن منظور ١٢/٨٠ ثمم.

١٠ البينة الآية ٥.

١١ المفردات في غريب القرآن،الراغب الأصفهاني ص ٤١٧.

١٢ اللسان، ابن منظور ١٢/٥٠٣ قوم.

- الكِبْرُ: الإثمُ الكبيرُ... والكِبرَةُ كالكِبْرِ، التأنيثُ على الْمُبَالَغَةِ[1].

- كريمةُ قومٍ: أي كريمُ قومٍ وشريفُهم[2].

- كاشفةٌ في قولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللّهِ كَاشِفَةٌ﴾[3]، وفي الهاءِ فيها أقوالٌ: الأوّلُ أنَّها للمبالغةِ[4]، والثاني أنّها دخلتْ ليُساجعَ[5] قولَهُ: ﴿أزفتِ الآزِفةُ﴾[6]، والثالثُ أنَّ الكاشفةَ وُضِعتْ موضعَ المصدرِ، والهاءُ فيها لتأنيثِ المصدرِ، كالهاءِ في الباقيةِ بمعنَى البقاءِ، قالَ الفرّاءُ مُعلّقًا على الآيةِ: " وتأنيثُ الكاشفةِ، كقولكَ: ما لِفُلانٍ باقيةٌ، أي بقاءٌ، والعَافيةُ والعاقبةُ، وليسَ لهُ ناهيةٌ، كلٌّ هذا في معنى المصدرِ"[7].

- كافّة في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[8]، فالهاءُ في (كافّة) دخلتْ للمبالغةِ كعلاّمةٍ[9].

- كانفةٌ: ساترةٌ[10].

- رجلٌ لجوجةٌ ولَجَجَةٌ: إذا لزمَ الأمرَ وأبى أنْ ينصرفَ عنهُ[11].

---

١ اللسان، ابن منظور ٥/ ١٢٩ كبر.

٢ اللسان، ابن منظور ١٢/ ٥١٣ كرم.

٣ النجم الآية ٥٨.

٤ البحر المحيط، أبو حيان ٨/ ١٧٠.

٥ اللسان، ابن منظور ٩/ ٣٠٠ كشف.

٦ النجم الآية ٥٧.

٧ معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٢. وينظر: ٣/ ١٨٠، واللسان، ابن منظور ١٤/ ٨٠ بقي.

٨ سبأ الآية ٢٨.

٩ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ٢/ ٢٨٠-٢٨١، والبحر المحيط، أبو حيان ٧/ ٢٧٤.

١٠ اللسان، ابن منظور ٩/ ٣٠٩ كنف.

١١ اللسان، ابن منظور ٢/ ٣٥٣ لجج.

ـ رجلٌ لَحَّانةٌ: إذا كانَ كثيرَ اللحنِ[1].

ـ رجلٌ تِلِعَّابةٌ: إذا كانَ كثيرَ المَزْحِ والمُداعبةِ[2].

ـ أسخى من لافِظةٍ، واللافظةَ هي العنزُ أو الحمامةُ، أو الدّيكُ أو البحرُ، أو الرّحى، والهاءُ فيهِ للمُبَالَغةِ[3].

ـ اللفاةُ: الأحمقُ، فَعَلَةٌ، والهاءُ للمبالغةِ، زعمُوا[4].

ـ رجلٌ لُمَزَةٌ: غيَّابٌ، وكذلكَ امرأةٌ لُمَزَةٌ، الهاءُ فيهما للمبالغة، لا للتأنيثِ[5].

ـ مادَّةُ الشيءِ ما يَمُدُّ[6].

ـ النابغةُ الشاعرُ المعروفُ سُمِّيَ بذلك لظهورِهِ... وقد قالوا نابغةٌ[7].

ـ النسَّابةُ: العالمُ بالنّسبِ[8].

ـ العَضْبُ المُهَذْرِمَةُ: السيفُ القاطعُ[9].

ـ رجلٌ هِلباجةٌ: الأحمقُ الذي لا أحمقَ منه[10].

ـ رجلٌ هُمَزَةٌ: عيّابٌ[11].

---

١ المحلى" وجوه النصب ". ابن شقير البغدادي ص٢٤٥.

٢ الخصائص، ابن جني ٣/١٨٧، واللسان، ابن منظور ١/٧٤٠ لعب.

٣ ينظر: المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري ١/١٧١، وجمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري ١/٥٣١، وفصل المقال، أبو عبيد البكري ص ٤٩٥، واللسان ٧/٤٦١ لفظ.

٤ اللسان ١٥/٢٥٤ لفا.

٥ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، واللسان، ابن منظور ٥/٤٠٧ لمز. وينظر ٨/٢٠ بلع، و ١٠/٤٨٨ مسك.

٦ اللسان، ابن منظور ٣/٣٩٧ مدد.

٧ اللسان، ابن منظور ٨/٤٥٣ نبغ.

٨ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، والمذكر والمؤنث، التستري ص ٥٤، واللسان، ابن منظور ١/٧٥٦ نسب.

٩ المحلى " وجوه النصب " ص ٢٤٥.

١٠ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، والأزهية في علم الحروف، الهروي ص ٢٥٢.

١١ الخصائص، ابن جني ٢/٢٠١، واللسان، ابن منظور ٥/٤٢٦ همز.

. رجلٌ وابِصةُ السَّمْعِ: يعتمدُ على ما يقالُ له، وهو الذي يسمّى الأُذنَ... وقد تكونُ الهاءُ للمبالغةِ[1].

. رجلٌ وَعِيَّةٌ: حافظٌ[2].

. رجلٌ وهَّابَةٌ: كثيرُ الهبةِ[3].

وقدْ تَسْبِقُ هذه الهاءَ نونٌ فتُفيدانِ معًا المُبَالَغةَ، كقولِهم للكَثيرَةِ التَّسَمُّعِ: سِمْعَنَّةٌ، نِظْرَنَّةٌ[4].

كما أنَّ هاءَ الضميرِ تُجرَى مُجرى هاءِ التأنيثِ فتُدخلُ للمُبَالَغةِ، كقولِهم: رجلٌ وَيْلُمِّهِ ووَيْلِمِّهِ: قالَ ابنُ جنّي: يُقالُ له من دهائِهِ ويُلُمِّهِ، ثمَّ أُلحِقتِ الهاءُ للمبالغةِ كداهيةٍ[5]. وذكرَ ابنُ جنّي أنَّ أصلَهُ: ويلٌ لأُمِّهِ، فحذفَ لامُ (ويل) وتنوينُهُ، أو لامُ الجرِّ، ثُمَّ حُذفَ همزةُ (أُمٍّ)، فبقيَ: ويْلِمِّهِ[6]، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ المحذوفَ هو لامُ (ويل)، وأنَّ الظاهرةَ هي الجارّةُ[7].

ب. أل الجنسيَّةُ: تدخلُ (أل) الجنسيَّةُ بعضَ البِنَى، فتُفيدُ مبالغةً في المدحِ أو الذَّمِّ.

من ذلكَ أنْ تدخلَ على النّكرةِ لتدلَّ على استغراقِ خصائصِ الأفرادِ، مُبَالَغةً في المدحِ أو الذَّمِّ، وعلامتُها أنْ تخلفَها (كلّ) مجازًا، كقولِكَ: زيدٌ الرجلُ علمًا، أي الكاملُ في

---

١ اللسان، ابن منظور ٧/ ١٠٥ وبص.

٢ اللسان، ابن منظور ٦/ ٣٣٦ قرمش.

٣ اللسان، ابن منظور ١/ ٨٠٣ وهب.

٤– الصاحبي، ابن فارس ص ١٢٢. وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي ١/ ٣٣٢.

٥– ٣٣١اللسان، ابن منظور ١١/ ٧٤٠ ويل.

٦ الخصائص، ابن جني ٣/ ١٥٠. وينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني ١/ ١٣٣.

٧ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ص ٤٣، و ٤٥.

هذه الصِّفةِ[1]، وكقولِهِ تعالى: ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾[2]، قالَ الزمخشريُّ: " ومعناهُ أنَّ ذلكَ الكتابَ هو الكتابُ الكاملُ، كأنَّ ما عداهُ من الكتبِ في مُقابلتِهِ ناقصٌ، وأنَّهُ الذي يَستأهِلُ أنْ يُسمّى كِتابًا، كما تقولُ: هو الرّجلُ، أي الكاملُ في الرُّجوليّةِ، الجامعُ لِما يكونُ في الرّجلِ من مرضياتِ الخِصالِ"[3].

ومن ذلكَ أيضًا (أل) التي دخلتْ على نحوِ: الحَسَنِ والحُسَينِ والحارثِ والفَضْلِ والقَاسِمِ والضّحّاكِ والعبّاسِ واليَزيدِ. فمذهبُ الكوفيّينَ أنَّ (أل) هاهُنا دخلتْ للتعريفِ والمُبَالَغةِ في المدحِ والتبجيلِ والتعظيمِ، قالَ الفرّاءُ مُعلّقًا على قولِ الشّاعرِ:

وَجدنَا الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا  شَديدًا بأحناءِ الخلافةِ كاهِلُهُ

" وإنّما أدخلَ في يزيدَ الألفَ واللامَ لمّا أدخلَها في الوليدِ. والعربُ إذا فعلتْ ذلكَ فقد أمَسَّتِ الحرفَ مدحًا "[4]. ويُسمّي الكوفيّونَ (أل) في مثلِ هذا (تبجيلاً وتعظيمًا)[5].

وهذا الوجهُ لـ (أل) يُنكرُه البصريّونَ، ولا يُثبتُونَهُ، ويرونَ أنَّها إنّما دخلتْ في الحارثِ والحسنِ والحُسينِ والضَّحاكِ وأشباهِ ذلكَ لِتجعلَهُ الشيءَ بعينِهِ، أي أنَّ هذه الكلماتِ كانتْ في الأصلِ صِفاتٍ شُهِرَ بها هؤلاءِ حتّى غدتْ تنوبُ عن أسمائِهم، ثُمَّ غلبتْ عليهم فعُرِفُوا بها دونَ أسمائِهم، قالَ سيبويهِ: " وزعمَ الخليلُ، رحمَهُ اللّهُ، أنَّ الذينَ

---

١ همع الهوامع، السوطي١/ ٢٧٥. وينظر: مغني اللبيب، ابن هشام ص ٧٣.

٢ البقرة الآية ٢.

٣ الكشاف، الزمخشري ١/ ١١١ ـ ١١٢. وينظر: التفسير الكبير ( مفاتيح الغيب )، فخر الدين الرازي ١/ ٣٧٨.

٤ معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢. وينظر: مجالس ثعلب ص ٣١٠.

٥ اللامات، الزجاجي ص ٢٥، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ١١٩ ـ ١٢٠، وشرح الكافية ٢/ ١٣١، والجنى الداني ص ٢٢١.

قالُوا: الحارثُ والحَسنُ والعَبّاسُ، إنّما أرادُوا أنْ يجعلُوا الرّجلَ هو الشيءَ بعينِهِ، ولم يجعلُوهُ سُمّيَ بهِ، ولكنَّهم جعلُوهُ كأنَّهُ وصفٌ غَلَبَ عليهِ"[1].

ومنه أيضًا دخولُها على فاعلِ نِعْمَ وبِئْسَ، فتجْعَلُ المخْصُوصَ بالمدْحِ أو بالذَّمِّ جميعَ الجنْسِ على سبيلِ الْمُبَالَغَةِ في مدْحِهِ أو ذمِّهِ[2]، والْمُبَالَغَةُ في المدحِ أو الذّمِّ هاهُنا تحتملُ أمرينِ: الأوَّلَ أنَّهُ لَمَّا كانَ الغرضُ الْمُبَالَغَةَ في إثباتِ المدحِ أو الذَّمِّ للممدوحِ أو المذمومِ جُعِلَ المدحُ أو الذَّمُ للجنسِ الذي هو منهم، إذِ الأبلغُ في إثباتِ الشيءِ جعلُهُ للجنسِ حتّى لا يُتوهَّمَ كونهُ طارئًا على المخصُوصِ. والثاني أنَّهُ لَمَّا قصدُوا الْمُبَالَغَةَ عَدُّوا المدحَ أو الذَّمَ إلى الجنسِ مُبَالَغةً، ولم يقصِدُوا غيرَ مدحِ زيدٍ أو ذمِّهِ، فكأنَّهُ قيلَ: ممدوحٌ أو مذمومٌ جنسُهُ لأجلِهِ[3].

وممّا يتعلّقُ بنعمَ وبئسَ أنّها فعلانِ يُقصدُ بهما الْمُبَالَغَةُ في المدحِ والذّمِّ، وأنَّ إرادةَ معنى المُبَالَغةِ فيهما هو السّببُ في منعِهما من أنْ يتصرَّفَا كغيرِهما من الأفعالِ[4].

ج ـ الألفُ والنُّونُ: تُزادُ الألفُ والنونُ في بعضِ المَبَانِي لِلمُبَالَغةِ في معنَى اللفظِ، وتأكيدِهِ. من ذلكَ ناقةٌ حَلْبَانةٌ رَكْبَانةٌ، أي غزيرةٌ تُحلبُ وذَلولٌ تُركبُ، وزِيدت الألفُ والنونُ في بناءِ لفظِ الحَلْبِ والرُّكوبِ للمبالغةِ، ولِتُعْطِيَنا معنَى النَّسَبِ إليهما[5].

---

١ الكتاب، سيبويه ١٠١/٢. وينظر: معاني الحروف، الرماني ص ٦٩.

٢ ارتشاف الضرب، ابو حيان ١٦/٣.

٣ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني ٣٣/٢.

٤ همع الهوامع، السيوطي ١٣٥/٢.

٥ اللسان، ابن منظور ٣٣٠/١ حلب، و ٤٣٢ ركب.

وقدْ تسبقُ هذه الزّيادةُ ياءَ النِّسبْةِ، مبالغةً في معنَى النَّسَبِ. من ذلك الرَّبّيُّ والرَّبَّانِيُّ، وهو الذي يعبُدُ الرَّبَّ[1]، ودمٌ بحْرانيٌّ، نسبةً إلى البحرِ، وهو اسمُ قعْرِ الرَّحمِ، مُبَالَغةً في معنَى الدّمِ الغليظِ الواسعِ[2]، وغيرُ ذلك[3].

وتُفيدُ زيادةُ الألفِ والنُّونِ في التَّثنيَةِ معنَى الْمُبَالَغَةِ في المعنَى؛ "لأنَّ التثنيةَ ضِعفانِ في الحقيقةِ"[4]، وذلكَ في المصادرِ التي وردَتْ بلفظِ التَّثنيَةِ، مثل: حَنَانَيْكَ ولَبَّيكَ وسَعدَيكَ ودَواليكَ وهَذَاذيكَ. فالتَّثْنيةُ في هذه المصادرِ ليسَ الْمُرَادُ بِها شَفْعَ الواحِدِ، ولمْ يُقصَدْ بها التثنيةُ خاصَّةً، وإنَّما هي تثْنيَةُ الغرضُ منها الْمُبَالَغَةُ ومُدَاوَمةُ الفعلِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ. هذا مذهبُ جمهورِ النُّحاةِ، وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ بعضَ النُّحاةِ ذهبَ إلى أنَّها تثنيةٌ تشْفَعُ الواحدَ، وأنَّ السُّهيْليَّ ذهبَ إلى هذا في حَنَانَيكَ وحدَهُ[5].

وتفيدُ الألفُ والنونُ التكثيرَ أيضًا في الْمُثَنَّى في نحوِ: ﴿ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾، "لأنَّ المعنَى كرّاتٌ، إذ البصرُ لا ينقلبُ خاسئًا وهو حسيرٌ من كرّتين، بل كرّاتٍ"[6].

ولمّا كانتِ التثنيةُ تفيدُ الْمُبَالَغَةَ، وتؤدّي هذا المعنَى ذكرَ السُّهيليُّ أنَّ صيغةَ فعلانَ إنّما دخلَها معنَى الْمُبَالَغَةِ "من حيثُ كانَ في آخرِهِ ألفٌ ونونٌ كالتثنيةِ، فالتثنيةُ في الحقيقةِ تضعيفٌ، وكذلكَ هذهِ الصِّفةُ، فكأنَّ غضبانَ وسكرانَ حاملٌ لِضِعفَينِ من الغضبِ والسُّكْرِ، فكانَ اللفظُ مُضارعًا للفظِ التثنيةِ؛ لأنَّ التثنيةَ ضعفانِ في الحقيقةِ"[7].

---

١ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ١٨١/٢.

٢ اللسان، ابن منظور ٤٦/٤ بحر.

٣ ينظر: اللسان ٤٤٧/٢ رحرح، و ٤٥١/٣ وحد، و ٥٥٧/١١ قسطل، وارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٩٠/١.

٤ نتائج الفكر في النحو، السهيلي ص ٥٤.

٥ ارتشاف الضرب، أبو حيان ٢٠٩/٢. وينظر ١٠٠/٣، وشرح المفصل، ابن يعيش ١١٨/١ ـ ١١٩.

٦ همع الهوامع، السيوطي ١٣٤/١. والآية ٤ من سورة الملك.

٧ نتائج الفكر في النحو، السهيلي ص ٥٤.

د ـ الياءُ المشدَّدَةُ: تلحَقُ الياءُ المشدَّدَةُ بعضَ المباني دالَّةً على الْمُبَالَغَةِ في المعنى عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، مُشْعِرَةً بِعَظِيمِ ذَلِكَ كَرَقَبَانِيّ، وَشَعَرَانِيّ، وَرَوْحَانِيّ، وَلَا دَالَّةٍ عَلَى الْمُبَالَغَةِ كَأَعْجَمِيٍّ، وأشْعريٍّ، وأحمريٍّ[1]، وجونيٍّ، وغير ذلك[2].

هـ ـ الباءُ الزائدةُ: لمَّا لم تُفِدِ الباءُ الزائدةُ فائدةً زائدةً في الكلامِ غيرَ تقريرِ معنى الكلامِ الحاصلِ وتأكيدِه، ذهبَ الفرَّاءُ إلى أنَّها دَخلَتْ فيما لو أُلقِيَتْ منه كانَ مرفوعًا نحو: كفى باللّه، وأظْرِفْ بعبدِ اللّهِ، وناهيكَ بأخينا، وحسبُكَ بصَديقِنا، وطابَ بطَعامكَ طعامًا، وجادَ بثوْبكَ ثوْبًا؛ للمبالغةِ في مدحِهِ، أو ذمِّهِ[3].

و ـ التاءُ: التي هيَ كالعِوَضِ من ياءِ المتكلّمِ في نحوِ: يا أبتِ، تدخلُ على الأبِ للمبالغةِ، قالَ ابنُ يعيشَ: "ودخلتْ هذه التاءُ كالعِوَضِ من ياءِ المُتكلِّمِ والأصلُ يا أبي ... وأمّا دخولُها على الأبِ فلِمعنَى الْمُبَالَغَةِ من نحوِ: راويةٍ وعلاّمةٍ"[4].

ز ـ ما: إذا كانتْ نكرةً تامَّةً لا تُعيّنُ شيئًا مخصوصًا، فمن استعمالاتِها أنْ يُرادَ بها الْمُبَالَغَةُ في الإخبارِ عن أحدٍ بالإكثارِ من فعلٍ ما، كقولِكَ في الإخبارِ عن زيدٍ من فعلٍ كالكتابةِ: إنَّ زيدًا ممَّا أنْ يكتُبَ، أي إنَّه من أمرِ كتابةٍ، أي إنَّه مخلوقٌ من أمرٍ، وذلكَ الأمرُ هو الكتابةُ[5]. ومنه (ما) في نحو: غسلتُه غسلاً نِعِمَّا، فقد ذكرَ الأخفشُ أنَّكَ "إنَّما تريدُ الْمُبَالَغَةَ والجودةَ"[6]، وفي نحوِ قولِهم: قد دقَّهُ دَقًّا نِعِمَّا، فمعنى قولِهم: نِعِمًّا، بالغًا زائدًا[7].

---

١ ارتشاف الضرب، ابو حيان ٦٣١/٢، والكتاب، سيبويه ٣٨٠/٣

٢ اللسان، ابن منظور ١٠٢/١٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٤٦٤/١.

٣ لسان العرب، ابن منظور ٢٤٢/١٥ با. وينظر: معاني القرآن للفراء ١١٩/٢.

٤ شرح المفصل، ابن يعيش ١٢/٢.

٥ مغني اللبيب، ابن هشام ص ٣٩٢.

٦ معاني القرآن للأخفش ٣٨/١.

٧ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري ٢٩٥/١.

ومنه كذلكَ (ما) في قولِهِ تعالى: ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[1]، قالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ: " فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُم، أي من ماءِ اليَمِّ، ومَا غَشِيَهُمْ في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّهُ فاعلٌ، وكانَ حقُّ الكلامِ: فَغَشِيَهُمْ مِنَ مَاءِ اليَمِّ شِدَّتُهُ، فعدلَ إلى لفظةِ (مَا) لِمَا فيها من الإبهامِ، تهويلاً للأمرِ، وتعظيمًا للشأنِ؛ لأنَّهُ أبلغُ من التّعيينِ، لأنَّ الوَهْمَ يقفُ في التّعيينِ على الشيءِ المُعيَّنِ، ولا يقفُ عندَ الإبهامِ، بل يتردَّدُ في الأشياءِ المُختلفةِ، فكانَ أبلغَ تخويفًا وتهديدًا "[2].

**(١٢) أثرُ المُبَالَغةِ في التوجيهِ النحويّ:**

لمّا كانتِ المُبَالَغةُ في المعنَى أحيانا مطلبًا لا مندوحةَ عنهُ، اتّكأَ عليها النُّحاةُ أحيانًا في ترجيحِ توجيهٍ نحويٍّ على آخرَ. فعمومُ المعنى الذي يدلُ عليهِ اللفظُ، ولا سيّما النكرةُ، نوعٌ من أنواعِ الْمُبَالَغَةِ. فإذا اجتمعَ في النصِّ نكرتانِ، واحتملَ أحدُهما معنيينِ نحويينِ، فإنَّ زيادةَ الْمُبَالَغَةِ التي في أحدِهما تقضِي أنْ يُرجّحَ المعنى الذي يفيدُ الْمُبَالَغَةَ على ذلكَ الذي يُقصّرُ عن ذلكَ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ (شيئًا) في قولِهِ تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلا يَسْتَطِيعُونَ ﴾[3] يحتملُ أنْ يكونَ بدلاً من (رزقٍ) وأنْ يكونَ مفعولاً بهِ لـ (رزقٍ) المصدرِ، ولكنْ لمّا كانَ (شيئًا) أعمَّ في المعنَى من (رزقٍ)؛ لأنَّ الرزقَ بعضُ الشيءِ، وليسَ العكسُ؛ اختارَ أبو البركاتِ الأنباريُّ البدلَ على المفعولِ بهِ؛ لأنَّ " البدلَ أبلغُ في المعنى، لأنَّ شيئًا أعمُّ من الرِّزقِ "[4].

* * *

١ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ١٥١/٢.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ١٥١/٢.

٣ النحل الآية ٧٣.

٤ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري ٨١/٢.

**خاتمةٌ:**

فغيرُ شكٍّ أنَّ الألفاظَ أوعيةُ المعاني، وأدلَّتُها، وأنَّ العربيّةَ حَرَصَتْ على رعايةِ المعاني والاعتناءِ بها، وأنَّها نوّعتْ في طرائقِ هذا الحرصِ إذا أرادتِ الإنباهَ على قوّةِ المعنَى، والْمُبَالَغَةِ فيهِ، فكانَ من أوضحِ طُرقِها إلى ذلكَ أنْ تزيدَ في اللفظِ الأصليّ لِيُزَادَ المعنَى قوّةً ومُبَالَغةً، قالَ ابنُ جنّي في (باب في قوّةِ اللفظِ لقُوّةِ المعنَى): " وبعدُ، فإذا كانتِ الألفاظُ أدلّةَ المعَاني، ثُمَّ زِيدَ فيها شيءٌ، أوجبتِ القِسمةُ لهُ زيادةَ المعنَى به، وكذلكَ إنِ انحُرِفَ بهِ عن سَمْتِهِ وهَدْيَتِهِ كانَ دليلاً على حادثٍ مُتَجدّدٍ لهُ، وأكثرُ ذلكَ أنْ يكونَ ما حدثَ لهُ زائدًا فيهِ، لا مُنتقصًا منهُ"[1].

وكانَ من هذهِ الطرقِ، إضافةً إلى الصيغِ الفِعليَّةِ والاسميَّةِ، جَعلُ المعاني بمنزِلَةِ الأعيانِ والعكسُ، وتِكرارُ اللفظِ والمعنى، والترادفُ، والقلبُ، والتصغيرُ، وجمعُ الجمعِ، والمجازُ، والحذفُ، وإدخالُ عددٍ من الأدواتِ على اللفظِ، وهيَ كلُّها مظاهرُ كشفَ البحثُ عنها، ولمَّ شَتيتَها، وتحصّلَ من ذلكَ كلِّهِ مُرَادٌ مُستوعِبٌ أنبأَ عن غنَى العربيّةِ وسَعَتِها في التعبيرِ عن المعاني المُبَالَغِ فيها، إذْ لولا وجودُ أمثالِها في اللغةِ لاستوى مثلاً، القولانِ: زيدٌ ضَرَّابٌ وزيدٌ ضاربٌ، ولم يكنْ في نحوِ: راويةٍ فضلُ معنًى على راوٍ على سبيلِ المثالِ.

* * *

١ الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٦٨.

## مصادر البحث


١. أدب الكاتب، ابن، قتيبة(ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق: الدكتور رجب عثمان ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، وتعليق مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣. الأزمنة والأمكنة، المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٤. الأزهية في علم الحروف، الهروي(ت ٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.

٥. اشتقاق الأسماء، الأصمعي(ت ٢١٧هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠م.

٦. اشتقاق أسماء الله، الزجاجي(ت ٣٤٠هـ)، تحقيق عبد الحسن المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٧. الأصول في النحو، ابن السراج(ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٨. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(٣٣٦هـ)،الطبعة الثانية، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨م.

٩. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، الرياض (بلا تاريخ).

١٠. البرهان في علوم القرآن، الزركشي(ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (بلا تاريخ).

١١. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

١٢. التبيان في إعراب القرآن، العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (بلا تاريخ).

١٣. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ)، الطبعة الأولى، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩١م.

١٤. التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، ابن بري(ت ٥٨٢هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

١٥. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، الطبعة الثانية، دار الجيل بيروت، ودار الفكر، ١٩٨٨م.

١٦. جمهرة اللغة، ابن دريد(ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له رمزي البعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ١٩٨٨م.

١٧. الجنى الداني، المرادي(ت ٧٤٩هـ)، تحقيق طه محسن، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ.

١٨. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه،(ت ٣٧٠هـ) تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٣٩١هـ.

١٩. الخصائص، ابن جني(ت ٣٩٣هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، (بلا تاريخ).

٢٠. الخلاف النحوي الكوفي، حمدي الجبالي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

٢١. ديون الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢٢. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهي، دار المعارف، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢٣. ديوان الحطيئة، دراسة وتبويب مفيد قمحيّة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٤. ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، الطبعة الأولى، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الود، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٦. ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، مصر، ١٩٣٦.

٢٧. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٤م.

٢٨. ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري(ت ٣٢٨هـ)، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٩م.

٣٠. سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وآخرينَ، الطبعة الأولى، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٤م.

٣١. سنن ابن ماجة، ابن ماجة القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٣٢. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه(ت ٣٦٨هـ)، دراسة وتحقيق عبد المنعم فارس، الخليل، (بلا تاريخ).
٣٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني(ت ٩٠٠هـ)، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
٣٤. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري(ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (بلا تاريخ).
٣٥. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٠هـ.
٣٦. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٣٧. شرح الكافية في النحو، رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٦م.
٣٨. شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) الطبعة الأولى، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (بلا تاريخ).
٣٩. شرح المفصل، ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي القاهرة، (بلا تاريخ).
٤٠. شرح الملوكي في التصريف، ابن بعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨م.
٤١. الشعر والشعراء، ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٩٦٩م.
٤٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي(ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٤٣. الصاحبي، ابن فارس(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

٤٤. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي(ت ٨٩١هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (بلا تاريخ).
٤٥. الصحاح، الجوهري(ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
٤٦. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، مكتبة دار البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، (بلا تاريخ).
٤٧. ظاهرة القلب المكاني في العربية، عبد الفتاح الحموز، نُشر بدعم من جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار عمّار عمّان، ١٩٨٦م.
٤٨. العين، الخليل بن أحمد(ت ١٧٠هـ)، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال، بغداد، ١٩٨٦م.
٤٩. الفاخر، المفضل بن سلمة الكوفي(ت ٢٩٠هـ)، صححه واعتنى به شالس أنبروس استوري الإنكليزي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، دار الفرجاني، القاهرة.
٥٠. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري(ت ٤٨٧هـ)، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
٥١. فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م.
٥٢. الكتاب، سيبويه(ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٧م.
٥٣. الكشاف، الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.
٥٤. اللامات، الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ.
٥٥. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
٥٦. ليس في كلام العرب، ابن خالويه(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.
٥٧. مجاز القرآن، أبو عبيدة(ت ٢٠٩هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (بلا تاريخ).

٥٨. مجالس ثعلب، ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، (بلا تاريخ).

٥٩. المحلى "وجوه النصب"، ابن شقير البغدادي(ت ٣١٧هـ)، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٧م.

٦٠. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة(بلا تاريخ).

٦١. المذكر والمؤنث، ابن التستري(ت ٣٦١هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م.

٦٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي(ت ٩١١هـ)، صححه وضبطه محمد أحمد جاد الولى وزميلَيْهِ، منشورات المكتبة العربية، صيدا. بيروت، ١٩٨٧م.

٦٣. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ١٩٨٧م.

٦٤. المسائل العضديات، أبو علي الفارسي(ت ٥٣٧٧)، تحقيق: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

٦٥. المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.

٦٦. معاني الحروف، الرماني(ت ٣٨٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (بلا تاريخ).

٦٧. معاني القرآن، الأخفش(ت ٢١٥هـ)، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨١م.

٦٨. معاني القرآن، الفراء(ت ٢٠٧هـ)، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٦٩. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج(ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.

٧٠. المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.

٧١. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

٧٢. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
٧٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام(ت ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه مازن المبارك وزميلَيه، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت.
٧٤. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢هـ)، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (بلا تاريخ).
٧٥. مقاييس اللغة، ابن فارس(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢م.
٧٦. المقتضب، المبرد(ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(بلا تاريخ).
٧٧. نتائج الفكر في النحو، السهيلي(ت ٥٨١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (بلا تاريخ).
٧٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير(ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).
٧٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي(ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
٨٠. الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف)، محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، (بلا تاريخ).

* * *

# شعر وليد الأعظمي
# بين القيم الإسلامية والتقنيات الفنية

**د.ناصر يوسف جابر شبانه**
قسم اللغة العربية - الجامعة الهاشمية - الأردن

# شعر وليد الأعظمي بين القيم الإسلامية والتقنيات الفنية

**د.ناصر يوسف جابر شبانه**
قسم اللغة العربية – الجامعة الهاشمية – الأردن

**ملخص البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على معادلة الشكل والمضمون في شعر الشاعر وليد الأعظمي، مستعينًا بالمنهج النقدي التحليلي، الذي يستبطن النص من داخله، في سبيل الإجابة عن أسئلة الخطاب الهادف وعلاقته بالقيم الجمالية، فهل طغت على الخطاب آليات المباشرة والتقريرية والوضوح التي نأت به عن آفاق الجمال والفن؟ أم طغت البناءات الشكلية، والحمولات الفنية على القيم المضمونية؟ أم أنه حافظ على المنزلة بين المنزلتين دون إفراط أو تفريط؟

وما أثر انشغال الشاعر بهذا الخطاب الملتزم الذي يحمل رسالة واضحة إلى القارئ؛ في القيم الفنية والجمالية التي من شأنها أن تعلي من شأن النص، وتوصل الرسالة إلى القارئ في إطار من النسق الجمالي الذي ينال إعجاب القارئ، ويستميله صوب ما يدافع عنه من قيم؟ وهل استطاع رغم معركته المحتدمة في وجه الخصوم، أن يظل وفيًا للقيم الفنية والجمالية التي يستطيع من خلالها الوصول إلى قلب القارئ وعقله؟

# The PoetryofWalid Al-Azami: A Comparison between Islamic Values and Artistic Techniques

**Dr. Nasser Y. Shabana**

*Department of Arabic Language, Hashimite University*

**Abstract:**

This research work aims to shed light on the balance of form and content in the poetry of Walid Al-Azami, using an analytical-critical approach, which unearthsthe deep structure of the text, in order to answer questions about the purposeful discourse and its relationship to the aesthetic values; is it overshadowed by the mechanisms of being direct,declarative, andclearthat distanced it from art and beauty? Are the values of contentovershadowed by the formal constructions and artistic aspects? Did the poet manage to achieve a state of balance between excess and negligence? What are the effects of the poet's devotiontothis strict discourse, which conveysa clear message to the recipient,on artistic and aesthetic values that would elevate the text, and deliver the message to the recipient in a context where the aesthetic layout appeals to him, and motivateshim towards defending his values? Was the poet able, despite his raging battle in the face of adversaries, to remain faithful to the artistic and aesthetic values that affect the recipient's heart and mind?

**مقدمة:**

لست بصدد التعرض لتعريف الأدب الإسلامي، ذلك لأن هذه القضية شائكة ومعقدة، وتثير جدلا كثيرًا في أوساط النقاد، كما أنها لم تحسم منذ ثار النقاش حولها، ولعلها بحاجة إلى بحث مستقل، قد تسمح به القوادم من الأيام، غير أن مناسبة هذا الحديث، هو لما له من صلة بموضوع هذا البحث، إذ إنه مهما تعددت تعريفات الأدب الإسلامي، ومهما تضاربت وتناقضت، وابتعدت واقتربت، غير أن كل تلك الدوائر المتقاطعة، لا يمكنها إلا أن تذهب إلى أن الشاعر وليد الأعظمي[1] هو شاعر إسلامي بامتياز[2].

فإن كان المقصود بالأدب الإسلامي هو ذاك الأدب الذي يجسد معاني العقيدة الإسلامية بغية ترسيخها في النفوس، فذاك بالضبط ما فعله الشاعر وليد الأعظمي، وإن كان الشعر الإسلامي يعني ذلك الشعر الذي لا يخالف مبادئ الإسلام، ويكتبه أديب ملتزم بتعاليم الإسلام في نفسه وشعره[3]، فإن ذلك ينطبق تمامًا على وليد الأعظمي، وإن كان الأدب الإسلامي يشترط لنفسه الذب عن العقيدة الإسلامية في وجه أعدائها، والدفاع عن دين الله ورسول الله، فذاك ما فعله الأعظمي في قصائده، ولم يحد عن

---

١ شاعر عراقي ولد في الأعظمية عام ١٩٣٠م، بدأ نظم الشعر وهو ابن ١٥ عامًا، له دواوين: الشعاع، والزوابع، وأغاني المعركة، ونفحات قلب، جمعت كلها في "ديوان وليد الأعظمي، للمزيد، انظر: من أعلام الدعوة الإسلامية، علماء أعلام عرفتهم، المستشار عبدالله العقيل، مركز الإعلام العربي، مصر، ط١، ٢٠١٠م، ص٩١-٩٢.

٢ لقب بشاعر الإسلام، وهو لقب أول من أطلقه عليه بهجت الحديثي بقوله:"إذا كان حسان بن ثابت شاعر الرسول؛ فإن وليد الأعظمي شاعر الإسلام، وشاعر القصيدة الإسلامية الأول في العراق". انظر: القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق: دراسة، ترجمة، نصوص، بهجت الحديثي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٣م.

٣ انظر تعريف أحمد الجدع وإشارة الهامش في كتابه:"دراسات في الشعر الإسلامي المعاصر، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦م، ص٧٨.

واحـدة مـن هـذه الـشروط، ولـم يتـرك لنفـسه فـسحة للخـروج علـى هـذه التعـاليم والتعريفات، مما جعله شاعرًا إسلاميًا بلا جدال.

والحق أنني لا أريد أن أجعل من هذا المقياس سبيلا للإشادة بالشاعر، فذلك مما لا يصلح للتفاضل والتراتب في ميدان النقد، وإنما قد يصلح ذلك للمفاضلة في ميزان رجال الدين والعقيدة، أو في ميزان الأخلاق والصلاح[1]، غير أنّ ما قد يزيد من أجر المرء وحسناته عند الله، قد لا يقابله حسنات في ميزان النقد الموضوعي، والسبب في ذلك بسيط، وهو أن النقد الموضوعي لا يتعامل مع معان ومضامين مجردة، بل يتعامل كذلك مع الشكل الفني الذي ينصب عليه التركيز تمامًا، لبيان سر الإبداع وجوهر الرؤية الشعرية.

إنه لمن المعروف أن المعاني والمضامين لا فضل للشاعر في الإتيان بها، ذلك لأنها معروفة شائعة، وإنما سر الإبداع يكمن دومًا في الطريقة والأسلوب الذي اتبعه الشاعر في صوغ هذه المعاني الخام، أو المضامين الأولية، فإما أنه أجاد وأحسن، وإما العكس.

إن المعاني لا يمكن أن توجد مجردة من كسائها اللغوي، ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال الشكل الفني، وعلى ذلك ففي اعتقادي أن مشكلة الأدب الإسلامي وكل الإشكالات التي يثيرها إنما تكمن في ثنائية الشكل/المعنى، أو اللفظ والمضمون، وعلى ذلك يمكن محاكمة كل التعريفات التي تصدت لتعريف الأدب الإسلامي بعيدًا عن هذه الثنائية، واكتفت بالانحياز لصالح الطرف المضموني منها على حساب الشكل الفني.

لقد خلط كثير من الدارسين بين الإشادة بالشاعر، والإشادة بشعره، وكأنهما شيء واحد، في حين اعترف كثير من محبيه بأنه شاعر المضمون لا الشكل، فقدحوا

---

١ شهد له بالصلاح والتقوى العديد ممن عرفوه عن قرب، وقد ورد أنه حج البيت ثماني مرات، واعتمر ثلاث مرات. انظر: بهجت الحديثي، القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق، ص٤٠٥.

من حيث أرادوا أن يمدحوا، فها هو نعمان السامرائي يقول: "إن الشاعر كثيرًا ما ضحى باللفظ من أجل المحافظة على المعنى"[1]، وها هو بهجت الحديثي يقول عن الشعراء الإسلاميين ومنهم وليد الأعظمي أنهم: "غلّبوا الالتزام بالجانب الموضوعي وشغلوا به أكثر من انشغالهم بالجانب الفني الذي لم يطالبهم به الدين الجديد، ولم يقدم لهم صيغًا فنية بديلة"[2].

إن الأدب الإسلامي - بغض النظر عن موقفي من المصطلح - ينبغي أن توضع نظريته وتعريفه، بناء على الشرط الفني والمضموني، وليس بناء على المضامين فحسب، كما نلاحظ في جميع التعريفات التي نقرأ، وهو ما جعل التعريفات تتناقض وتتضارب، وتُخرج العديد من الشعر الإسلامي من دائرة الأدب الإسلامي، وتُدخل العديد من نصوص الأدب الإسلامي التي ليست منه في شيء في دائرة هذا الأدب.

ولا خلاف على أن الشاعر وليد الأعظمي - إذا نظرنا إلى مضامين شعره، ومدى التزامه بتعاليم الإسلام، ناهيك عما عرف عنه من التزام شخصي بالإسلام، هو شاعر إسلامي، غير أننا بذلك نكون قد غيبنا الشرط الفني، الذي غُيّب للأسف الشديد عند معظم المنظرين الذين لم يولوه الاهتمام الكافي، فتساوت نصوص الأدب الإسلامي لديهم، لتشابهها في المضامين، وما عادوا بقادرين على المفاضلة بين شاعر إسلامي وآخر إلا بمقدار فضله في ميادين الدعوة والإصلاح، وهي ميادين خارج دائرة النقد النصي.

إن كون الأديب إسلاميًا أم لا، وكون نصه من الأدب الإسلامي أم لا، لا علاقة له بالنقد الأدبي، ولا يُعدّ ميزة إطلاقًا، وإلا لسقط معظم الشعراء الكبار في اختبار النقد فقط

---

١ انظر: مقدمة ديوان "الزوابع"، بقلم نعمان السامرائي، الأعمال الشعرية الكاملة، وليد الأعظمي، ص١٠٩-١١١.

٢ بهجت الحديثي، القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق، ص٤٣.

لأنهم غير إسلاميين، وهو القول الذي لا يستوي على سوقه، وكذلك سيبدو شاعر مبتدئ ما زال يخط خطوطه الأولى على أوراق الشعر أعظم شأنًا من شكسبير وغوته والمتنبي، فقط لتوجهه الإسلامي.

وعلى ذلك فإنني لا أصدر حكمًا مسبّقًا على الشاعر حين أقول إنه أديب إسلامي، فهذا ليس حكمًا نقديًا، بل هو تصنيف غير نقدي، وغير تراتبي، وإنما هو فرز أفقي أولي، لا قيمة له إلا بعد فحص شعره، وبيان مواصفاته الفنية.

وقد يترتب على كون الشاعر أديبًا إسلاميًا مواصفات مسبقة قد لا تكون في صالح الشاعر، وذلك لأن المبدع حين يكون صاحب رسالة يود تبليغها، فقد يكون ذلك على حساب البنى الإبداعية والجمالية التي هي حجر الزاوية في تقييم العمل الفني، عندئذ قد تأخذ القصيدة شكلا آخر سوى القصيدة، فقد تبدو خطبة أو موعظة أو وصية أو رسالة، وهذا التقاطع بين هذه الأشكال قد يبدو تضحية بالقصيدة وأطرها الفنية ومكانتها المرموقة، في سبيل الحصول على شكل أكثر ملاءمة لبلوغ الهدف، وتأدية المعنى على أتم وجه.

**تحولات القصيدة:**

نظرًا لطبيعة القصيدة المراوغة، وتمنُّعها وتأبِّيها على القارئ، حين يسعى الشاعر إلى تقديم معانيه في أجمل الحلل اللفظية والشكلية، ما يولد ضربًا من الغموض الذي ربما يحجب المعنى، ويغيض به في ظلمات النص؛ فإن الشاعر قد يلجأ مضطرًا إلى البحث عن أشكال أخرى من الأدب يتقاطع معها على سبيل التناص الشكلي، لأنها الأقدر على كسر شروط القصيدة الصارمة، ولأنها الأكثر ملاءمة لغرض الشاعر في توصيل المعنى،

وأداء الرسالة المضمونية دون معوقات، وهو ما قد يجعله يجنح إلى الوضوح، في محاولة للنأي عن طلاسم السحرة وتعميتهم[1].

ولعل هذه الظاهرة هي الظاهرة الأبرز التي تواجهنا حين نتأمل شعر الشاعر وليد الأعظمي، الذي كان جل وُكْدِهِ أن يسخّر قصيدته من أجل غرس معانٍ معينة أو قيم ما في نفس القارئ، أو توصيل رسالة عاجلة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو دينية، أو إنسانية. إنها صرخات استغاثة يطلقها الشاعر لا تحتمل التأجيل، ولا يناسبها المراوغة والغموض، ولا يلائمها التزويق والتجميل، إن الشاعر – والحالة هذه– يبدو كسائق سيارة الإسعاف، الذي يسلك أقصر الطرق مهما كانت موحشة وصعبة، في سبيل الوصول بالمريض إلى المشفى قبل وفاته، مضحيًا بكل جماليات الطريق الآخر، بحجة طوله الذي قد يكون على حساب حياة المريض، ويبدو أن الشاعر على وعي بهذا النهج الذي اختطه لنفسه حين قال:

"ولستُ الشاعرَ الرخوَ الذي يقنعُ بالهمسِ

وخيرُ الشعرِ ما كان صريحَ الغاي كالشمسِ

فما ملتُ إلى ليلى ولا فكّرتُ في قيسِ

ولكنْ حبُّ إخواني قد استولى على نفسي"[2]

وهذه أبرز الأشكال التي اتخذها الشاعر وتقاطعتْ معها قصيدته في سبيل تحقيق هذا الغرض.

١- القصيدة /الرسالة:

---

١ للمزيد انظر: فلاح العتيبي، شعر وليد الأعظمي– دراسة موضوعية فنية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١١م.

٢ ديوان وليد الأعظمي، جمع وترتيب وتدقيق: عبدالله الطنطاوي، دار القلم، دمشق، ط٥، ٢٠٠٨م، ص٢٦.

في هذا النمط من القصائد يبدو الشاعر وهو يُعدُّ نفسه ليمثل دور الرسول الذي يحمل رسالته إلى القارئ المخصوص، وتغدو القصيدة أشبه ما تكون برسالة، تحمل مواصفات هذا اللون من الأدب، وتتخلى نوعًا ما عن مواصفاتها الشعرية، ما عدا الوزن والقافية، والقارئ في هذه الحال، يعاني كذلك من هذه التحولات، فهو مطلوب منه أن يغير جلده من قارئ شعري يبحث عن البناء الفني الجمالي الذي يمتع القارئ، وينقله إلى أفق حلمي جميل، إلى قارئ ملتزم عليه أن يتبع تعليمات الرسول الذي بعث برسالته، ومن مستلزمات مثل هذا القارئ، لا أن يكون متذوقًا كالقارئ العادي، بل أن يكون قارئًا نابهًا ذكيًا ومستمعًا جيدًا، وخادمًا مطيعًا، ينفذ أوامر المرسل دون نقاش أو تذمر، ذلك لأن هذا المرسل ما عاد شاعرًا يتبعه الغاوون، إنما غدا مصلحًا ينطق باسم الإصلاح، وباسم العقيدة.

ولعل أبرز ما يشير إلى هذا الشكل من القصائد تلك العناوين التي تطالعنا لعدد من القصائد من مثل: "إلى اليهود"، "إلى الجندي المسلم"، "إلى المعلم"، "إلى المتخاذلين"، فنظام العنونة هنا المكون من حرف الجر "إلى" ثم الاسم المجرور الذي هو المستقبِل للرسالة، يعطي انطباعًا أوليًا بأن القصيدة بدأت تتخذ شكل الرسالة منذ البداية، وتبدو أطراف العملية التواصلية كما يلي:

المرسل/الشاعر ⟵ الرسالة/القصيدة ⟵ المرسل إليه/القارئ

غير أن ثمة محذوفًا لا بد من تقديره في مثل هذه العنوانات، وهذا المحذوف يسبق حرف الجر، وتقديره "رسالة"، فالعنوان "إلى اليهود" يعني "رسالة إلى اليهود"، مما يحقق ذلك الفرض الذي يذهب إلى أن القصيدة تتقمص شكل الرسالة.

ففي قصيدة "إلى اليهود" يبدو الشاعر راغبًا في إيصال رسالة عاجلة إلى اليهود المحتلين الذين اقتلعوا شعبًا من أرضه، وأحلوا بدلا منه غرباء ومستوطنين جاؤوا من

أصقاع الأرض ليحلوا بدلا من السكان الأصليين، وقد جاءت القصيدة/الرسالة مقتضبة قصيرة لا تزيد أبياتها على الستة الأبيات، كما جاءت رسالة تحذيرية تحذر بني يهود مما سيحصل لهم في قابل الأيام، كما وظف الشاعر ضمير المتكلمين[1] في صيغ التهديد والوعيد، ويقصد به جماعة المسلمين والعرب، كما أنه يوظف كلمة "مهلا"، ويكررها ثلاث مرات في مطلع الأبيات، ويرمي بها إلى التهديد والوعيد، كما يلجأ إلى التقاطع مع قصيدة أبي تمام الشهيرة، لتشابه الجو النفسي الذي يبشر بالحرب، ويُسمع قعقعة السلاح، ووقع الحوافر، يقول:

مهلا شرارَ الورى مهلا سنلبسُكم ثـــوبَ المذلـــةِ والخـســـــرانِ والهـربِ

لـولا سياســـة ذاك العهـدِ تنجـدكم بالأخـــــذ والـــرد والتـــــزوير والكذبِ

لكنتمُ في عـــداد الهالكين كمـــا كانـت قريظـة فـي الماضـــي مـن الحقـبِ

كانـت حكومـة بغـــدادٍ تمـــولكم وتزرعُ الشـــرَّ في مســـتقبل العـــربِ

مهـلا فللبطـل المغـــــوار صـولته إن صـال لـم يخـشَ مـن نـار ومـن قُـضُبِ

مهلا ستخبركم عنـــا مـــدافعُنا والنـــارُ أصـــدقُ إنبـــاءً مـــن الكتـبِ[2]

---

١ لعل لانتشار هذا الضمير مستوى فنيًا، تمثل في النأي عن صوت الذات، ليمثل الصوت الجماعي الذي يمنح النصوص الشعرية نفسًا ملحميًا جماعيًا.

٢ ديوان وليد الأعظمي، ص٤٨.

وحين تتحول الرسالة من العدو إلى الصديق، ويغدو الجندي المسلم هو الطرف المستقبِل منها، كما في قصيدة "إلى الجندي المسلم"[1]، تميل القصيدة /الرسالة إلى اللين والهدوء، وتبدو منقسمة إلى رباعيات مختلفة القوافي، على سبيل التنوع الذي ينم على رغبة في التهدئة وعدم التصعيد، وإن كانت نبرة أفعال الأمر والنهي لم تغادرها، فما زال الشاعر يمارس دوره الرئيس في التوجيه والإرشاد وتحويل قصيدته إلى منبر لإصدار الأوامر والنواهي كما نرى في مطلع النص:

حطّمْ قيودَ الذل تسلمْ يداكْ  وانشرْ على العالم نورًا هداكْ

يرددْ الكونُ بشوق صداكْ  وترتفعْ رايةُ قرآننا

ويحرص الشاعر /المرسل هنا على أن يوظف مفردة "قرآننا" مرتكزًا ضوئيًا يتكرر في نهاية كل مقطع من مقاطع القصيدة، للحثّ على التمسك بالقرآن ليكون دستور البشر.

وتبدو ملامح الشعرية في مثل هذه النصوص شاحبة باهتة، إلا ما ارتبط منها بالوزن والإيقاع الخارجي، أما روافد الشعرية الأخرى التي قد يتأتى معظمها من الصورة الفنية، فإنها تبدو كالجافة الناضبة، لأن الشاعر لا يريد في رسالته أن يضع أي عوائق بينه وبين القارئ، حتى ولو كانت عوائق جمالية تعزز شعرية النص، لأن تلك العوائق قد تقطع حبل التواصل بين طرفي الرسالة، وتعيق القارئ عن الوصول إلى الهدف المضموني، مما يجعل الأمر منوطًا بقصدية الشاعر في التخلي الطوعي عن تلك البنى الجمالية، التي يراها

---

١ نفسه، ص٣٦٩.

غير ضرورية، بل قد تكون ضارة أحيانًا، حين تكرس الغموض، وتقلص نسبة الوضوح في تضاعيف النص الشعري[1].

ولعل هذا ما يتضح في قصيدة "إلى المعلم"[2]، إذ يتخير الشاعر من يبثُّ لهم الخطاب الشعري، إنهم أطراف رئيسة في بناء المجتمع إما بناء عقليًا تربويًا، أو بناء دفاعيًا، كالمعلم والجندي، أو من يشكلون خطرًا داهمًا على المجتمع المسلم، كاليهود والمتخاذلين.

وتتكرر البنى الطلبية كالعادة في قصيدته سالفة الذكر، حين يطلب من المعلمين بلغته الواضحة البينة التي لا تشوبها شائبة من غموض، أن يؤدوا مهمتهم التربوية والعلمية بأمانة، لأن بهم تقدّم المجتمع، وبهم صيانته من الأخطار والتهديدات:

إيهٍ رجالَ العلم صونوا رتبةً ... كنتم بها بين الأنام منارا

فانأوا بناشئة البلادِ عن الهوى ... وخذوهمُ للمكرماتِ صغارا

فالطفلُ ينشأ تابعًا ومقلدًا ... فتعهدّوه موجهين خيارا

وإذا ترفعت النفوسُ فلن ترى ... فينا جواسيسًا ولا استعمارا

---

١ قد يرتبط الوضوح عند الشاعر الإسلامي بضرورة قول الحق بلا مواربة، وقد يرتبط الغموض بالنفاق والتلون الذي حذر منه الإسلام، ولعل هذا ما يمكن أن يفسر كل هذا الحرص على الوضوح، في الدعوة وفي القصيدة على السواء.

٢ ديوان وليد الأعظمي، ص٣٢٩.

ولعل الشاعر الذي عانى من الاستعمار والاحتلال الأجنبي هو الأقدر على إدراك قيمة العلم والمعلم، فيخص المعلمين بقصيدته هذه.

وكذلك تجيء قصيدته "إلى المتخاذلين"[1] رسالة هجائية إلى هذه الفئة الناكصة على أعقابها، لا تنتصر لحق، ولا تحمل على باطل، فيوجه الشاعر إليهم سهامه الهجائية المسمومة، بطريقة مباشرة لا يعوزها الوضوح، كي لا يكون لأحد حجة في عدم الوضوح، وتبدو الأوزان الخفيفة المجزوءة، والشكل الغنائي للقصيدة وكأنه يشي بالسخرية والاستهانة بهؤلاء، فالنقص في التفاعيل كأنه يعبر عن نقص في هؤلاء المخاطبين، ولا نكاد نجد في البناء الشعري ما يشي برغبة الشاعر في تجميل كلامه أو تزويقه، أو رفده بالجماليات، فقد أزاح قناعه لهؤلاء، وأماط لثامه عن عداوة لهم، وتفنيد لإدعاءاتهم وحججهم الواهية، وهو ما يذهب بنا إلى قناعة مفادها أن الشاعر يتبع منهجًا شعريًا قائمًا على الحجاج والإقناع بالدليل، لا بالأداة الجمالية التي ينحيها الشاعر جانبًا:

"لكم بشعوبكم نسقُ  مع الأعداء يتفقُ

فلم تثقوا ولم يثقوا  بكم مذ مات رابينُ"

ولعل لغة الاستخفاف التي يحملها البناء اللغوي والتركيبي وحتى البناء الإيقاعي قادرة على رفد النص بعلامات القوة التي تجعل الرسالة قادرة على إصابة أهدافها بدقة.

---

١ نفسه، ص٤١٥.

وبهذا يتضح أن الشاعر قد اضطر إلى أن يُلبس قصيدته لبوس الرسالة ليتمكن من تحقيق أهدافه بوضوح دون المجازفة بتكريس لعبة الاحتمالات في النص، وهو ما يبدو معه القارئ غير قادر على توجيه النص الوجهة التي يريدها له الشاعر.

**٢- القصيدة/الخطبة:**

إن الشاعر الإسلامي يستحضر ضمن لعبته الشعرية أشكالا دينية للخطاب الشعري، مما يكسب هذا الخطاب ضربًا من الصدقية، إن لم نقل القدسية، مما يحتم على القارئ الانصياع لتوجيهات الشاعر الذي يتقمص دور الباثّ لذلك الشكل المستعار، ومن أبرز هذه الأشكال الخطبة، فالخطبة خطاب ديني، وجزء من الشعائر الدينية، وفيها يقف الخطيب بصوته الجهوري أمام الجمهور، يدعوهم إلى الله، ويذكرهم به، ويدعو إلى المعروف وينهى عن المنكر.

وللخطبة أنواع عديدة، وسمات مشتركة، وديباجة لا بد منها لمن أراد الخطابة، وقد اقترب الشاعر كثيرًا في عدد من قصائده من شكل الخطبة، وتقاطع معها، وتأثر بها، لما تنماز به من تأثير في المستمع، ذلك لأن لها ديباجة دينية، تجعل الاستماع لها واجبًا على المسلم، كما أنها تتسم بالوضوح والمباشرة، وكل ذلك انعكس مباشرة على القصيدة /الخطبة.

فمن القصائد التي نحت هذا المنحى قصيدة بعنوان "مع الكرام من بني العبيد"[١]، تلك القصيدة التي خرجت عن سكة الشعر ودخلت على خط الخطبة من خلال ديباجتها الأولى التي تفتتح النص بالتحميد والصلاة على النبي، وصحبه الكرام:

---

١ نفسه، ص٤٢٥.

"الحمد لله على الإســـــلام  دين العلى والعز والسلامِ

ثم الصلاةُ والســـــلامُ أبدا  تشملُ خيرَ خلقِهِ محمدا

وتشمل الآل ذوي المكارمْ  وصحبَهُ الأعـــزةَ الأكارمْ

قد جاء بالرحمـــةِ للبريّـــهْ  وبالهدى والشرعةِ البهيّهْ"

والحق أن هذه البناءات الخطابية الجاهزة التي لا يعمل الشاعر معول الإبداع فيها، وإنما يستجلبها جاهزة من محفوظه، تذكرنا بنظم الفقهاء[1] من المنظومات الفقهية، أو النظم التعليمي الذي يبتعد عن مدارات الشعرية، ويحول الشاعر إلى شيخ الكتّاب، أو معلم الصبية الذي يملأ أدمغتهم بالتعاليم والمحفوظات.

وتبدو ملامح الخطبة جلية في مثل هذه البناءات التي تغادر مساحات الشعر، وتقترب إلى حد بعيد من روح النثر الخطابي المباشر، فالشاعر هنا ينزل إلى مستوى المتلقين / الحقيقيين الذين يتجمهرون حوله، فيخاطبهم على قدر أفهامهم، وبما يعرفونه من محفوظاتهم الجاهزة، ويخاطب فيهم نزعتهم الإيمانية التي نشأوا عليها، كما يخاطب عقولهم، بعيدًا عن فضاءات العواطف، ومناخات الجمال الفني.

وبهذا تعود بنا مثل هذه الفلسفة الشعرية إلى النظرية الأدبية الأقدم في التاريخ، حيث الشعر ضرب من المحاكاة، وحيث على الشاعر أن يكون مصلحًا اجتماعيًا،

---

١ انظر: ناصر الدين الأسد، الحياة الأدبية في فلسطين والأردن حتى عام ١٩٥٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

وفيلسوفًا حكيمًا، ومعلمًا مرشدًا، يخاطب العقل، وينأى بنفسه عن العواطف التي تزيف الحقيقة[1].

ومع تعديل طفيف تغدو الفلسفة الشعرية لدى الشاعر موزعة على طرفي ثنائية الحلال/الحرام، فهو ينظر إلى الشعر من هذا المنظار بغض النظر عن المستوى الفني، فهو الذي يقول:

وحسبي من الشعر الحلال قصائدٌ نطقت بها تبقى إذا لفّني الردى [2]

**٣- القصيدة/الوصية:**

من الأشكال التي يمكن أن تتقمصها القصيدة عند الشاعر وليد الأعظمي الوصية، وأعني به ذلك الشكل الذي يملؤه أحدهم بوصايا يوصي بها من بعده من أولاده أو غيرهم، ومن أبرز أنواعها وصية الميت التي يكتبها قبيل وفاته، ولأن الشاعر يدرك حقيقة الموت، فإنه قد يجعل وصيته على هيئة قصيدة شعرية، غير أن شروط الوصية فيها تبدو طاغية على شروط القصيدة، ويلجأ إليها الشاعر عادة ليتمكن من التملص من شروط الشعرية الصارمة، ومن متطلباتها الجمالية التي تضيق بها نفس شاعر كالأعظمي، لا وقت لديه ليضيعه في فضول القول.

وأكثر ما تتسم به القصيدة/الوصية هو طغيان اللهجة الطلبية الآمرة التي تطلب من المخاطب الامتثال لأوامر الموصي وتطبيقها بحذافيرها، وبخاصة أن الوصية في الدين تبدو أمرًا ذا خطر، وورد في القرآن الكريم، ضرورة إنفاذها، وهكذا، فإن إخراج القصيدة بملامح الوصية يجعل المعني بالأمر أكثر حرصًا على إنفاذها، ولعل هذا جزء من استراتيجية

---

١ انظر: شكري عزيز الماضي، في نظرية الأدب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م.

٢ ديوان وليد الأعظمي، ص٢١٩.

الكتابة الشعرية عند الشاعر، فهو بدلا من أن يلزم القارئ بنصه من خلال إغوائه بالبناء الفني الجمالي، فإنه يلزمه بالإتيان بأشكال لازمة الإنفاذ على المستوى الديني.

وقد يكون التحريض من أبرز الأهداف التي يسعى إليها الشاعر من وراء هذه الاستراتيجية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالشق السياسي. يقول محرضًا السجناء على التمرد والثورة في سجونهم في قصيدة بعنوان "نداء السجين"[1]:

ثـــوروا علـــى البـــاغي الـــذليلْ  واحمـــــوا تعـــــاليم الرســـــولْ

وابغـــوا الحيـــــاة كريمـــــة  فـــــي ظـــــل دســـــتور نبيـــــلْ

وتمردوا فالحرُّ يأبى أن يســاوى بالذليلْ  والموتُ أهون عند نفس الحرِّ من حكم الدخيلْ

إن هذه الوصية التي يتركها الشاعر لفئة من الناس قبعوا وراء القضبان، لهي وصية تحريضية تستهدف خلق سلوك إيجابي من هؤلاء للتخلص من ظلم السجان وظلمة السجن، ومن الملحوظ أن أفعال الأمر تبدو مهيمنة على فضاء الرؤية، التي يبدو فيها الشاعر قائدًا يدعو أتباعه إلى تنفيذ أوامره، وتحميسهم للخروج مما هم فيه من عتمة الأسر.

ولعل الأمر نفسه يتكرر في قصيدة بعنوان "عودوا إلى الله"[2]، مع الفارق بين الشأن السياسي والشأن الدعوي، إذ يظهر الموصي / الشاعر وهو يدعو إلى الله من خلال قناع الداعية المشفق على الناس من الالتهاء بدنياهم، ونسيان آخرتهم، يقول:

---

١ نفسه، ٣٩٦.

٢ نفسه، ص٣٩٦.

اسجدْ لربك في دنياكَ واقتـــربِ وعُـــدْ إلـى اللهِ فـي ســعي وفـي دأبِ

وطهِّر القلبَ من بلوى وساوسهِ خيـرُ القلـوبِ الـذي يخلـو مـن الرّيـبِ

ومن البين هنا أن الشاعر إنما يقوم بوظيفته الدعوية التي تناط بالمسلم من أمر بمعروف أو نهي عن المنكر، والدعوة إلى الله بالموعظة الحسنة، وهذا الهاجس المسيطر على الشاعر ينسيه في بعض الأحيان وظيفة الشعر وشروطه الجمالية التي ترغب القارئ في الشعر، وتجعل أسلوب الداعية أقل فظاظة وغلظة.

وبهذه المقاربة بين النص الشعري وهذه الأشكال يتضح إلى أي مدى يبدو الشاعر مرتهنًا للفكرة، حريصًا عليها، محاولا تقديمها على كل ما عداها مما يعده زخرف القول، الذي يمكن أن يلهي القارئ عن الفكرة، ويشغله عنها.

**المعنى والقالب الجمالي:**

إن كان شاعرنا قد استغرق في إبراز فكرته، وتقديم حجته، وإعلاء شأن مضمونه، فهل يعني ذلك أنه غفل تمامًا عن الإطار الفني والجمالي، أم أنه وظف ما استطاع من قليله الذي يجعل النص ذا إطار جمالي ولو في الحد الأدنى منه؟ فيما يلي محاولة للإمساك بأطراف من تلك البنى الجمالية التي تجيء ضمن إطار من الاقتصاد والحذر.

**١- جماليات المطلع والمقطع:**

حرص الشاعر في قصائده على أن يحيط نصه بالعتبات[١] التي تغوي القارئ، وتغريه بالدخول إلى النص، والخروج منه خروجًا آمنًا وجميلا، وإذا كان مطلع النص هو الذي

---

١ للمزيد عن العتبات: انظر: نبيل منصر، الخطاب الموازي للقصيدة العربية المعاصرة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠٠٧م

يعطي الانطباع الأول عن الرؤية الشعرية[1]، فإما أن يمسك بتلابيب القارئ ويرغّبه في المغامرة القرائية، وإما أن يدعه يذهب في حال سبيله، فإن مقطع القصيدة ومختتمها هو الذي يترك الانطباع الأخير والحاسم في ذهن القارئ عن النص.

وقد حرص الشعراء على حسن الاستهلال والختام منذ القصيدة الأولى للشاعر العربي، ذلك لأنهم يدركون أن هذه المفاصل النصية هي مراكز الإحساس العصبي للقصيدة، وأن حال النص الشعري لا يمكن أن يصلح دونها، غير أنه اختلف في السمات العامة التي يمكن أن يكون فيها المطلع أو المقطع حسنًا، فهل تكمن العبرة في الصورة أم الإيقاع، في القوة أم السلاسة واللين، في الخبر أم في الإنشاء، والحق أنه لا يمكن الوصول إلى سمات جامعة مانعة، أو مواصفات موحدة لذلك، فلكل قصيدة رؤيتها وفضاؤها، ولكل رؤية خصوصيتها التي تتطلب مواصفات خاصة للمطلع والمقطع، تنسجم وفضاء النص الشعري، ورؤيته.

والملحوظ في شعر الأعظمي أن الشاعر حرص على أن يتسم مطلع قصيدته بالقوة والجزالة في الغالب الأعم، حتى ليخيل للمرء أنه في معركة، يسمع فيها قعقعة السلاح، وصرخات المقاتلين، إنه – وقد سلك نفسه في عداد الشعراء الملتزمين– آلى على نفسه ألا يهون أو يستسلم لليأس، مهما كثرت دواعيه، وبصفته معلمًا ومرشدًا وجد أن عليه أن يبلّغ رسالته بكل قوة، منافحًا ومدافعًا، بعيدًا عن اللغة الانهزامية اليائسة، فجاء مطلعه هادرًا كالسيل، ومدويًا كالرعد، ممسكًا بتلابيب القارئ، مشركًا له في المعركة

---

١ انظر: ناصر شبانه، خصوصية المطلع الشعري، مجلة أفكار، العدد(١٨٥)، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤م، ص١٧١.

رغم أنفه، كيف لا، والقضايا التي يطرحها الشاعر إنما هي قضايا الأمة بأجمعها التي تعني كل فرد عربي ومسلم.

وأبرز ما يميز هذا المطلع عند الشاعر هيمنة الخطاب الإنشائي عليه، من طلب بشقيه: الأمر والنهي، ودعاء واستفهام، ونداء وشرط، ولعل هذا الخطاب يمنح المطلع حيوية وحركة، لما يصاحبه من حراك نفسي، وتوتر في اللغة الحارة الطازجة، فمن الشواهد البارزة على ذلك مطلع قصيدة له بعنوان "ذكرى الإمام"[1]، يقول:

قف يا زمانُ معي بالله وانتحبِ  واهتف لدمعكَ من عينيك ينسكبِ

لقد حشد الشاعر لهذا المطلع جمعًا من الأساليب الإنشائية التي جعلت بنية المطلع تتموج بها دوائر البوح، فثمة ثلاثة من أفعال الأمر، إذ يبتدئ صدر البيت بالأمر ويختتم به، كما أن عجز البيت كذلك يفتتح به، كما يجيء النداء الذي يشي بالحزن والتماس المشاركة الوجدانية من الآخر، ثم يأتي القسم الذي يدل على الرغبة الجارفة والإلحاح على الآخر بالوقوف مع الشاعر في هذا الموقف الصعب، ثم تجيء الصيغة الطلبية وجوابها المجزوم الذي يدل على فضاء مأزوم يتحرك فيه الشاعر.

إن مجمل هذه الصيغ لتدل على البنية النفسية المتوترة التي ينطلق من أعماقها المطلع الشعري، ذلك لأن المطلع هو الصرخة الأولى والأقرب إلى بؤرة التوتر، ومن الطبيعي أن يختزل اللحظة الأشد توترًا التي تدل على سخونة الحدث، فالشاعر الذي يستحضر ذكرى الإمام – كما يدل العنوان –، يبدو شديد التأثر بتلك الذكرى وكأنها قد حدثت للتو، ليبدو النص وهو قابل للسرد حسب رأي أحد النقاد[2]، ولعل البناء الإيقاعي

---

١ ديوان وليد الأعظمي، ص٢٧١.

٢ انظر: نبيل سليمان، الكتابة والاستجابة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠م، ص١٨٥.

الذي يستحضر بائية أبي تمام من خلال البحر البسيط وروي الباء المكسورة يتقاطع تمامًا مع ذلك الفضاء المأساوي، فيقلل من حدته حين يستحضر رؤية مغايرة، وهي رؤية أبي تمام التي سطر بطولاتها في فتح عمورية، وهذا التوظيف الذكي كان له دوره في النجاة بالقصيدة من حومة اليأس بما ينسجم مع فلسفة الشاعر ورؤيته الجدلية التي ترفض الانهزام واليأس، وتستشرف الضياء في أشد اللحظات قتامة وسوداوية.

وللبحر البسيط حظوته في قصائد الشاعر، لما يتسم به هذا البحر من دفقات موسيقية راقصة، وتموجات عالية، وتضاريس متنوعة، مما يجعله الأصلح للنفس المضطربة الجامحة، التي تتقافز في رحاب القصيدة، والأنسب كذلك للغناء، حتى ولو كان غناء المذبوح في رمقه الأخير.

في قصيدة "أشواق"[1]، نجد المطلع يبتدئ بفعل الأمر "ردّْ"، والترديد ضرب من الإيقاع، الذي يحرص عليه الشاعر، بوصف الشعر ضربًا من الغناء، ولا يكتفي الشاعر بطلب الترديد، بل يسعى إلى تجسيده في النص على هيئة بنى تكرارية تتجسد بوضوح في المطلع:

ردّْ على الروح ذكرى سيدِ البشرِ  واعطفْ على الروح إن الروحَ في خطرِ

وتكرار الروح ثلاث مرات في المطلع فقط يجعلها مرتكزًا ضوئيًا له دلالته الجلية في النص، فالأشواق هي أشواق الروح التي تعد أرقى ما في الإنسان، وهو ما يجعلنا أمام صيغة في الالتزام، لا يرقى شك في صدقيتها ونبلها، ولعل من الخطأ "اعتبار عملية الخلق

١ ديوان وليد الأعظمي، ص٢٨٠.

الفني مجرد تدفق انفعالي لأحاسيس الفنان ومشاعره"[1]، بل هي تذهب بعيدًا حد الصناعة والإتقان.

أما فيما يتعلق بختام القصيدة أو ما يسمى بالمقطع؛ فثمة ظاهرة تطالعنا تثير الغرابة، وإن كانت تنسجم تمامًا مع ما أسلفنا حول اندفاعة الشاعر الملتزم وحماسته، إذ نلحظ أن القصيدة بين يديه تبدو جامحة ومندفعة كالرياح العاتية، التي يصعب عليها التوقف عند حد معين، مما يجعل هذا الضرب من القصائد أبيًا على التدرج في محاولة الوقوف، من الصوت إلى الصمت، أو من السرعة نحو الإبطاء، بل تظل باسطة جناحيها محلقة حتى اللحظة الأخيرة، حتى لينتهي القارئ من قراءة النص دون أن يشعر أنه قد شارف على الانتهاء، بل يفاجأ برأسه يصطدم بصخرة النهاية، ويظل في باله شيء منها، وكأنه لم يستوف غايته، ولم يبلغ نهايته.

والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل تأبت قصيدة الشاعر على الانتهاء، رغم كل محاولاته لإنهائها، أم أن الشاعر قد رمى إلى ترك القارئ معلقًا في الفراغ، في إيحاء منه بأن قصيدته لم تنته، لأن رسالته لم تنته، وعلى القارئ أن يظل على صلة بالقصيدة التي لا تنتهي؟

أغلب الظن أنهما الاحتمالان معًا، فالشاعر عجز عن كبح جماح قصيدته المتدحرجة، بكل حماسة وقوة واندفاع، لأن رؤيته كذلك، غير أن من الأعراض الجانبية لذلك أن القارئ ظل معلقًا بها، لأنها انقطعت على الصفحات أمامه، غير أنها لم تنته في نفسه التواقة لمعاينة النهاية.

---

١ عدنان رشيد، مفهوم الجمال في الفن والأدب، كتاب الرياض، العدد١٠١، ٢٠٠٢، ص١٦٧.

٢- **أبنية مستعارة:**

يبدو الشاعر الإسلامي معنيًا في ضوء نظرية الأدب الإسلامي بالتصالح مع تراثه العربي الإسلامي، محبًا له، ومعجبًا به، فهو دائم التواصل معه، ينهل من معينه، ويفيد من معطياته، ويستلهم روافده وأشكال الأدب فيه، وينعكس هذا الأمر جليًا في شعر الشعراء الإسلاميين، وفي مقدمتهم الشاعر وليد الأعظمي، الذي يدرك جيدًا أنه في معركة مع من يسعون لهدم أركان التراث الذي يعني له القرآن الكريم والحديث الشريف واللغة العربية، وكل ذلك تعرض لهجمة شرسة من مفكرين وكتاب وأدباء.

وكان من أساليب الدفاع عن هذا التراث أن أخذ الشاعر يوظفه في شعره بوصفه المثل الأعلى الذي يحتذيه، فهو لا يعامله ندًا بندّ كما يذهب شعراء الحداثة، ولا يعامله بوصفه خصمًا أو صنمًا ينبغي هدمه، بل ينظر إليه نظرة الاحترام والتبجيل، لأنه معني ببعث ذلك التراث، أو العودة إليه على أقل تقدير.

كل ذلك جعل الشاعر يتقاطع ولا يقاطع، ويشتبك مع النص الشعري التراثي، وبخاصة تلك النصوص التي تخدم فكرته، وتوصل صوته، من قصائد تراثية لها دور وصدى في حركة الشعر القديم، كقصيدة أبي تمام التي مطلعها:

السيفُ أصدقُ إنباء من الكتبِ  في حدّه الحدُّ بين الجدِّ واللعبِ[1]

إذ يبدو الشاعر معجبًا بها أيما إعجاب، والسبب أنها ارتبطت بوقعة عظيمة من وقائع المسلمين وانتصاراتهم، هي وقعة عمورية، وكأن الشاعر حين يعاين الواقع القاتم الذي لا تلوح فيه تباشير النصر، بل تسيطر عليه الهزيمة، يبدو معنيًا بإشعال شمعة وسط ذلك الظلام الدامس، وحين تتقاطع القصيدة مع تلك القصيدة التي تبشر

---

١ شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، تح: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ١٩٩٤م.

بالنص، فإن هذا التقاطع يقدم البديل الإيجابي، والشق الآخر من المعادلة، وهو ما يقيم ضربًا من التوازن بين طرفي الرؤية الفنية. وهنا يغدو الطرف الآخر هو النموذج والمثال، في حين يبدو نص الشاعر وكأنه يحاول الوصول إلى ألق النص المتقاطع معه ومكانته العالية.

ومن هنا يبدو الشاعر وهو يقيم ضربًا من المعارضات لقصائد تراثية يستهدف من خلالها أن يبدي إعجابه بتلك النصوص، ويستحضرها، ويسير على منوالها في الكتابة، مما يقيم في ذهن القارئ موازنة ضمنية بين النصين، وقد ينبني إعجابه بالنص اللاحق على إعجابه بالنص السابق، والنماذج وفيرة من ديوان الشاعر، ومنها على سبيل المثال قصيدة "الجوهرة"[1] التي مطلعها:

المجدُ بيومك مولدهُ  والفتحُ بك امتدّت يدهُ

ولا يخفى أن هذه القصيدة تتقاطع مع قصيدة الحصري الشهيرة التي مطلعها:

يا ليلُ الصبُّ متى غدهُ  أقيامُ الساعة مولدهُ[2]

ومن عارض هذه القصيدة كذلك الشاعر أحمد شوقي، في قصيدة مطلعها:

مضناك جفاه مرقدهُ  وبكاه ورحّم عوّدهُ[3]

ومن معارضاته كذلك ما جاء في قصيدة "يا غائبًا عنا" التي مطلعها:

رغم الحياءِ يهيجني استعبارُ  وأزورُ قبرَكَ والحبيبُ يزارُ[4]

---

١ ديوان وليد الأعظمي، ص٣٠٧.

٢ انظر: محمد المرزوقي، أبو الحسن الحصري القيرواني، عصره، حياته، رسائله، ديوان المتفرقات، يا ليل الصب، ديوان المعشرات، اقتراح القريح، مكتبة المنار، تونس، ١٩٦٣م.

٣ الأعمال الشعرية الكاملة، أحمد شوقي، دار العودة، بيروت، ط١.

٤ ديوان الأعظمي، ص٣٧٦.

فهو يعارض فيها قصيدة الشاعر جرير الخطفيّ الشهيرة التي مطلعها:

لولا الحياءُ لهاجني استعبارُ ولزرتُ قبركِ والحبيبُ يزارُ[1]

غير أن الشاعر هنا أضاف إلى استعارة الهيكل العروضي من وزن وقافية، والغرض الشعري وهو الرثاء، استعارة المطلع الشعري مع تصرف بسيط، ولعل هذا ما يقلل من شأن هذا التوظيف الذي يفترِض في الشاعر أن يأتي ببناء مختلف يحاول فيه أن يتفوق على البناء السابق، لا أن يكون له تبعًا في اعتراف مسبّق بأنه لا يجارى، بالإضافة إلى أن استعارة هيكل قصيدة في رثاء الزوجة لرثاء رجل معروف وعلاّمة[2]، قد يكون أمرًا مستقبحًا، لأن التقاطع بين النصين في ذهن القارئ قد يُسقط لا إراديًا صفاتِ المرأة/الزوجة على ذلك الرجل المرثي.

وكعادة الشعراء الإسلاميين الذي يفيدون من القرآن الكريم في نصوصهم، فإن التناص القرآني[3] في شعر الأعظمي ظل يمثل لفتة فنية لها وزنها وثقلها، لأنه يسير بالقارئ نحو "المعرفة الجمالية"[4]، ذلك لأن هذا التوظيف يمنح نصه علامته الإسلامية أولا، وثانيًا لأنه يمنح نصه صدقية عند القارئ حين يبدو الشاهد القرآني ماثلا في نصه، كما أنه يمثل اعترافًا ضمنيًا بتفوق كلام الله تعالى على سائر كلام البشر.

والأمثلة على مثل هذا التوظيف عديدة وكثيرة، فمنها قوله:

---

١ ديوان جرير، شرح: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط٣.

٢ ديوان الأعظمي، ص٣٧٦.

٣ للمزيد عن التناص القرآني انظر: ناصر شبانه، الرؤى المكبلة: دراسات نقدية في الشعر، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٣٥.

٤عبد القادر الرباعي، الصورة الفنية في النقد الشعري، دراسة في النظرية والتطبيق، مكتبة الكتاني، إربد، ط٢، ٢٩٩٥م، ص٦٩.

فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنهم  من شدة البطش أو من شدة النَّصبِ[1]

فهو يأتي بجزء من آية قرآنية بنصها ودون تصرف ليثبتها شطرًا كاملا من بيته الشعري، مستثمرًا معرفته الوطيدة بالقرآن الكريم في تكرار هذا التوظيف في أكثر من موقع، فهو في القصيدة نفسها يقول:

يا ســـادرًا غـرّهُ مـالٌ ومنزلةٌ  لا تـنسَ قبلـكَ مـا لاقـى أبـو لهـبِ

تبّـتْ يـداه سيـصلى النـارَ لاهبـةً  كـذا حليلتـهُ حمـــــالةُ الحطـبِ[2]

إذ نجد أن سورة "اللهب" مبثوثة في تضاعيف الأبيات الشعرية بمعانيها ومفرداتها، مما يحيل القارئ إلى الآية القرآنية على سبيل التذكير بالقرآن الكريم.

**٣- الصورة التوضيحية:**

يعمد الشعراء إلى الصورة الفنية في التأسيس لبناء جمالي، إذ الشعر ضرب من التصوير، والصورة "رسم قوامه الكلمات"[3]، بل هو "مولود نضر لقوة خلاقة هي الخيال"[4]، ومن غير الصورة تبدو اللغة أقرب إلى النثر منها إلى الشعر، فالشاعر يشتغل على اللغة بصورة أساسية من خلال التخييل، لتحويل اللغة الشعرية إلى لغة إيحائية توترية، تقدم المعنى على طبق من جمال، غير أن درجة الإيحاء والتخييل تختلف من شاعر إلى آخر،

---

١ ديوان الأعظمي، ص٣٩٦.

٢ نفسه.

٣ سي. دي. لويس، الصورة الشعرية، ترجمة: أحمد الجنابي، الكويت، ط١، ١٩٨٢م، ص٢١.

٤ عبد القادر الرباعي، الصورة الفنية في النقد الشعري: دراسة في النظرية والتطبيق، مكتبة الكتاني، الأردن، ط٢، ١٩٩٥م، ص٦٩.

فبعضهم يغرق فيها حتى يتحول النص الشعري إلى مناطق مغرقة في الترميز والغموض، وبعضهم يستهلك الحد الأدنى الذي لا بد منه للخروج من النثرية، ولملامسة حدود الشعرية.

وأحسب أن الأعظمي واحد من هذه الفئة الأخيرة التي درجت على توظيف الصورة الفنية توظيفًا توضيحيًا، الغاية منه تقريب صورة المعنى إلى القارئ، وهذا لا يعني أن الشاعر يجحد الناحية الجمالية، غير أنه لا يجعلها همه الرئيس، بمقدار ما يشغله تقريب المعنى وتقديمه إلى القارئ على طبق من فضة – كما يقولون – ، وذلك ناتج عن نظرة متطرفة عمادها النأي بالقارئ عن كل ما يلهيه عن الظفر بالمعنى، والوصول المريح إلى ما يختزنه النص الشعري من معنى يطفو على سطحه، ولا يحتاج إلى كبير عناء في فك مغلاقه.

ولهذا كان شرط الصورة عند الشاعر الوضوح، فبمقدار ما تأخذ الصورة بيد القارئ صوب المعنى كانت عنده صورة بناءة مفيدة، وإلا كانت ضربًا من التمويه، ولزوم ما لا يلزم، فالصورة لديه محافظة على وظيفتها الأولى التي وردت في عمود الشعر من مقاربة في التشبيه، ومناسبة المستعار منه للمستعار له. يقول في قصيدة عنوانها "سكت الزمان"[1]:

سكت الزمانُ وظل صوتُ محمدٍ كالرعد يقصف في رؤى الظلّامِ
سكت الزمانُ وظل صوتُ محمدٍ أمـلا يحقّقُ أجملَ الأحـلامِ

والحق أن هذه الصور على الرغم من أنها تستهدف جلاء المعنى، وتكريس المعاني الإيجابية للرسالة المحمدية، غير أن هذا لم يمنعها من أن تقدم بناء فنيًا جماليًا ينقل

١ ديوان وليد الأعظمي، ص٣٧٦.

القارئ إلى آفاق من اللغة الجمالية التي توفق بين المعنى والمبنى بصورة متوازنة ومقتصدة، لإيصاله إلى ما يسمى "سعادة الإدراك"[1]، إنه الجمال الكامن في "صميم النسق لا في الموضوع الذي يتحدث فيه"[2].

**٤- زمن الفعل:**

يتنقل الشاعر عادة بين أزمنة ثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، ولكل شاعر غرضه من هذا التنقل، ولكل استعمال دلالته، فبعضهم يكتفي بالعيش في الماضي، في نزعة هروبية انسحابية، تنكر الواقع، ولا تريد أن تراه، وبعضهم يفضل أن يرى الواقع مهما كان بائسًا، ولأن يواجهه خير له من نكرانه وخداع نفسه بالأماني، وبعضهم الآخر يحب أن يعيش المستقبل، سابقًا زمنه، طامحًا إلى تجاوزه.

أما شاعرنا وليد الأعظمي فقد نوّع على ثيمة الزمن، وعاش الأزمنة كلها، وكان له أغراضه من وراء ذلك، لأن الشاعر الإسلامي له فلسفته التي تذهب به إلى أن كل شيء مقدر من الله، وأن الله تعالى قادر على أن يغير من حال إلى حال، وأن المسلم لا يقنط من رحمة الله.

فحين يفزع الشاعر بذاكرته إلى بياض الماضي وبهائه ولوحاته الجميلة؛ فإنما ينطلق من منطلق الإمساك بالنموذج الذي ينبغي السير على هديه، والاعتصام به حين تضيع البوصلة، وليس على سبيل الانسحاب والهروب، فللماضي ضياؤه الذي يمكن الاستعانة به في التغلب على مأساة الحاضر، وعتمته الطاغية.

---

١ روبرت هول، نظرية الاستقبال، ترجمة: رعد جواد، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٢٧.

٢ سيد قطب، التصوير الفني في القرآن، دار الشروق، بيروت، ط٨، ١٩٨٣م، ص١٩.

والملحوظ أن الشاعر حين يعيش تلك اللحظة الماضية، فإن لغته تبدو جانحة نحو اللين، وتغلب عليها العاطفة الرقيقة النقية، والهدوء العفوي، والرضا والحبور، عندئذ تتغير اللهجة، وينحو الإيقاع نحو الخفوت، ويبدو وكأنه جدول ينحدر بين التلال، من خلال دفقات البحور سريعة الإيقاع، كبحر المتقارب مثلا الذي يسرع في الجريان، ومن خلال روي الراء المكررة التي تبدو حركة الكسرة وهي تسعى بها إلى القرار:

سلامٌ على الذكريات اللطافِ  تروحُ وتغدو على الخاطرِ

زمانًا قضيناهُ مع إخوةٍ  رقاقِ القلوبِ على الزائرِ[1]

ولئن كان الفعل المضارع يخصّبُ النص باللحظة الآنية، ويحيل إلى واقع يتحرك، ويصوره وكأنه يحدث أمامه، فإن بنية الأفعال الماضية ترد لتصور مشهداً من مشاهد النكوص الذي يهيمن على الواقع، من خلال إجبار القارئ على إقامة مقارنة بين زمنين مختلفين في الاتجاه وفي القيمة، وفي مثل هذا السياق يبدو الشاعر مثل الطبيب الذي يشخص الداء تمهيداً لوصف الدواء:

أناخت على قومي بكلكل ذلها  ولم تستقم حتى توالت وفودُها

ودارتْ علينا حادثاتٌ شديدةٌ  ورودُ الردى سهلٌ، وصعبٌ ورودُها

رمتنا بها الأيام لمّا تبدلتْ  خلائقنا والحادثاتُ جنودُها[2]

---

١ ديوان الأعظمي، ص٣٣.

٢ نفسه، ص ٣٠.

ولا بأس بالإشارة في هذا السياق إلى أن من أعراض التعلق بذلك الماضي الجميل، مجيءَ البناء اللغوي مطعّمًا بالمعجم التقليدي دون إغراق في الغريب والحوشي، مما يومئ إلى رغبة في الانتساب إلى ذلك الماضي الجميل، وكأني به يعلن البراءة من زمنه الذي يعيش فيه العربي المسلم أسوأ حالات النكوص والهزيمة، ومحاولة النهوض تبدأ بالعودة إلى ذلك الماضي لبعثه من جديد.

غير أنه ينبغي ألا يُفهم أن الشاعر ينقطع عن الأزمنة الأخرى حين يعيش الماضي ويفزع إليه، فهو يعيش اللحظة الحاضرة، ويعاينها، وينقدها، مدحًا أو هجاء، ويثور عليها بجرأة وإقدام، في سبيل الإصلاح، كما أنه ينظر إلى اللحظة القادمة، بأمل ورجاء، ولديه رؤية استشرافية، يستمدها من عقيدته الإسلامية، بأن نصر الله آت، وأن الباطل مهما علا في الأرض فهو إلى زوال، وهذه الرؤية اليقينية هي المسؤولة في شعره عن ارتفاع الروح المعنوية لديه، إذ لا يركن إلى القنوط، ولا يعترف باليأس.

**٥- الإيقاع والحركة المنشودة:**

يستثمر الشاعر البحور الخليلية لخلق حيز من الحركة الدائبة في بناءاته النصية، فهو حريص على توفير أكبر قدر من الإيقاع لقصيدته، إذ الإيقاع في نظر الشاعر الإسلامي ركن من أركان القصيدة لا يصح إلا به، ونجد الشاعر ينوع في توظيف البحور الخليلية، وتأتي معظم قصائده على نمط الشطرين، غير أن له عددًا من قصائد التفعيلة مثبتة في ديوانه، كما يحرص الشاعر على توفير قدر مهم من الإيقاع الداخلي، من خلال التكرار الذي يأتي على أشكال عدة، فمن تكرار العبارات والجمل، إلى تكرار المفردات، إلى تكرار الوحدات الصوتية، إلى تكرار البنى الصرفية، والتركيبية.

ومن أمثلته في الإيقاع الداخلي قوله في قصيدة بعنوان "رغم القيود"[1]:

ونرعى الذمارَ ونحمي الديارَ ونعلي المنارَ إلى الحائرِ

فثمة ضرب من القافية الداخلية بين كلمات: "الذمار، الديار، المنار"، مما يخلق موسيقى إضافية في القصيدة، علاوة على الموسيقى الخارجية المتأتية من التفاعيل العروضية والقافية. وهذا ما نراه كذلك في قوله:

وكيف يعيش كبارُ القلوبِ مع الساقطِ الناقصِ العاهرِ[2]

ويتولد الإيقاع الداخلي هنا من تكرار البنية الصرفية للكلمات المتتابعة "الساقط، الناقص، العاهر"، لتجيء كلها على وزن "فاعل"، مولدة نوعًا من النغم الداخلي الإضافي، الذي يرفد النص برافد من روافد الشعرية العربية.

وتتكرر هذه الظاهرة في أكثر من موقع، لتغدو ظاهرة لافتة لديه، ففي موقع آخر يقول:

ألا بـــارك الله فـــي جيشـــنا الناهض الراكض الغاضب الثائرِ[3]

فالشطر الثاني جاء مكتظًا بأوزان الفاعلين، إذ وردت جميع كلمات العجز على وزن فاعل، لتوليد ذلك النغم الداخلي، وليؤشر اسم الفاعل كذلك إلى فاعلية الشعب، وقدرته على الفعل، وصنع المعجزات.

ويعمد الشاعر كذلك إلى استنساخ البنى التركيبية لمد النص الشعري بمزيد من الإيقاع الداخلي الذي يؤدي دورًا حيويًا في رفد القارئ بالحالة الحماسية التي تحثه على

---

١ نفسه، ٣٤

٢ نفسه، ٣٤

٣ نفسه، ٣٤

الفعل الإيجابي، والتجاوب مع رؤية الشاعر وإرادته، ومن ذلك ما نراه في قصيدة بعنوان "الزوبعة"[1]، إذ يقول:

"فمن العجائب أن يكونَ الوغدُ ذا شـــرف رفيعْ
ومن الغرائب أن يظلَّ النذلُ يحكمُ في الجميعْ
ومن المصائب أن يسـودَ القردُ والقزمُ الرقيـــعْ"

فالبنى المستنسخة التي ابتدأت بها الأبيات والمكونة من الجار والمجرور الذي يأتي على وزن "فعائل"، تؤكد حرص الشاعر على رفد نصه بذلك الإيقاع الداخلي الذي يشحن النص ب"فولتية" شعرية إضافية تزيد منسوب التوتر في النص، وتحدث أثرها المطلوب في المتلقي.

ولا بد من الإشارة هنا كذلك إلى ما يعنّي الشاعر نفسه به من لزوم خلق الحركة في نصه، إذ يبدو النص موارًا بالحركة والفاعلية، وهو ما ينسجم ورؤية الشاعر الذي يتوق إلى بث الحركة في السكون، وبث الحياة في الموت المهيمن، ونجد الشاعر حتى في مدائحه النبوية، لا يكتفي بذكر المناقب، وإنما يلتفت إلى الواقع المأساوي، شاكيًا إلى الرسول الكريم، داعيًا إلى الحق والعدل، مهددًا الظالمين بالمصير الأسود الذي ينتظرهم[2].

إنه في مدائحه النبوية يضفي على النص حركة وحيوية من خلال تخصيب النص الشعري ببذور الحركة الدائبة، ويتجلى ذلك في بنية الأفعال المضارعة التي تتكاثر في النص، فتحوله إلى حراك مستمر، ومسننات لا تكف عن الهدير والحركة[3].

---

١ نفسه، ٣٤

٢ نفسه، ٣٥

٣ انظر: عبد الله الغذامي، القديم الجديد– دراسات في الجذور العربية لموسيقى الشعر الحديث، كتاب الرياض، العدد٦٦، ١٩٩٩م، ص١٦٦.

وإذا كان للشاعر "أن يخرق القاعدة ويصنع في الكلام ما لم يصنع"[1]، فإن الأعظمي قد آثر أن يسير على صراط الشعر غير متنكب ولا متحول، ثابتًا على مبدئه الأسمى، وغرضه الأنبل.

* * *

١ نفسه، ص٢٧.

**كلمة الختام:**

يتضح مما سبق أن إسلامية شعر وليد الأعظمي وجّهته وجهة معينة، جعلته يقدم المعنى والمضمون على البناء الجمالي، لأن هذا يتفق ومبدأه في الحياة القائم على أن الحياة عقيدة وجهاد، وأن الشاعر هو جندي يحارب بقلمه، وأن لا فرق بين السيف والقلم، وعلى ذلك فإنه لا مكان لمن يتخذ من قلمه طريقًا للترفيه عن الجمهور، وتلهيتهم عن دينهم وعقيدتهم.

وقد جاءت قصيدة الأعظمي متساوقة وهذه الرؤية، حين اتخذ من شعره أداة للدعوة[1]، فالوضوح سمة أساسية فيها، لأنها صورة عن شخصية شاعرها، الذي يمقت التلون والنفاق، ويحب شخصية المسلم الواضحة التي لا تتخفى خلف غلائل الغموض والانغلاق، وبهذا فقد رضي الشاعر بالحد الأدنى من الأطر الجمالية التي بالكاد تقيم أود القصيدة، لأن ما زاد على ذلك ربما يكون من المحذور الذي قد تزل به القدم، فطغت سمة الاقتصاد في البنية الجمالية على النص، وبدت القصيدة وهي تلبس لبوس الأشكال النثرية الأكثر وضوحًا وفصلا في الخطاب، وسهولة وصول إلى القارئ، كالرسالة والخطبة والوصية، وما ذلك إلا حرص على قول كلمة الحق، وإيصالها لمن يعنيه الأمر من القراء والمتلقين، وبهذا فقد حافظت قصيدة الأعظمي على توازنها الداخلي، ووفقت بين شاعرية الشاعر، وإسلاميته، مما جعله من شعراء القصيدة الإسلامية البارزين.

* * *

١ فلاح العتيبي، شعر وليد الأعظمي: دراسة فنية موضوعية، سابق، ص٧٩.

## المصادر والمراجع:


- أحمد الجدع، "دراسات في الشعر الإسلامي المعاصر، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأعمال الشعرية الكاملة، أحمد شوقي، دار العودة، بيروت، ط١.
- القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق، دراسة، ترجمة، نصوص، بهجت الحديثي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، تح: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ١٩٩٤م.
- جرير، الديوان، شرح: محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط٣.
- روبرت هول، نظرية الاستقبال، ترجمة: رعد جواد، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٤م.
- سيد قطب، التصوير الفني في القرآن، دار الشروق، بيروت، ط٨، ١٩٨٣م.
- سي.دي.لويس، الصورة الشعرية، ترجمة: أحمد الجنابي، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- شكري عزيز الماضي، في نظرية الأدب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م.
- عبد القادر الرباعي، الصورة الفنية في النقد الشعري، دراسة في النظرية والتطبيق، مكتبة الكتاني، إربد، ط٢، ٢٩٩٥م.
- عبد الله العقيل، من أعلام الدعوة الإسلامية- علماء أعلام عرفتهم، ، مركز الإعلام العربي، مصر، ط١، ٢٠١٠م.
- عبدالله الغذامي، الصوت القديم الجديد-دراسات في الجذور العربية لموسيقى الشعر الحديث، كتاب الرياض، العدد٦٦، ١٩٩٩م.
- عدنان رشيد، مفهوم الجمال في الفن والأدب، كتاب الرياض، العدد١٠١، ٢٠٠٢.
- فلاح العتيبي، شعر وليد الأعظمي: دراسة موضوعية فنية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٢ه، ٢٠١١م
- محمد المرزوقي، أبو الحسن الحصري القيرواني، عصره، حياته، رسائله، ديوان المتفرقات، يا ليل الصب، ديوان المعشرات، اقتراح القريح، مكتبة المنار، تونس، ١٩٦٣م.
- محمود السمرة، النقد الأدبي والإبداع في الشعر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط١، ١٩٩٧م.

- ناصر الدين الأسد، الحياة الأدبية في فلسطين والأردن حتى عام ١٩٥٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ناصر شبانه، الرؤى المكبلة، دراسات نقدية في الشعر، ط١، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ناصر شبانه، خصوصية المطلع الشعري، مجلة أفكار، العدد ١٨٥، ٢٠٠٤م.
- نبيل سليمان، الكتابة والاستجابة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠م
- نبيل منصر، الخطاب الموازي للقصيدة العربية المعاصرة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠٠٧م.
- وليد الأعظمي، ديوانه، جمع وترتيب وتدقيق: عبد الله الطنطاوي، دار القلم، دمشق، ط ٥، ٢٠٠٨م.

* * *